وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبدالحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص: تحليل إقتصادي و إستشراف

السياسة الجبائية و الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970/ 2018)

دراسة تحليلية

مقدمة من طرف الطالبان :

- بوقضبة محمد صالح.

- بن جبور لخضر.

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	د.عدالة العجال	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة مستغانم
مقررا	د.بلقاسم أمحمد	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	د.طهرات عمار	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة شلـــف

السنـــــة الجامعيـــــــة : 2020/2019

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبدالحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص: تحليل إقتصادي و إستشراف

السياسة الجبائية و الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970/ 2018)

دراسة تحليلية

مقدمة من طرف الطالبان :

- بوقضبة محمد صالح.

- بن جبور لخضر.

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	د.عدالة العجال	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة مستغانم
مقررا	د.بلقاسم أمحمد	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	د.طهرات عمار	أستاذ محاضرا -أ-	جامعة شلـــف

السنـــــة الجامعيـــــــة : 2020/2019

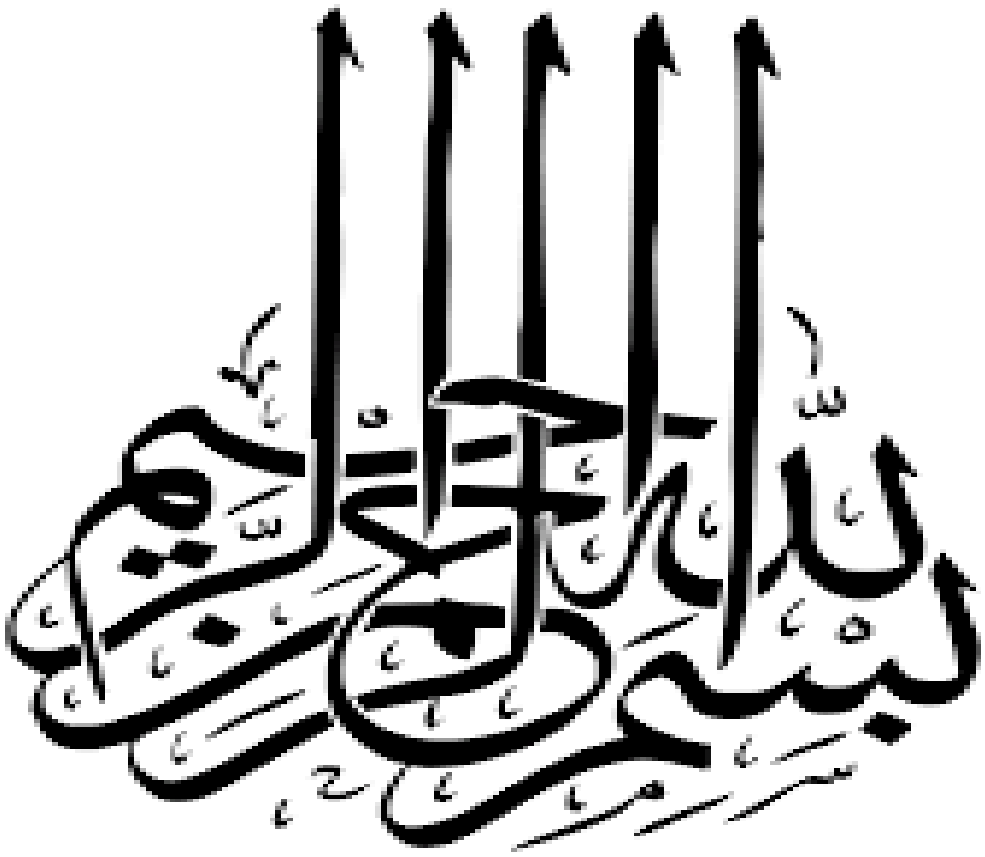
بسم الله الرحمن الرحيم

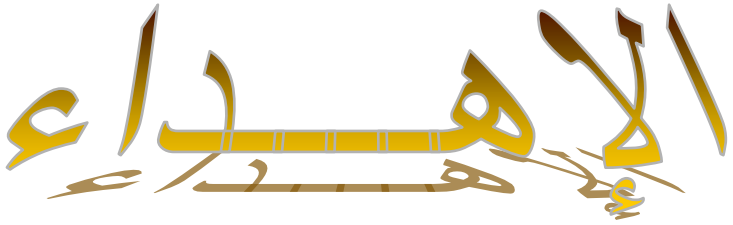

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ورزقهما العفو والعافية في الدنيا والآخرة

إلى زوجتي و إبني العزيز "أمحمد وسيم" و أهلها و إخوتي وإلى جميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأحباب والأصدقاء أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد صالح بوقضبة

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ورزقهما العفو والعافية في الدنيا والآخرة

وإلى إخوتي وإلى جميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأحباب والأصدقاء أهدي هذا العمل المتواضع.

لخضر بن جبور

والله ولي التوفيق.

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله عزّ وجلّ الذي وفقنا لهذا العمل.

وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر

الناس لم يشكر الله عزّ وجل

والتحدث بنعمة الله شكرٌ وتركها كفرٌ والجماعة رحمة والفرقة عذاب ."

نتقدم

بخالص الشكر إلى المشرف الفاضل ا لأستاذ ا لدكتور**أمحمد بلقاسم** على قبوله الإشراف على

هذا البحث، وعلى إرشاداته وتوجيهاته بالنصائح، فهو مدينا لنا بفضل لا ينسى.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة

ومناقشتها، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة.

فهـــرس المحتـــويـات

قائمة المحتويات

العنوان	
البسملة	
الإهداء	
شكروتقدير	
الفهرس	أ-ج
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ج
قائمة المختصرات والرموز	ج-د
مقدمة عامة	6-1
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الجبائية	
تمهيد	7
المبحث الأول :ماهية السياسة الجبائية	8
المطلب الأول :مفهوم السياسة الجبائية والإقتطاع الجبائي	11-8
المطلب الثاني : قواعد عامة للجباية	13-11
المطلب الثالث : معايير التفرقة بين الإقتطاع المباشر والإقتطاع غير مباشر	15-13
المطلب الرابع : طرق تطبيق الإقتطاع الجبائي	20-15
المبحث الثاني : أهداف السياسة الجبائية	20
المطلب الأول : أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي	21
المطلب الثاني : أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي الحديث	22-21
المطلب الثالث : أهداف السياسة الجبائية في بعدها الإقتصادي	23-22
المطلب الرابع : أهداف السياسة الجبائية في بعدها الإجتماعي والسياسي	25-23
المبحث الثالث : الآثار الإقتصادية للجباية	26
المطلب الأول : آثر الضرائب على الإستهلاك والإدخار	27-26
المطلب الثاني : آثر الضريبة في الإنتاج والتوزيع	27
المطلب الثالث : آثر الضريبة على المستوى العام للأسعار	28-27
المبحث الرابع : العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي	28
المطلب الأول : المدرسة الفكرية للكينز المحدثة للجباية	29-28
المطلب الثاني : المدارس النيوكلاسيكية وتحليلها للسياسة الجبائية والنمو الإقتصادي	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني : الإصلاحات الجبائية والإقتصادية في الجزائر	
تمهيد	32

المبحث الأول : الإصلاحات الجبائية في الجزائر	**33**
المطلب الأول : مفهوم الإصلاح الجبائي ومراحله	**34-33**
المطلب الثاني : تقييم أداء الإصلاح الضريبي	**35-34**
المطلب الثالث : النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992م	**36**
المطلب الرابع : النظام الجبائي بعد إصلاحات 1992 م	**39-36**
المطلب الخامس : أسباب و أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر	**41-39**
المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر	**41**
المطلب الأول : الإطار العام و المفاهيم النظرية للإصلاح الإقتصادي	**44-41**
المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات (إعادة هيكلة المؤسسات)	**45-44**
المطلب الثالث : الاصلاحات الاقتصادية الجديدة	**50-45**
المطلب الرابع : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2009)	**52-50**
المطلب الخامس: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	**56-52**
المطلب السادس : المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر (2015-2019)	**60-56**
خلاصة الفصل الثاني	**62-61**
الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي (1970 -2018).	
تمهيد	**63**
المبحث الأول : مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي (1967-1985)	**64**
المطلب الأول :مرحلة المخطط الثلاثي والرباعي الأول(1967-1973)	**67-64**
المطلب الثاني :مرحلة المخطط الرباعي الثاني(1973-1978)	**69-67**
المطلب الثالث :المخطط الخماسي الأول (1980-1985)	**70-69**
المطلب الرابع :السياسة الجبائية خلال الفترة (1967-1985)	**73-70**
المبحث الثاني :مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1986-1998)	**74-73**
المطلب الأول :الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي	**76-74**
المطلب الثاني :السياسة الجبائية ضمن برامج التعديل الهيكلي	**78-76**
المبحث الثالث: تقييم الوضع الإقتصادي والسياسة الجبائية خلال فترة (1970-2018)	**78**
المطلب الأول : تطور مؤشر المديونية الخارجية	**82-78**
المطلب الثاني : تطور احتياط الصرف الأجنبي للجزائر	**83-82**
المطلب الثالث : تطور وضعية الميزانية العمومية	**85-83**
المطلب الرابع : تطور وضعية الميزان التجاري	**86-85**
المطلب الخامس : تطور معدلات البطالة	**88-86**
المطلب السادس : المستوى الصحي والتعليمي	**88**

المطلب السابع : أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)	**91-88**
المطلب الثامن : تقييم السياسة الجبائية من خلال الحصيلة الجبائية (1970-2018)	**95-91**
خلاصة الفصل الثالث	**96-95**
خاتمة عامة	**99-97**
المصادر والمراجع	**105-100**
الملخص	**106**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-II)	هيكلة استثمارات برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	50
(2-II)	معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010)	51
(3-II)	توزيع استثمارات برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	52
(4-II)	محتوى برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)	54
(1-III)	مخصصات إستثمارية للمخطط الثلاثي الأول	64
(2-III)	مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1967-1971)	66
(3-III)	حجم الانفاق الاستثماري لمختلف القطاعات خلال الفترة (1973-1977)	68
(4-III)	هيكل الاستثمارات خلال الفترة(1978-1979)	69
(5-III)	تطور نسبة إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1986)	71
(6-III)	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970-1986)	73
(7-III)	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2001-2018)	81
(8-III)	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	93-92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-III)	تغير احتياط الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (1999-2018)	83
(2-III)	تطور وضعية الميزانية العمومية خلال الفترة (2000-2018)	84
(3-III)	تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)	86
(4-III)	تطور معدلات البطالة في الجزائر(2000-2018)	87
(5-III)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)	89

قائمة المختصرات والرموز

قانون الاجراءات الجبائية	**C P F** :Code des procédures fiscales
قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**CIDTA** : Code des impôts directs et taxes assimilées

DGI : Direction général des impôts	المديرية العامة للضرائب
DGE : direction des grandes entreprises	مديرية كبريات الشركات
CDI : centre des impôts	مراكز الضرائب
DGC : direction générale de comptabilité	المديرية العامة لمحاسبة
CPI : centre de proximité des impôts	مراكز جوارية للضرائب
ANSEJ: Agence nationale de soutien et de l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب
FMI : Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
OCDE :Organisation de coopération et de développement économique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PIB : Produit intérieur brut	الناتج الداخلي الخام
TUGP : taxe unique globale sur la production	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS : taxe unique globale sur la prestation des services	الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات
UFU : impôt forfaitaire unique	الضريبة الوحيدة الجزافية
IBS : impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG : impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
TAP : Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TCA : Code des taxes sur le chiffre d'affaire	قانون الرسم على رقم الأعمال
PSRE : programme de soutien à la relance économique	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
PNDA : plant national de développement agricole	المخطط الوطني لتطوير الفلاحة
PCSC: programme complémentaire de soutien à la croissance	البرنامج التكميلي لدعم النمو
PCCE : programme de consolidation de la croissance économique	برنامج توطيد النمو الاقتصادي

المقدمة العامة:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تطرح بشكل دائم ومستمر فهي ضد التخلف، حيث تبحث دول العالم الثالث باستمرار عن سياسة اقتصادية معينة تتماشى والأوضاع الاقتصادية، ومع تطور دور الدولة من دولة حارسة في القديم الى دولة متدخلة في الوقت الراهن ،تطورت الجباية باعتبارها مورد هام للإيرادات العامة بما فيها الايرادات الجبائية ،وأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية،"الاستهلاك،الادخار،الاستثمار" ، إن السياسة الاقتصادية قد تكون في مجملها ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في المدى القصير،وبذلك تستعمل السياسة الجبائية أو السياسة النقدية والتي هي إحدى أدواة السياسة الاقتصادية،كما قد تستعمل سياسات هيكلية تهدف إلى مصاحبة تطور الاقتصاد ضمن المدى الطويل كالسياسة الصناعية وسياسة الإنفاق الحكومي.

إن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة ،مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة،لإحداث آثار اقتصادية اجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع،أي ما يطلق عليه بالسياسة الجبائية،ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليس مجموعة متناثرة من الإجراءات، وبالتالي يسمح المفهوم الصحيح بتصميم مكونات هذه السياسة الجبائية بصفة عامة ، مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

كما يسمح مفهوم السياسة الجبائية بأن يمتد ليشمل الإيرادات الجبائية الفعلية والمحتملة وبرامج التكامل المرتبط بها وبذلك يمكن أن يشمل الحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصاديةمعينة ترغب الدولة في تشجيعها ، بإعتبار أن هذه الحوافز إيرادات جبائية محتملة يضحي بها في فترة قصيرة محتمل تعويضها في الأجل الطويل.

إن مشكلة التمويل هي إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الحكومات عامة والسلطات الاقتصادية خاصة عند إعدادها للسياسة المالية ، التي من شأنها تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي ذلك أن التمويل يتخذ مصدرين داخلي (محلي) في شكل ضرائب و رسوم و قروض ، وخارجي في شكل قروض خارجية وهبات ومساعدات.

إن التغيرات الاقتصادية العالمية ، والآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة ، التي عرفت إنخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات لسنة 1986 ، دفع بالدولة الى إتخاذ إجراءات و إصلاحات في هذا الميدان فسميت بالجباية العادية و

الجباية البترولية ، من بين هذه الإجراءات هي إعادة تنظيم النسيج الجبائي ، قانون المالية الصادر لسنة 1991 م ، الذي يعرف بتاريخ بداية الإصلاح الجبائي الجزائري أين لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، خاصة مع دخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق ، ولقد إهتمت الجزائر بالجباية العادية بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991م ، التي تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على الفوارق الاجتماعية السائدة عن طريق إعادة توزيع المداخيل والثروات بين أفراد المجتمع .

سجل النظام الجبائي المطبق منذ 1992م عدة تغيرات وهذا حسب عدد قوانين المالية والقوانين التكميلية الصادرة إلى يومنا هذا،نتيجة حداثة الدولة الجزائرية وقلة الخبرة وكذا النظام الاقتصادي المطبق منذ الاستقلال إلى الفترة الانتقالية وما تبعها من إصلاحات خاصة مع ظهور قانون 88-01 المتعلق بإستقلالية المؤسسة العمومية والمؤرخ في 1988/01/12 .

هذا ورغم الاصلاحات الاقتصادية وتجارب التنمية المعتمدة بالنسبة للاقتصاد الجزائري إلا أن مشكلة التمويل تبقى أساسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات ومع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وتسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة خلال سنوات 2016 ، 2017 ،2018 لجأت الدولة إلى تعديل قانون القرض والنقد مرة أخرى ، إضافة إلى سن قوانين تتعلق بالإستثمار وإصلاح النظام الجبائي .

إن الهدف من إصلاح النظام الجبائي من خلال خلق أنواع جديدة من الضرائب والرسوم أو التغيير في معدلاتها هو توخي فعالية السياسة الجبائية كأداة لتوجيه الاستثمار ، والنهوض بالقطاع الخاص للإسهام في النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كذلك تحديث الإدارة الجبائية لمسايرة التطورات الاقتصادية المستجدة .

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

أولا: إشكالية البحث :

تتبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعلجتها في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير الإصلاحات الجبائية و الاقتصادية في الجزائر على النمو الإقتصادي ؟

تتفرع هذه الاشكالية إلى الأسئلة التالية :

1-ما مفهوم السياسة الجبائية و ماهي مبادئها ؟

2-ما هي التدابير و السياسات الإصلاح الجبائي التي اعتمدتها الجزائر ؟ و ما علاقتها بالإصلاح الاقتصادي؟ وما مدى فعاليتها ؟

ثانيا : فرضيات البحث :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤل حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لإختبارها وهي على النحو التالي :

1-يعد افتقاد السياسة الجبائية للاطار النظري سببا لعدم فعليتها، و بالتالي سببا من أسباب الاختلال الاقتصادي.

2-إن تطور النظام الجبائي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي ، حيث يعتبر الاصلاح الجبـــائي لسنة1991م إصلاحا جزئيا ويشكل إنعكاسا للإصلاح الاقتصادي .

ثالثا : هدف البحث :

إضافة إلى الأسئلة المدرجة ضمن الإشكالية يهدف البحث إلى تبيان تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا النمو الاقتصادي ، مع تشخيص الوضع الاقتصادي الجزائري ومراحل الإصلاح والتنمية التي مر بها الاقتصاد في العشرية الأخيرة من خلال برامج التنمية الاقتصادية وبرامج دعم النمو الاقتصادي ، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية عموما والسياسة الجبائية خصوصا في مسايرة التحولات الاقتصادية المحلية والدولية .

رابعا: أهمية البحث :

في إطار البحث عن مصادر بديلة للنفط في تعزيز النمو الاقتصادي للجزائر ، كثر الحديث في الآونة الأخيرة على ضرورة الاهتمام بالسياسة الجبائية ، حيث ترتكز الاقتصاديات الحديثة على هذا الجانب كثيرا في تطويـــــر اقتصادها . مما يجعلنا نتساءل عن واقع إهتمام الجزائر بالسياسة الجبائية ومحاولة تقييم المجهـــــودات المبذولة في هذا الجانب ، ومن هنا تظهر أهمية السياسة الجبائية والاصلاحات الاقتصادية ودورها في تعزيـــز الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يمثل النمو الاقتصادي .

خامسا : مبررات إختيار موضوع البحث :

دوافع اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع له عدة أسباب منها :

1-إن موضوع السياسة الجبائية من الموضوعات التي تهتم بها الدولة ، نظرا لما لها من آثار اقتصادية ،وسياسة كما أن الجباية تربط الفرد بحكومته وتشكل أداة فعالة في المجال المالي ، الاقتصادي ، الاجتماعي .

2- سلبية النظام الجبائي الجزائري أحيانا تجاه التغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية الجديدة بسبب وجود مواد الريع البترولي والتي أدت إلى محدودية الاصلاح الجبائي واقتصاره على الجانب الشكلي ،إذ من السذاجة إتباع نفس مناهج الاصلاح بتسميات مختلفة وتوقع الحصول على نتائج مغايرة .

سادسا:المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

كما هو معلوم فإن لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الملائم ، ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصـــفـي من أجل توظيف التعاريف وسرد الأفكار ، كما استخدمنا المنهج التاريخي من أجل عرض المراحل والتطـورات التي

عرفها الاقتصاد الجزائري ، وركزنا على المنهج التحليلي من خلال تقييم أداء النظام الجبائي وكذا تقييم الاصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على بعض الإحصائيات والمؤشرات الإقتصادية الكلية .

سابعا : حدود البحث :

يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء :

-الإطار الموضوعي : يتمثل في بحث العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية وسياسة الإصلاح الاقتصادي .

-الإطار المكاني : يدور البحث حول الجزائر .

-الإطار الزمني : حددت فترة الدراسة من سنة 1970م إلى 2018م

ثامنا : الدراسات السابقة :

من أجل تحديد متغيرات الدراسة سنحاول عرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع السياسة الجبائية والاصلاحات الاقتصادية .

1-دراسة ضيف أحمد (2015) بعنوان " أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر(1989 -2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تناولت هذه الدراسة أهم نماذج نمو الكلاسيكية والحديثة ودور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير (النظرية الكنزية) والمدى الطويل (النظرية الحديثة) . كما تطرق الباحث إلى تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مع التركيز على النمو الاقتصادي في الجزائر.كما خلصت الدراسة إلى أن السياسة الجبائية لها تأثير على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها الممثلة في السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق كما لها تأثير على المرحلة المثلى للأداء الاقتصاد الجزائري هي (2006-2012) حيث تحسنت خلالها مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ثم تلاه تراجع في الأداء الاقتصادي بعد سنة 2012 .

2- دراسة بكريتي بومدين بعنوان " الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر(1992-2014) " دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية العادية في الجزائر ، كما خلصت الدراسة إلى أن الجباية البترولية مازالت إلى يومنا هذا تمثل المورد الأول للميزانية العامة للدولة ، كما أن الاصلاح الضريبي لم يكن له دور فعال في الرفع من مردودية الجباية العادية وعدم قدرته على التأثي على هيكلها الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب ،و أن الجباية العادية لها تأثير على الإيرادات العامة فهي مصدر ثاني لهذه الأخيرة ، بالرغم من أن حصيلة الجباية العادية لم تستطع الدولة إحلال محل الجباية البترولية .

3-دراسة د.عرقوب نبيلة بعنوان "أثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر(1980-2010)"دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وإلى أي مستوى نجحت برامج الاصلاحات

الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو ، كما خلصت الدراسة إلى أن الاصلاحات الاقتصادية ضرورية لإعـــــادة بعث النمو الاقتصادي بالجزائر مع استقلالية المؤسسات في ظل الاصلاحات الاقتصادية.

عاشرا : خطة وهيكل البحث :

من خلال الإشكالية المطروحة والموضوع محل الدراسة، شملت دراستنا المتواضعة ثلاثة فصول، مع الحرص على ترابط وتسلسل الأفكار.

الفصل الأول: يهتم بالمفاهيم العامة حول الجباية وماهية السياسة الجبائية ، تظهر أهمية هذا الفصل في عرض أهداف السياسة الجبائية و الآثار الإقتصادية للجباية ، وكذا العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني : يتطرق إلى الإصلاحات الجبائية في الجزائر من خلال إعطاء نظرة حول النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992م و كذلك بعد إصلاحات 1992م ، كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والتي ركزنا فيها على المراحل التي مرت بها هذه الاصلاحات الاقتصادية .

الفصل الثالث :فهو ذو طابع تحليلي ، يعالج السياسة الجبائية والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، ومن أجـــل ذلك أبرزنا مراحل الإصلاح الإقتصادي في الجزائر من مرحلة التصنيع إلى مرحلة التعديل الهيكلي ،ثم تعرضنا إلى الوضع الإقتصادي والجبائي خلال الفترة (1970-2018) مع استعراض نتائج الدراسة والإقتراحـــــــــات والتوصيات التي نجدها فعالة لتفعيل السياسة الجبائية كأداة للنمو الإقتصادي.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة الجبائية

تمهيد:

لقد عرفت الأنظمة المالية عند الحضارات القديمة " الفراعنة، الفرس، اليونان، الهند"...، فكانت تتصف هذه الأنظمة بالحروب و القلاقل الداخلية، دفع هذا إلى الحاجة للتمويل فظهرت أنظمة مالية تمثل توجيهات وأوامر الحاكم، ثم جاءت الدولة الإسلامية لتقضي على فكرة تأليه الفرد وعلى سلطانه المطلق، ولم تجعل إدارة الحاكم " الإمبراطور أو الشاهنشاه" أساس الدولة بل جعلت قانون " من أهم فروعه النظام المالي" له أصول ثابتة في الكتاب القرآن والسنة "أعمال الرسول وأقواله "، وما يجمع عليه مجتهدو الأمة، يرمي إلى تحقيق العدل المطلق و المصلحة العامة للأمة.

كما أخذت الجباية تغيرا في طبيعتها وتنظيمها تاريخيا من الدولة المحايدة إلى الدولة المتدخلة، إذ تلعب دورا هاما في علم المالية، باعتبارها من أهم موارد الدولة، وأداة للضبط الاقتصادي، ذلك تبعا للموقع الذي أخذته في مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، و السياسة الاقتصادية المطبقة.

ولكي تكون هذه الأخيرة أداة فعالة في يد الدولة لإنعاش سياستها الاقتصادية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها استلزم تنظيمها في إطار سياسة مالية سليمة وعادلة، تشكل هذه الأخيرة إجراءا ماليا يوضع سلفا في شكل خطة بهدف توجيه النفقات العمومية و الإرادات العمومية في الميزانية العامة للدولة نحو هدف معين.

تعتبر السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية، إذ ترمي إلى تحقيق الأغراض المالية، والاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية.

إن التطبيق الحسن للقواعد الأساسية للاقتطاعات الجبائية وأسس السياسة الجبائية في إطار تشريع جبائي واضح وشفاف يسمح بضمان موارد أكبر لخزينة الدولة، من خلال ضمان عدالة جبائية بين الأفراد للمساهمة في تراكم ثروات الدولة وفي التقسيم العادل لهذه الثروات.

وسنستعرض في هذا الفصل العناصر التالية:

-ماهية السياسة الجبائية

-أهداف السياسة الجبائية

- الاثار الاقتصادية للجباية

- العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : ماهية السياسة الجبائية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية و الإقتطاع الجبائي

من السالف لأوانه أن نقدم تعريفا للسياسة الجبائية دون أن نتطرق إلى مفهوم الجباية باعتبارها نظام يشمل كل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة من طرف الدولة، و التي تأخذ غالبا شكل الضرائب، إضافة إلى الرسوم بما فيها الرسوم الجمركية، الاشتراكات الاجتماعية وغيرها من الاقتطاعات الأخرى.كما سنقف على لفظة السياسة قبل أن نتطرق لتعريف السياسة الجبائية:

الإطلاق اللغوي للسياسة: تستخدم السياسة في اللغة مصدرا لساس يسوس، وتطلق على إطلاقات كثيرة يجمعها القيام على الشيء بما يصلح [1] ويقال: ساس الأمر سياسة: إذا دبره، وساس الوالي الرعية أي أمرهم ونهاهم وتولى قيادتهم [2]وبناء عليه فالكلمة عربية خالص.

أما بخصوص السياسة الاقتصادية والتي تحتوي على عدة أنواع من السياسات، من بينها السياسة المالية وتعتبر السياسة الجبائية إحدى الوسائل المؤثرة و المكونة للسياسة المالية، فأي نظام جبائي لا يحقق أهدافه إلا برسم سياسة جبائية معينة.تستمد السياسة الجبائية أهميتها كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي في تكوين رأس المال وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز الاستثمار إلى جانب سياسة النفقات العامة، انطلاقا من وحدة السياسة المالية.

1-1تعريف السياسة الجبائية:

تعددت مفاهيم السياسة الجبائية تبعا لتعدد أهداف الجباية ذاتها، مع ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وان اتفقت جميع هذه الأهداف على أن تساير مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع الذي تتضح فيه هذه الأهداف وظروف طبيعة النظام السائد فيه.

قد يترتب على السياسة الجبائية تشجيع العملية الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات، ذلك أن الاقتصاد الوطني لا يمكنه أن يتقدم إذا كان سير العملية الإنتاجية وحركة الاستثمار معاقة بفرض ضرائب مرتفعة

معظم الكتاب الاقتصاديين والماليين يعرفون السياسة الجبائية بالاستناد إلى تعريف الجباية مع اعتبار قرارات الدولة بشأن الجباية هي السياسة الجبائية. نذكر من بين هذه التعريفات الآتي:

التعريف الأول: " السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية " [3].

---

[1] - - الإمام أحمد بن حنبل " المسند " طبعة محققة للشيخ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، طبعة دار صادر، بيروت، الجزء 6،1999 ،ص:2.

[2] - الجوهري " تاج اللغة وصحاح العربية" تحقيق أحمد عبد الغفور والعطار، الجزء 3 ،مؤسسة الرسالة، بيروت،1998 ،ص:938

[3] - PIERRE Beltrame, «la fiscalité en France », 10 me édition, Hachette supérieur, Paris, 2004, P : 136.

التعريف الثاني: " تعبر السياسة الجبائية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلق بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير ع[1]لى الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية ".

التعريف الثالث: " السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والتوجيهات التي تحدد خصائص النظام الجبائي والتي تسمح بتمويل النفقات العمومية مدعمة بذلك للنشاط الاقتصادي "[2] .

التعريف الرابع: " السياسة الجبائية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"[3]

من هنا نستخلص أن السياسة الجبائية تكون مربوطة بالنظام الاقتصادي و الاجتماعي، فهي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق برامج محددة في النشاط الاقتصادي، مع تنفيذ المشاريع التنموية وتعميم الخدمات العامة. وبذلك يترتب على آثارها تحقيق أهداف المجتمع تخص بمرحلة يتم تكوين القاعدة الجبائية و توسيعها، لأن القاعدة الجبائية هي السياسة الجبائية في التطبيق.

كما يمكن استخلاص ضرورة التنسيق و الترابط بين أجزاء مكونات السياسة الجبائية على وجه الخصوص و السياسة المالية على العموم هذا مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع إن عدم التنسيق في تصميم مكونات السياسة الجبائية، قد يتسرب إليه تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف هذا ما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. مثلا لتحقيق هدف حماية الصناعات المحلية الناشئة يتم عن طريق رفع من أسعار الضرائب الجمركية على المنتجات المستوردة البديلة، وهذا قد يتعارض مع أسلوب تحقيق هدف ضغط الاستهلاك عن طريق الرفع من أسعار ضرائب الاستهلاك على المنتجات ،

منها المنتجات المحلية التي يتم حمايتها. يتحقق ذلك إذا تم تصميم نظام جبائي جمركي كعامل من عوامل السياسة الجبائية، مع إهمال طريقة تصميم نظام ضرائب الاستهلاك.

1-2 تعريف الإقتطاع الجبائي:

بعد تحديد مفهوم السياسة الجبائية نلجأ إلى تحديد مفهوم الاقتطاع الجبائي لوجود علاقات و روابط بين الضريبة و توجهات السياسة الجبائية، حيث و حسب التعريف التقليدي فإن "الضريبة هي عبارة عن اقتطاع

[1] - -عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005 ،ص:139 .

[2] - Pierre Cliche « Politique fiscale », Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, disponible en ligne,

[3] -سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية" (مدخل تحليلي مقارن) ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 ،ص:13 .

مالي، يتحمله أشخاص طبيعيون ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية، وبدون مقابل، بغية تغطية النفقات العامة،وتحقيق للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية"[1].

من هذا التعريف يمكن إستنتاج خصائص الضريبة كمايلي:

-**الضريبة فريضة مالية:** صبغة المالية للضريبة مقصودها اقتطاع في شكله العيني أو النقدي، ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت تفرض وتحصل في صور عينية، حسب التعاملات في الفترة الإقطاعية وتماشيا مع تلك الظروف، غير أن الوضع قد اختلف تماما في العصور الحديثة، فأصبحت النقود هي الوسيلة الأساسية للتعامل مما استوجب بطبيعة الحال أخذ شكلها النقدي تماشيا مع النظام الاقتصادي الذي أصبح يتعامل بالنقود[2].

-**الضريبة تدفع بصفة إلزامية واجبارية:** إن صفة الإجبار في الضريبة لها صبغة قانونية، فيكون مصدر الإجبار له أساسه القانوني وليس معنوي، وعلى هذا فالفرد مجبر على الدفع من غير أخذ رغبته واستعداده، فان سولت له نفسه الامتناع عن دفعها للدولة تأخذ عنوة منه.

-**الضريبة تدفع بصورة نهائية:** فلا يستطيع المكلف استرجاعها، والدولة لا تلتزم برد قيمتها أو دفع أية فائدة عنها. بذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده للمكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.

-**تفرض الضريبة بدون مقابل:** فمن غير الممكن من المكلف أن ينتظر منفعة خاصة مباشرة من دفعها، هذا لا ينفي أن تعود عليه بمنفعة عامة مثل الأمن، القضاء و الدفاع بصفته عضو في المجتمع، فيدفع المكلف الضريبة مساهمة منه في تحمل الأعباء و التكاليف العامة. واستنادا على ما تقدم، فان تقدير الضريبة لا يتم على مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة، بل يتم وفقا للمقدرة التكليفية للفرد، والدولة هي التي تحدد هذه المقدرة. تستند هذه الميزة الضريبية إلى مبدأين أساسيين هما:

_ **مبدأ التضامن الاجتماعي:** الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع ملاحظة أن الضريبة لا تدفع

بالتساوي مع المواطنين، بل تتناسب مع دخل المواطن ونشاطاته الاقتصادية، إضافة إلى مراعاة الوضع المالي، العائلي و الالتزامات الأخرى.

_ **مبدأ المنفعة:** الذي يعود أثره على جميع المواطنين من حيث قيام الدولة بالخدمات العامة. ينتج من الخاصية الأخيرة ضرورة تمييز الضريبة عن الّرسم الذي يكون بالمقابل، فهو اقتطاع نتيجة استعمال خدمة عمومية دون وجود علاقة بين مبلغ الاقتطاع و بين السعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة، وهنا نشير إلى الصعوبة في التمييز أحيانا بين الضريبة و الّرسم، فقد نسمي بعض الض ارئب رسوما في حين أنها تعتبر ض ارئب كالّرسم على القيمة المضافة ، الرسم على النشاط المهني والرسوم على العقارات والرسوم الجمركية .

[1] - JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion « Fiscalité»Edition 2002/2003 DUNOD, P : 1 définition de l'impôt.

[2] - سوزى عدلى ناشد " الوجيز في المالية العامة " الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000 ، ص:116.

قد يكون ناد ار ما نستعمل مصطلح الّرسم عندما نكون أمام رسوم و نستعمل مصطلحات versements. دفعات Cotisations، الاشتراكات Redevances، الأتاوى Droitsأخرى كالحقوق كذلك فإن هناك الاقتطاعات شبه جبائية و التي تشمل مجموع الاقتطاعات الإجبارية) دون الضرائب، الّرسوم و بعض الأتاوى) المحصلة لفائدة أشخاص أخرى، الجماعات المحلية و الهيئات العمومية الإدارية حيث تتنازل الّدولة عن جزء من سلطة الإخضاع لديها و تضعه في متناول بعض الهيئات العمومية الأخرى أو حتى الخاصة منها و بذلك فإن الأمر يتعلق بعملية تمويل استثنائية و هي حالة الاشتراكات الاجتماعية و مختلف أشكال التأمين.

و رغم الاختلاف الواضح الموجود بين الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية إلا أننا نشهد أحيانا نوعا من التقارب بين هذين الصنفين من الاقتطاع نتيجة ما يسمى بجباية الضمان الاجتماعي * La fiscalisation de la sécurité Sociale" حيث تّمول الحماية الاجتماعية بالضرائب إضافة إلى الاقتطاعات الاجتماعية[1] .

مما سبق التطرق إليه نستخلص ما يلي:

1-سواء كان الاقتطاع دون مقابل فيما يخص الضريبة حيث المقتطع منه يدعى المساهم Le Contribuable.أو بمقابل في حالة الّرسوم و الأتاوى بحيث الدافع لها يدعى المدينle Redevable.

2-سواء كانت الاقتطاعات جبائية أو شبه جبائية فإنها تنتمي إلى فئتين أساسيتين:

إقتطاعات إجبارية مباشرة و إقتطاعات إجبارية غير مباشرة مّما يحدد طبيعة الاقتطاع.

المطلب الثاني: معايير التفرقة بين الاقتطاع المباشر و الاقتطاع غير المباشر.

يمكن أن تفرض الاقتطاعات الجبائية بطريقة مباشرة وتسمى في هذه الحالة بالاقتطاعات الجبائية المباشرة، لكن يمكن أن تفرض على تصرفات عرضية التي يقوم بها الممول (كالإنفاق و التداول الخ ..)، وهنا تكـــــــــون

الاقتطاعات الجبائية غير مباشرة[2] .

إلا أن مؤلفات المالية العامة تواترت على سرد ثلاثة معايير في هذا المجال، الطريقة المتبعة في تحصيل كل من هذين النوعين من الضرائب، وانتقال عبئهما، وأخيرا ثبات المادة الخاضعة لهما.

1-معيار التحصيل:

إن هذا المعيار إداري يعتمد على طريقة تحصيل الإدارة المالية لدين الضريبة، وطبقا لهذا المعيار تكون الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بناء على كشوف أو جداول « les rôles» تدون فيها أسماء الممولين والتزاماتهم الجبائية،

* و تمثل الاتجاه الحديث لسياسة الحماية الاجتماعية في الجزائر و يكون التمويل في شكل إعانات مباشرة من موازنة الدولة.

[1] - PENOUIL .A : "La parafiscalité", revue française de finances publiques - n°21 Avril 1988, P : 32

[2] -باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مكتبة الآداب جامعة القاهرة سنة 1998ص :128 .

وتكون غير مباشرة إذا لم يكن من الممكن إتباع هذا الأسلوب في تحصيلها لأنه يتم بمناسبة تصرفات الممولين كاستهلاك الموارد المتاحة أو التصرف فيها.

هذا المعيار سليم في أحوال كثيرة، لكن لا يخلو من النقص، فبعض الاقتطاعات الجبائية التي لاشك أنها مفروضة على الدخل، أي أنها اقتطاعات جبائية مباشرة، ولا يمكن إتباع الجداول الاسمية في تحصيلها كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الأسهم و السندات لحاملها إذ لا يمكن معرفة حاملي هذه الأوراق المالية دائما وتحرير كشوف بأسمائهم، كما لا يمكن علميا اعتبار الضريبة مباشرة أو غير مباشرة طبقا لما تتخذه الدولة من قرارات في هذا الخصوص. لهذا حاول البعض الآخر أن يجد معيار التمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة و غير المباشرة في ظاهرة نقل العبء الجبائي[1] .

2-معيار نقل العبء (المعيار الاقتصادي):

يرى آدم سميث وبعض الاقتصاديين الكلاسيك أنه يمكن الاعتماد على معيار نقل العبء أو ظاهرة استقرار الضريبة للتفرقة بين هذين النوعين من الضرائب، وتبعا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا تحمل المكلف قانونيا عبئها بشكل نهائي مثل ضريبة الدخل و الضرائب على رأس المال، أما إذا تم تنقل العبء الضريبي من مكلف لآ خر مثل الضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك فتعتبر ضريبة غير مباشرة، والواقع أن الظاهرة المذكورة ظاهرة معقدة ومركبة لا يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين الاقتطاعات الجبائية. ومن ذلك مثلا الضريبة على الأجور يقصد منها أن يتحملها العمال لكن فرضها قد يدفعهم إلى المطالبة برفع أجورهم، فينتقل بذلك عبء الضريبة كليا أو جزئيا إلى صاحب العمل، حيث يتمكن هذا الأخير إذا سمحت له ظروف العرض و الطلب أن يضيفها كليا أو جزئيا إلى نفقة الإنتاج، وهنا من غير الممكن تحديد من يتحمل عبء الضريبة على وجه الدقة، لهذا لا يمكن الاعتماد على معيار نقل العبء في التمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة، ذلك أن هذا المعيار يتوقف على متغيرات كثيرة لا يمكن دائما تحديدها أو توقعها بدقة.

3 -معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة :

يبقى المعيار الأخير هو معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة، حيث من خلاله تكون الاقتطاعات الجبائية مباشرة إذا يبقى المعيار الأخير هو معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة، حيث من خلاله تكون الاقتطاعات الجبائيـــــة مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات و الاستمرار " كالضريبة العقارية مثلا"، بينما تكون غيـــــــر مباشرة إذا كان موضوعها تصرفات عرضية متقطعة متميزة بعدم الثبات، كالإنفاق و التداول. ويعتبر هذا المعيار من أفضل المعايير المستخدمة في التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة[2] .
ولكن هذا المعيار لا ينجو هو الآخر من النقد: فمثلا الضريبة على التركات، هل تعتبر مباشرة أم غير مباشرة ؟ في الواقع يمكن اعتبارها مباشرة لأنها تفرض على الثروة، وبصفة خاصة إذا كان سعرها مرتفعا حيث لا يمكـــــن

[1] - -باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مرجع سبق ذكره، ص:129 .

[2] - بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة(1992- 2008) رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، سنة ،2010/2009ص: 45 .

دفعها من الدخل. لكن يمكن اعتبارها غير مباشرة لأنها تدفع بمناسبة حدث عرضي هو الوفاة، وعلى واقعـــــة عرضية هي انتقال الملكية بالميراث خصوصا إذا كان سعرها منخفضا حيث يمكن دفعها من الدخل.

واضح إذاً مما تقدم أنه ليس لدينا معيار دقيق ومنضبط يكفي للتمييز بين الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة، لهذا يرى علماء المالية حاليا الجمع بين المعايير المتقدمة للوصول إلى معيار " عملي" بمقتضاه تعتبر الضرائب على الدخل وعلى رأس المال اقتطاعات جبائية مباشرة والضرائب على الإنفاق اقتطاعات غير مباشـــرة.

المطلب الثالث: قواعد عامة للجباية .

تقوم الجباية على قواعد عامة من خلال تحقيق مبدأ العدالة واليقين والملائمة للدفع ومبدأ الإقتصاد في النفقات (الاقتصاد والتحصيل) كما أنها تقوم على قواعد فنية وتخص جانب الوعاء الضريبي، مرحلة التحصيل والتصفية ويمكن إدراجها على النحو التالي :

1-القواعد العامة :يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة .وهي قواعد ذات فائدةمزدوجة :فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ,ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى أي مراعاة مصالح المواطن والدولة في حقيقة الأمر أن هذه المبادئ تعتبر بمثابة دستور عام ضمني تخضعله الأصول القانونية للضريبة , ولابد على الدولة أن تحترم هذه المبادئ عند فرض الضريبة ولا يحق لهاالخروج عن إطارها وإلا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب ويمثل ظلما صريحا للأفراد المكلفين بها.

إن آدم سميث في سبيل بحثه عن الشروط العامة نظام ضريبي فعال ,قد قام بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم "الصادر سنة , 1776 هذه القواعد باستثناء الأولى تهتم خاصة بالشروط الخارجية للضريبة والعلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة بمناسبة وضع وعاء إصدار الضريبة وتحصيلها[1] وتتلخص هذه القواعد في ما يلي:

1- 1العدالة والمساواة :على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قـــد راتهـــــــــم التكليفية ,بمعنى تناسبيا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية تماثل نفقة الحكومة ,اتجاه أفراد نفس الأمة ومصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيره، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعاعلى المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.

2-1 قاعدة أو مبدأ العمومية الشخصية للضريبة :حسب هذا المبدأ فإن الضريبة تفرض على كافة المواطنين ما يضمن لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا، فالتزام الأشخاص بالضريبة بموجب هذا المبدأ لا يقتصر على مواطني الدولة المقيمين بها بل يمتد ليمس المقيمين في الخارج، إذاكانت لهم أملاك داخل إقليم الدولة وفقا لمبدأ التبعية السياسية(الجنسية)، كما يشمل أيضا المقيمين في إقليم الدولة من الأجانب استنادا إلى مبدأ التبعية الاقتصادية، وإذا كان هذا المبدأ عاما فقد يرد عليه بعض الاستثناءات التي لا تفقده شموليته،

[1] - محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 2003 ، ص:23 .

مثال ذلك الإعفاءات المقررة لبعض أعضاء السلك الدبلوماسي على أساس اعتبا رات العرق الدولي أو المعاملة الدولية أو مبدأ المعاملة بالمثل أو اتفاقية فينا المتعلقة بالحصانات والامتيا زات، كذلك الإعفاءات التي ترد في القوانين الضريبية لصالح بعض الأشخاص تحقيقا لأغراض اقتصادية واجتماعية.

لكن في بعض الأحيان تنشأ بعض الصعوبات عندما يتعلق الأمر بنفس الشركة أو بنفس الشخص لمايرى دخله خاضعا للضريبة على مرتين، الدخل المتولد أو الذي يجد مصدره في بلد معين وينفق في بلد آخر، هذه القضايا بصفة عامة تحل محل اليوم في إطار اتفاقيات جبائية دولية والتي سنتطرق إليها لاحقا.

3-1 مبدأ العمومية المادية للضريبة :ويقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصرالمادية سواء كانت دخولا أو ثروات فيما عدا نص عليه القانون الضريبي على استثنائه بشكل صريح،كالأ راضي البور أوالمناطق الحرة من أجل تحقيق أغ ا رض اقتصادية معينة ومن أجل تدعيم مبدأالعدالة الضريبية، فقد أخذت العديد من النظم الضريبية بنظام الضرائب الشخصية، الذي بمقتضاه تأخذالتشريعات المالية في اعتبارها عند فرض ضريبة الشخص المكلف وظروفه ومركزه المالي وحالته الاجتماعية، فلا يتم فرض الضريبة بالنظر فقط إلى المادة الخاضعة للضريبة، ولكن بالنظر إلى المقدرة التكلفية الحقيقية للمكلف بأدائها مثال ذلك تقرير إعفاء للحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف بالضريبة أو تقرير إعفاءات ضريبية بسبب الأعباء العائلية أو التمييز في المعاملة الضريبية بين الدخول بحسب مصادرها، حيث يعامل الدخل الناتج عن العمل معاملة ضريبية تفصيلية عن الدخل الناتج عن الأرض أو رأس المال.

فهذا المبدأ هو المعمول به فيما يخص الكثير من الض ا رئب وتأخذ به العديد من التشريعات الضريبية في الدول المتخلفة.

أما الضرائب العينية فإن المشرع لا يهتم بالظروف الشخصية للمكلف بالضريبة ولكنه يهتم فقط بالمادة الخاضعة للضريبة، وهذا النوع يقتصر فقط على الضرائب غير المباشرة بأنواعها المختلفة .

ومما تقدم يتضح أن القاعدة الضريبية يجب أن تحقق أساسا فكرة العدالة والمساواة بين المكلفين بها حتى يتحقق لهم الشعور بالثقة[1] .

2-قاعدة اليقين :ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام،والهدف من ذلك أن يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بأدائه بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثمة يمكنه أن يعرف مسبقا بموقفه الضريبي من حيث الض ا رئب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونيةالمتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الضريبي، فعلى سبيل المثال ال polltaxالتي تم تأسيسها كإجراء ضريبي محلي من طرف حكومة المحافظين برئاسة"مارغريت تاتشر "في بريطانيا العظمى سنة 1990 ، واجهتها

[1] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص -ص27 - 28 .

معارضة شديدة (مع نتائج سياسية فادحة)لأن تخصصها و مزاياها كانت مبهمة وغير مؤكدة، وبالتالي وصـفـــــت بعدم عدالتها.

3- قاعدة الملائمة في الدفع :ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم القواعد الضريبة بصورة تلاءم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

وتهدف هذه القاعدة في حقيقة الأمر إلى تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيمايتعلق بإجراءات التصفية والتحصيل، وتدعو اعتبا رات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبةمنفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة .

وقد نتج عن هذه القاعدة قاعدة" الاقتطاع عند المنبع "والخاصة بالضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة وسهولة بالنسبة للمكلف بالضريبة وإدارة الض ا رئب في نفس الوقت .

4-قاعدة الاقتصادي في التحصيل :من الأهمية القصوى أن تحافظ القاعدة الضريبية بما يضمن لها من سهولة التطبيق ومرونته ويجنبها الدخول في متاهات الإجراءات وصعوبات الروتين مما يؤدي إلى تحمل الإدارة المالية لنفقات باهظة في سبيل تطبيق نظامها الضريبي وتحصيل الضرائب المفروضة بقوانين الدولة [1] .

المطلب الرابع :طرق تطبيق الاقتطاع الجبائي

تقترح التقنية الجبائية عدة خيا رات لتعبئة الموارد الجبائية و استعمال هذه الخيا رات يحددبشكل واسع ماهية السّياسة الجبائية المعتمدة من حيث توجهاتها التقنية، فاختيار المادة الخاضعة وتقديرها أو ما يسمى تقنيا بتحديد الوعاء، إضافة إلى إختيار نسبة الإخضاع أو الاقتطاعات الواجبةالتطبيق على الوعاء و طريقـــــة التحصيل تشكل أدوات الاقتطاع الجبائي التي توجد في قاعدة إعدادالسّياسة الجبائية.

1- وعاء الاقتطاع الجبائي L'assiette fiscale

يقصد بوعاء الاقتطاع الجبائي المادة التي تفرض وتقوم عليها الضريبة[2] . فتكون على الممتلكات أوالمال الـــــــذي يخضعه القانون للضريبية، أو هو الشيء الذي تطرح على أساسه الضريبة وقد تكون هذه المادة مـــالا، " رأس مال، دخل "أو شخصا .

تنقسم الضرائب من حيث الوعاء إلى:

1-1 الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

1-1-1الضرائب على الأشخاص l'impôt Personnels :

وهي التي تتخذ من العنصر البشري أو الآدمي للفرد محلا لها، وقد عرفت قديما بضريبة" **الرؤوس**"في جل الدول القديمة (فرنسا، روسيا القيصرية،)..، كما يذهب البعض بتشبيهها إلى" **الجزية**"التي عرفت في الدول الإسلامية و المفروضة على أهل الذمة، وان كان أساسها مخالفا لنظام الضريبة[3] . فكانت تقتصر على البالغين من الذكور، وقد عرفتها مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر وكانت تسمى كذلك بضريبة" **الفردة** "لكونها تفرض على الفرد .

---

[1] - خالد شحاذة الخطيب" **أسس المالية العامة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2012 ، ص:102 .

[2] - الدكتور :محمد الصغير بعلي/الدكتور :يسري أبو العلا " المالية العامة " دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة سنة 2003 ص:65 .

[3] - الدكتور :محمد الصغير بعلي/الدكتور :المرجع سبق ذكره، ص **:65**

تأخذ هذه الضريبة شكلين أساسيين،" **ضريبة موحدة** "أو" **ضريبة مدرجة**"، كما انتشرت ضريبة الرؤوس الموحدة في المجتمعات القديمة لكونها تتماشى وتلك الظروف، فكانت دخول الأفراد متقاربة بالإضافة إلى صعوبة تقدير وعاء الضريبة إذ كانت الإدارة المالية في مرحلتها الابتدائية، ومع انخفاض سعرهاليتمكن ذوي الدخول المحدودة من دفعها[1] . ومع تطور المجتمع، أصبحت الضريبة الموحدة لا تحقق العدالة المنشودة منها، فبدأ الاتجاه نحو ضريبة الرؤوس المدرجة.

كما أن الضريبة على الأشخاص ما يزال معمولا بها حاليا في إطار محدود نظرا لاعتبا رات منهاعدم عدالتها .فمثلا في الجزائر نجد قانون المالية لسنة 1990 ينص على أن تطبق ضريبة على المهاجرين نتيجة دخولهم لأرض الوطن، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا تفرض هذه الضريبة كشرط لاستعمال حق الانتخاب.

إن أكبر انتقاد للضريبة على الأشخاص، هو عدم عدالتها، ذلك أنها تصيب جميع الأفراد من دون استثناء سواء أغنياء أو فقراء .هكذا وانطلاقا من المساوئ العديدة للضرائب على الأشخاص تم الانتقال إلى الضرائب إلى الأموال.

2-1-1 الضرائب على الأموال:

تُدرك الضريبة على الأموال الشخص بصفته صاحب الدخل، أو مالك عقار أو الوارث .وتتصف بالعدالة ذلك أنها تمس حجم الأموال التي يملكها المكلف، في حين عيبها صعوبة حصر أموالالمكلف لفرضها عليه، وكذا إمكانية التهرب الضريبي.

فيما يتعلق بالأموال * التي تفرض عليها الضريبة يثار تساؤل عن أيّ المال أكثر دلالة على المقدرةالتكليفية للأشخاص، هل أ رس المال أم الدخل؟.

وللإجابة على هذا السؤال ينبغي إعطاء مفهوم لكل من الدخل و رأس المال حتى يتضح التميز بين الدخل و عناصر الثروة الأخرى .

مفهوم الدخل:

يعرف الدخل على أنه مبلغ من النقود يأتي من مصدر ثابت وبصفة دورية[2] . هذا التعريف في المجال الضريبـــي، ومع التوسع في فهم عناصره الثلاثة، النقدية و الدورية و الثبات ذلك استنادا إلى استقلالية المفاهيم الجبائيـــة من ناحية ومن ناحية أخرى لزيادة الإرادات الجبائية.

مفهوم رأس المال:

يعرف أ رس المال من وجهة نظر المالية العامة بأنه " مجموع الأموال العقارية و المنقولة التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل نقدي أو عيني، أو منتجة لخدمات أو عاطلة [3] "وقد تعـــدى

---

[1] - سوزى عدلى ناشد" الوجيز في المالية "مرجع سبق ذكره، ص: 134 ،135 .

*الأموال :هي مجموعة ما يمتلكه الأفراد من قيم يستعملونها في لحظة زمنية معينة " الثروة "سواء أخذت شكلا عينيا كأرض أو عقار أو مبنى، أو شكل سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية " أسهم سندات "أو مبلغ من النقود.

[2] - د /باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي "مرجع سبق ذكره، ص : 134.

[3] - حسين الصغير" دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية "دار المحمدية العامة، 1999 ، ص:70.

هذا المفهوم ليشمل مواد الثروة التي تدر دخلا دائما[1] .

3-1-1 الضريبة على رأس المال:

من وجهة النظر الاقتصادية، يقتصر رأس المال على الأموال المنتجة للسلع و الخدمات، هذا يحتم علينا أن نفرق بين الاقتطاعات الجبائية على رأس المال، و الاقتطاعات الجبائية على الثروة أوالذمة .ويقصد بالاقتطاعـــــات الجبائية على رأس المال تلك التي تفرض على رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، أما الاقتطاعات الجبائية على الثروة أو الذمة، هي تلك التي تفرض على كل مايمتلكه الشخص من أموال منقولة أو غير منقولة بصرف النظـــر عن دورها في العملية الإنتاجية.

إن الاقتطاعات الجبائية على رأس المال تؤدي إلى إضعاف الإنتاجية، من خلال اقتطاع جزء من رأس المال، من هنا يتبين لنا أنه لا يمكن أن تستند إلى رأس المال كوعاء رئيسي إلا أنه يمكن أن يكون وعاء تكميليا إلى جانب الدخل لكن بسعر منخفض.

4-1-1الضرائب على الدخل[2] Impôts sur le revenu :

تحتل الضرائب على الدخل مكان الصدارة في كل النظم الجبائية في العالم أجمع .حيث تعد أحد الأدوات الهامة التي تعتمد عليها السياسة المالية، قصد تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .وتزداد أهمية هذا النوع من الضرائب في الدول المتقدمة خاصة، كما تحتل أهمية نسبية معتبرة في الدول النامية.

2- تصفية الضريبة: La Liquidation de l'impôt

يقصد بتصفية الضريبة تحديد مقدار الضريبة الذي يدفعه الممول، لهذا لابد أن ندرس كيفية تقدير المادة الخاضعة للضريبة، ومن ناحية أخرى تطبيق سعر معين على هذه المادة لتحديد الدين الضريبي لكل ممول.

الطرق المختلفة لتقدير المادة الخاضعة للضريبة :نميز في هذا الخصوص أسلوبين :التقدير بواسطة الإدارة و التقدير بواسطة الأفراد.

1-2التقدير الإداري: Evaluation administrative

في هذه الطريقة بإمكان الإدارة تقدير المادة الخاضعة للضريبة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .وهذا بالاعتماد على مؤشرات ونميز في هذا الصدد بين طريقة المظاهر الخارجية وطريقة التقدير الجزافي.

1-1-2طريقة المظاهر الخارجية[3] les indices extérieurs :

[1] - Carl Menger, Principles of economics Translated by James Dingwall and Bert F. Hoselitz Institute for Humane Studies, published by New York 2004 The Concept of Capital, P: 303

[2] - د /سعيد عبد العزيز عتمان " المالية العامة مدخل تحليلي معاصر "مرجع سبق ذكره،ص : 183 .

[3] - بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة(**1992-2008**)" مرجع سبق ذكره، ص:47.

في هذه الحالة تعتمد الإدارة الضريبية، طريقة المظاهر الخارجية لتقدير المادة الخاضعة للضريبةهذه المظاهـــر يحددها القانون باعتبارها كاشفة عن دخل الممول .فمثلا عدد العمال المشتغلين لدى الممول أو مجمـــــــــوع أجورهم، عدد السيا رات أو السكنات التي يملكها.

يمتاز هذا النظام بالبساطة وعدم التهرب في ظله، لكن يعاب عليه الآتي:

-استحالة الاعتماد على المظاهر في تقدير بعض الدخول مثل الرواتب و الأجور والودائع.

-إمكانية التهرب من الضريبة، إذ قد يلجأ الممول إلى التقليل من المظاهر الخارجية كأن ينسب لأولاده وزوجتـــه جزء من أملاكه.

-لا تعبر بدقة عن مقدار ثروة الممول.

-عدم مرونة الحصيلة الضريبية، ففي الغالب ما تتغير الدخول بارتفاع أو الانخفاض دونأن تتغير المظاهـــــر الخارجية و التي تظل ثابتة لمدة طويلة .لذلك لا تستعمل هذه المؤشرات حاليا إلا للتأكيد من صحة البيانات التي يتقدم بها الممول .

2-1-2 طريقة التقدير الجزافي: L'évaluation forfaitaire

فيما يتعلق بالتقدير الجزافي هو غير مباشر أيضا، وفيه يتم الاتفاق بين المكلف و الإدارة الضريبية على المـــادة الخاضعة للضريبة خلال فترة معينة.

حسب هذه الطريقة، تكتفي الإدارة الضريبية بتقدير متوسط أو تقريبي للمادة الخاضعة للضريبة وترسل إلى المكلف تصريح من نموذج خاص وعلى المعني الرد خلال ثلاثين يوم من تاريخ استلام الإشعار أي قبل الفاتح فيفري على هذا التصريح، وفي حالة عدم الرد يكون رقم الأعمال المُخطِر عنه أساس الإخضاع الضريبي[1] .

وفي الواقع إن هذه الطريقة، تعتبر شكل من أشكال طريقة المظاهر الخارجية، غير أن الضريبة في طريقة المظاهر الخارجية تفرض على المظاهر نفسها، بينما تفرض في طريقة التقدير الجزافي على الدخل مستدلا بالمظاهر الخارجية، يرجع المشرع إلى طريقة التقدير الجزافي في حالات صعوبة مسك الدفاتر التجارية وإتباع الطرق المحاسبية الحديثة كما هو الحال لدى الحرفيين و أصحاب المهن الحرة و المزارعين .

2-2 التقدير بواسطة الأفرا د: Evaluation par des individus

تمتاز هذه الطريقة بأنها تسمح للأفراد، وهم خير من يعلمون المادة الخاضعة للضريبة، بأن يقدروا بأنفسهم هذه المادة، كما أنها تسهل تشخيص الضريبة، وتسمح بتوفير النفقات اللازمة لتحصيل الضرائب .وهنا يمكـــــــن التمييز بين حالتين:

التصريح المقدم من الغير- التصريح المقدم من طرف المكلف.

2-2-1 التصريح المقدم من طرف المكلف :

ففي حالة التقدير بواسطة الممول نفسه هناك تعارض بين مصلحته الخاصة والمصلحة العامة:ذلك أن مصلحته الخاصة هي أن يقدر المادة الخاضعة للضريبة أقل تقدير ممكن حتى يدفع أقل قدر من الضرا ئب، من هنا لابد

[1] -Dèpliants de la direction générale des impôts 2004 régime d'imposition- la procédure de détermination du forfait

من نظام دقيق لمراقبة إقرارات الممولين لضمان الحصول على الدين الضريبي لكل ممول، وفي الواقع فعالية وضمان دقة الإقرار ** يعتمدان على المستوى الخلقي في كل دولة.

2-2-2 التصريح المقدم من الغير« La déclaration par un autre « ou par les tiers :

أما إذا كان التقدير يتم عن طريق شخص آخر، فإن إمكانيات التهرب تكون شبه منعدمة، وتصلح هذه الطريقة في حالة الأشخاص الذين يقومون بدفع دخول أشخاص آخرين .كالمستأجرين بالنسبة للملاك، أو أصحاب العمل بالنسبة للعمال و المستخدمين ، و الشركات بالنسبة لحاملي الأسهم والسندات، ودور النشر بالنسبة لحقوق التأليف الخ...

3- تحصيل الضريبة: Recouvrement de l'impôt

نعني بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة وفقا للقواعد القانونية[1] وعلى ضوء هذا التعريف فإن مرحلة التحصيل تعتبر آخر مراحل الضريبة، وأن كل المراحل السابقة كانت تمهد لهذه المرحلة .ويتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:

1-3 التوريد المباشر :

حسب هذه الطريقة، وعندما تقوم الإدارة المالية بربط الضريبة على الممول، يتم إشعاره في الوقت الملائم بميعاد ومقدار الضريبة المستحقة عليه، والتدابير المتبعة لدفع الضريبة للجهات المعنية" قباضة الضرائب ."ويتم هذا دفعة واحدة أو على عدة أقساط وهذا بنص القانون، إذ لا خيار للإدارة أو الممول فيه .وقد يتم التوريد مباشرة للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة بعد شرا ئها على العقود و الشهادات و المحررات..... تدخل قسيمة السيارات السنوية في الجزائر ضمن هذه الطريقة، فيقوم الممول بتسديد دين القسيمة لدى قابضي الضرئب ا أو قابضي بريد الجزائر لقاء دمغة يلصقها على سيارته[2].

2-3 الأقساط المقدمة:

وفقا لهذه الطريقة، يقوم الممول وبناء على خبرته بتقدير الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام ويدفعها إلى قابض الضرائب في شكل أقساط شهرية أو فصلية أي ما يعرف ب «les acomptes provisionnels » وهذا من غير إخطاره من قبل مصلحة الضرائب[3] ثم تقوم الإدارة الضريبية في نهاية السنة بعملية التسوية على أساس ما دفعه من أقساط خلال السنة .وهنا إما تطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له من قيمة الضريبة، وعادتا ما يرحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة.

** في هذا السياق أحدث النظام الضريبي الجزائري مع إصلاح 1991 نيابة مديرية الرقابة الجبائية على مستوى كل مديرية ولآئية، بعدما كانت في السابق جهوية، وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من دقة التصريحات الجبائيةالمكتتبة من طرف المكلفين هذا بالقيام بعمليات الفحص على محاسبة الممولين، ومدى مطابقتها للقواعد المحاسبيةو الجبائية " المخطط الوطني للمحاسبة، القانون الضريبي "وفي هذا السياق يخول القانون الجزائري لأعوان الإدارة الضريبية ذوي الرتبة مرا قب فما فوق، حق الاطلاع على محاسبة المكلفين وطلب الكشوف المفصلة من الإدا رات العمومية خاصة عن المكلفين الذين هم محل الرقابة الضريبية أنظر في هذا الصدد إلى « Droit de contrôle de L'Administration » Article18, 19, 33 CODE de Procédures Fiscales .Edition 2015.

[1] - سوزى عدلى ناشد" الوجيز في المالية العامة "مرجع سابق الذكر ص:206 .

[2] - voir : vignette automobile DGI pour 2015.

[3] - Voir : Article 354, et 355/2 CIDTA pour 2015.

في هذا الصدد تجدر الملاحظة إلى أن التشريعات الضريبية في الدول النامية أين ينعدم فيها الوعي الضريبي، تذهب إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في إتباع هذا الأسلوب، فتنص على ضرورة تسديد أقساط مقدمة يتولى التشريع طريقة احتسابها ومواعيد دفعها...الخ.

كما يمتاز هذا الأسلوب بتخفيف من وقع الضريبة على الممول، إذ يجعل أداءها سهلا، على العكس لو انتظر الممول نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، ويتعذر عليه دفعها في ذلك الوقت مما يدفعه للتحايل و التهرب .كذلك تضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة خلال السنة، مما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال عكس ذلك لو تركت كافة الإرادات في نهاية السنة.

3-3 الحجز من المنبع :

من خلال هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معينا بتحصيل الضريبة من الممول وتوريدها إلى الخزينة العامة[1].

تتميز هذه الطريقة بما يلي:

- سهولة وسرعة التحصيل .
- استحالة التهرب من الضريبة فتحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة .
- يجهل الممول مقدارها في أغلب الأحيان .
- غير مكلفة (انخفاض نفقات التحصيل)، خاصة و أن الشخص المكلف بتوريد الضريبة للخزينة لا يتقاضى في الغالب أجرا على ذلك.
- تدفق الإيرادات للخزينة العامة بصفة مستمرة.

رغم المزايا يعتري هذا الأسلوب بعض العيوب التالية:

- إن الاعتماد على أشخاص من غير موظفي الإدارة الضريبية في هذا الأسلوب، يُغْفِل تطبيق بعض البنود و اللوائح الضريبية التنظيمية مما يُفوِت على الخزينة بعض إيراداتها أو يثقل العبء على بعض الممولين.
- عدم شعور الممول بوقع الضريبة يجعله لا يهتم بمتابعة و مراقبة النشاط الحكومي فتضعف فيه الشعور بالانتماء.

المبحث الثاني : أهداف السياسة الجبائية

ظل مفهوم الاقتطاعات الجبائية متزامنا مع تطور الأنظمة الجبائية، وفي حدود غياب كيان اجتماعي واحتياجات مالية عامة في العصور القديمة، كان سببا لغياب الاقتطاعات الجبائية ، ومع ظهور الدولة أصبحت تستعمل السياسة الجبائية كأداة تمويلية إلا أن هذا الدور التمويلي لازال قائما وانما تغير نوعيا تبعا لتغير مهام الدولة [2] ، فكان على السلطة تأمين نظام مالي وجبائي لجهاز الدولة بغية الدفاع وتوفير الأمن .ومن هنا فرضت إلزامية الاقتطاعات الجبائية على الأشخاص، كالخدمة العسكرية، إصلاح الطرقات وأعمال الصخرة، هكذا تطور

[1] - Voir : Article 60 CIDTA de la DGI/ « Retenue à la source » édition 2015.

[2] - عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص:168 .

*يوجد عامل آخر لتفضيل التقليديين وهو رغبتهم في الدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية آنذاك.

مفهوم السياسة الجبائية بتطور مالية الدولة من المحايدة في العصور القديمة إلى المتدخلة في الوقت الحالي، غير أن أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي تختلف عنها في الفكر المالي الحديث.

المطلب الأول :أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي التقليدي.

إن فكرة حياد الدولة في تلك الأزمنة كان له أثر على حياد المالية العامة بالتالي اقتصرت أهداف السياسة الجبائية على الجانب المالي فقط، فكان التقليديون آنذاك يركزون على الاقتطاعات الجبائية التي تجلب أكبر قدر ممكـــن من الارادات لخزينة الدولة، وهذا لا يكون إلا بثلاثة أصول:

-**إنتاجية الاقتطاعات الجبائية** :ويتعين في هذا المعنى تحقيق أكبر حصيلة صافية من الارادات " بعد خصـــــم أعباء الجباية"، من هنا تفضيل التقليديين للاقتطاعات الجبائية التي تتوفر فيها القواعد الأساسية (العدالـة، اليقين، الملائمة في التحصيل، والاقتصاد في النفقات) .

- **ثبات الاقتطاعات الجبائية** :يعني أن لا تتأثر حصيلة الاقتطاعات الجبائية بالتغيرات التي تطرأ على النشـــاط الاقتصادي، خاصة في مرحلة الانكماش الاقتصادي، إذ أن حصيلة الاقتطاعات الجبائية ترتفع عادة في أوقـات الرواج بسبب ازدياد الدخول و الإنتاج مما يتفق مع خاصية إنتاجية الاقتطاعات الجبائية.

- **مرونة الاقتطاعات الجبائية** :وينبغي هنا أن الزيادة في سعرها لا يؤدي إلى انكماش وعائها، ومعنى ذلك أن حصيلتها تزيد بزيادة سعرها، وفي حالة العكس نقول أن الاقتطاعات الجبائية غير مرنة .من هنا عمد التقليديون إلى تفضيل الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة، كونها في ذلك تذوب في ثمن السلعة أو الخدمة بالتالي لا يشعر المكلف بأثرها، فتتميز بحصيلة كبيرة حتى في فترة الانكماش.

إن نشأة النظام الرأسمالي تطلب تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة تراكم رأس المال، فكان ذلك أحد العوامل الذي جعل من التقليديين يفضلون الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة وخاصة تلك التي تفرض على الاستهلاك *، من هنا يتضح أن الاقتطاعات الجبائية غير المرغوب فيها هي التي تمس الدخول و الثروات و المتمثلة في الاقتطاعات الجبائية المباشرة، أما عن الاقتطاعات الجبائية التصاعدية فقد عارضها التقليديون واعتبروا أن الاقتطاعات الجبائية النسبية هي أكثر عدالة.

المطلب الثاني :أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي الحديث

إن عجز النظام المالي عن التصدي لأزمة الكساد العالمي لعام 1929 م، وفشل نظرية التوازن التلقائي عن طريق السوق، استدعى الأمر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سعيا منها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مع توفير بعض الخدمات الضرورية، ومِن ثَمَ تكييف النظام المالي بما في ذلك النظام الجبـــــائي.

إن التطورات التي طرأت على الدولة، ومع اضمحلال مفهوم الدولة الحارسة، سادة مبدأ الدولة المتدخلة الذي أخذ على عاتقه تقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين، وتبعا لذلك أخذ مفهوم الاقتطاعات الجبائية يتغير مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذ أصبحت الاقتطاعات الجبائية في لائحة الوسائل المستخدمة من طرف الدولة في التدخل وفقا للظروف و الحاجات .إن المشاكل التي طرحتها قوى السوق كالأسعار

مثلا، تعد السياسة الجبائية إحدى الوسائل لمعالجة هذه المشاكل بتخفيض الاقتطاعات الجبائية على الاستهلاك في الأسعار، ذلك حمايةً للقدرة الشرائية، كما تتدخل السياسة الجبائية في:

- معالجة المشاكل التي تحدث في السوق على مستوى الأسعار بتخفيض الاقتطاعات الجبائية من أجل حماية المستهلك، رفعها من أجل صرف النظر عن استهلاك بعض السلع وكبح بعض أشكال توظيف الأموال وذلك بزيادة العبء الجبائي.

- البحث و التحريض على النمو السكاني و الاستثمار، بواسطة سياسة الإعفاءات الجبائية والتخفيضات الجبائية.

- حماية الصناعات و المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال سياسة الرسوم الجمركية .

- عدالة توزيع الأعباء العامة مع إعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل عادل عن طريق إعفاء المداخيل المتدنية، وفي المقابل رفع الاقتطاعات الجبائية على أصحاب الأموال و العقارات و الثروات المرتفعة .فأصبحت تستخـــــــدم السياسة الجبائية من أجل دفع عجلة التنمية وتدعيمها و الحد من أخطار الركود الاقتصادي و التضخم[1].

من هنا يمكن القول أن المفهوم المعاصر للسياسة الجبائية لم يتخلى عن مبدأ وفرت الحصيلة مع مبدأ العدالـة الجبائية، فأعطى للاقتطاعات الجبائية مكانة التدخل الاقتصادي، فجاء بمدلول جديد للعدالة الجبائية، ولـم يقتصر على المساواة من خلال إل ا زم كل الأف ا رد فقط، لكن عن طريق إخضاع المادة الجبائية حسب مقـدرة المكلف وتبعا لما تجبيه من موارد ودخول ثم إعادة توزيعها في الإنفاق العام، هذا ما يبين أن العدالة لم تعد مجرد قاعدة من قواعد الاقتطاعات الجبائية، بل صارت هدفا من أهدافها.

وبوجه عام، تسعى السياسة الجبائية لتحقيق مجموعة من الأهداف في أي مجتمع كان، من جملة هذه الأهداف الأتي :أهداف مالية، أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف سياسية.

المطلب الثالث :أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاقتصادي

كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، فإن للسياسة الجبائية دورا حاسما في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، وذلك عبر الدورة الاقتصادية وعن طريق تخفيض الاقتطاعات الجبائية أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق، ورفعها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كذلك تُستعمل لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه إعفاء خلال فترة معينة وعلى مواد أولية خاصة بهذا النشاط [2] ،وهذا ضمن إطار السياسة الجبائيـــــة.

أما عن النتائج التي يمكن تحقيقها، تهدف السياسة الجبائية الجمركية مثلا إلى حماية الإنتاج الوطني في مجموعة أو نوع من أنواعه، كذلك تشجيع إنشاء المساكن، بإلغاء الاقتطاعات الجبائية المفروضة على البناء أو المواد المستعملة للبناء أو على دخل العقارات كذلك تشجيع فروع صناعية معينة بالتخفيض أو إلغاء الاقتطاعات الجبائية المفروضة عليه، ومن المحتمل أن يكون الهدف الاقتصادي عكسيا نعني بذلك الحد من

[1] - بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة(1992-2008)"مرجع سبق ذكره، ص:47 .

[2] - بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة(1992-2008)"مرجع سبق ذكره، ص:47 .

توسع نشاط معين، وهنا تفرض اقتطاعات جبائية مرتفعة على هذا النشاط بغية تنمية أنشطة ذات أولوية، هذا في حدود النظام الاقتصادي القائم[1].

ويمكن للسياسة الجبائية أن تلعب دو را في تنشيط حالة الركود، ومن هذا القبيل سياسة" المرونة الجبائية "التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس" كينيدي "واستمر فيها بعده الرئيس" جونسون "وسياسة توقف ثم انطلق « stop and go » التي وضعتها حكومة العمال في بريطانيا، وعبر الإصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1990 من خلال الامتيا زات الجبائية التي منحتها للمؤسسات الاقتصادية بهدف تنشيط وانعاش الاقتصاد الوطني. [2]

كذلك من جملة الأهداف نورد ما يلي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات بزيادة الاقتطاعات الجبائية على الإستيراد في المقابل تخفيض أو إعفاء لضريبة التصدير.

- توجيه نمط استهلاك المجتمع، مثلا الحد من استهلاك بعض السلع الكمالية المستوردة.

- إن الاقتطاعات الجبائية المفروضة على أصحاب المداخيل المرتفعة تساهم في زيادة الاستهلاك الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يساهم في الوصول إلى مستوى التشغيل التام.

- تستعمل الاقتطاعات الجبائية في تعبئة الموارد المالية، كتشجيع الادخار أو الإعفاء الكلي أو الجزئي للمداخيل المودعة لدى البنوك من الاقتطاعات الجبائية- مع مراعاة معدلات التضخم- لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- التأثير على معدل الضغط الجبائي وهذا الأخير يؤثر مباشرة على الادخار الوطني والقدرة التنافسية للمؤسسات، فحسب قانون « Wagner » كلما زادت نسبة النفقة العمومية إلى الدخل الوطني الإجمالي كلما كان البلد غني، أي أن هناك علاقة عكسية بين الضغط الجبائي ومستوى تطور البلد[3].

كما أن السياسة الجبائية تؤثر على السياسة الاقتصادية ذلك بالتأثير على العناصر الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة مع المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، الادخار و الإنتاج .

المطلب الرابع :الأهداف السياسة الجبائية في بعدها الاجتماعي والسياسي

إن سير آليات الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السّوق تؤدي إلى نوع من اللاعدالة على المستوى الاجتماعي مما يستوجب القضاء عليها أو تصحيحها عن طريق الإقطاع الجبائي، و هو ما يصطلح عليه بالتغيير الجبائي Le réformisme fiscal[4] أي من خلال التدّخل الجبائي في الحياة الاجتماعية وهذا بفرض اقتطاعات جبائية تصاعدية progressivité et personnalisation de l'impôt فالنسبة أو المعدل التصاعدي يطبق في العديد من الحالات كالضريبة على الدّخل، حقوق التّركة والضريبة على الثّروة و لكن الإشكال الذي يطرح يتمثل في كيفية معرفة حدود التصاعدية، حيث يلاحظ عند تجاوز نسبة الإقتطاع لحدّ معين يؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة كما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الغش و التهرب الجبائي.

---

[1] -ب اهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي "مكتبة الآداب جامعة القاهرة سنة 1998 ، ص:104 .

[2] - محمد عباس محرزي" اقتصاديات المالية العامة "مرجع سابق الذكر ص:200 .

[3] - P.M Gauderment et J Molinier « finance public fiscalité » DALLOZ, Paris 1992. P : 124.

[4] - LOIC PHILIP « Finances publiques », Editions CUJAS, Paris 1989, P : 349

و يمكن تناول موضوع التغيير الجبائي من حيث ثلاثة عناصر، إعادة توزيع الدخل الوطني، التـوازن الجهـــوي، الحفاظ على قيّم و ممتلكات المجتمع.

1- إعادة توزيع الدّخل الوطني :

ينتج عن التوزيع الأولي للدخل الوطني ظاهرة اللامساواة مما تستوجب تصحيحها، و هذا التصحيح يكون إمـــا بتزايد النفقات العمومية على شكل إعانات اجتماعية أو استثمارات جماعية لحساب الطبقات الأكثر حرمانا أو على شكل إجراءات جبائية موجهة نحو إعفاء المداخيل الضعيفة، و في الواقع العملي فإنه يتم التوفيق بين هذين النوعين من التدّخل لأن التزايد في النفقات العمومية يموّل في أغلب الأحيان بزيادة جباية المداخيل المرتفعـــة حيث يكون دور الدّولة دورا معدّلا أو منظّما Rôle régulateur لتوزيع المداخيل في المجتمع.

2-التوازن الجهوي :

يحافظ التوازن الجهوي على نفس مستوى النمو بالنسبة لكل المناطق و من كل الجوانب (هياكل قاعدية، خدمات) ، إضافة إلى منح هذه المناطق نصيبا من الدّخل الوطني في توزيع الميزانية الاستثمارية الوطنية .هذا يعطي فكرة اللامركزية للسلطة الجبائية، و من هذا المنطلق تظهر فكرة الجباية المحلّية .إن استقلالية الجبائية المحلّية هي نسبية بطبيعتها أي أن الدّولة تسمح للجماعات المحلّية بتسيير بعض الاقتطاعات الجبائية التي ترتبط بالخصائص الاقتصادية، و الاجتماعية لكل منطقة، كتوزيع السّكان، الظّروف المناخية والجغرافية ، الانتشار الصناعي، هيكل الإنتاج.

كذلك يمكن أن يكون للسياسة الجبائية أثر عام أو أثر جزئي في مجالات معينة بالنسبة لإحداث آثار جذرية في المجتمع، فنجد أن بعض الاشتراكيين قد فضلوا اللجوء إلى فرض اقتطاعات جبائية بدلا من العنف لتحقيق ملكية الدولة لوسائل الإنتاج مع تساوي الأوضاع الاجتماعية .واذا كان **لينين** قد وصف **كوتسكي** بأنه مرتد إلا أن المبادئ الضريبية التي نادى بها هذا الأخير طبقت في بريطانيا بعد الحرب وأدت إلى ما سماه البعض بالـثـــــورة الصامتة، بذلك فرضت اقتطاعات جبائية تصاعدية مرتفعة على الدخول و التركات في حين خفضت الاقتطاعات الجبائية على السلع الضرورية الواسعة الانتشار عكس السلع الكمالية التي أضحت الاقتطاعات الجبائية مرتفعة.

هكذا سمحت هذه السياسة الجبائية الفعالة بتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال رفع القوة الشرائيـــــة الحقيقية لذوي الدخول المحدودة من تلك التي يتمتع أصحابها بدخول مرتفعة .وقد طبقت نفس السياسة في البلاد الاسكندينافية وأعطت نفس النتائج.

إن السياسة الجبائية هي محور العلاقة بين المجتمع و السلطة الحاكمة، لذا من العدالة الاجتماعية للسياسة الجبائية تحقيق التوزيع العادل للثروات و الخيرات بين أفراد المجتمع مع التقسيم العادل لأعباء الدولة بين أفراد المجتمع وحسب قدرات الممولين ومن أهمها ما يلي:

- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة، فبعض السلع تكون منافية للعادات و التقاليد أو ذات أضرار بالصحة العمومية فتحاول الدولة أن تحد من انتشارها، لا بل محاربتها فتلجأ إلى وسائل عديدة منها الاقتطاعات

الجبائية، ومن خلال زيادة الاقتطاعات الجبائية على هذا النوع من السلع للحد من شرائها كفرض اقتطاعـــات جبائية على التبغ و الكحول.

- تخفيف من أزمة السكن بمنح قطاع السكن و العمليات المتعلقة به إعفاءات وامتيا زات جبائية وهذا ضمن اطار السياسة الجبائية لسد العجز من الوحدات السكنية، ومن ثم القضاء النسبي على ظاهرة العزوبة.

- تشجيع النسل، إذ تستطيع الدولة أن تؤثر على السياسة السكانية من خلال الاقتطاعات الجبائيـــــة .

فنجد بعض الدول ذات المساحات الشاسعة مثل أستراليا و السعودية وبما أن عدد السكان قليل فيها نسبيا، تتجه نحو زيادة السكان وزيادة المواليد فتعمل على تخفيض معدلات الضرائب كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو تخفيض الاقتطاعات الجبائية على الدخول.

- بمقدور السياسة الجبائية أن تعالج مشاكل البيئة، ذلك عن طريق فرض اقتطاعات جبائية متزايدة على المنتجات الكيميائية و البترولية التي تخلف غازات سامة تؤثر على النظام البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري، زد على ذلك حماية أفراد الدولة من أمراض ناجمة عن التلوث البيئي، وهذا من خلال فرض ضريبة بيئية على المواد المستخدمة في عملية التصنيع والتي تحدث تلوثا بيئيا أو على الإنبعاثات الناشئة عن هذه العمليات[1] ومما تقـــــدم

، تعد السياسة الجبائية كأداة للتصحيحات والتسويات الاجتماعية و المساهمة في خلق توازن اجتماعي .

3-**الأهداف في بعدها السياسي** :للسياسة الجبائية دورا بارزا في تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تستعمل من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في الدولة. فتفرض الرسوم الجمروكية أو تخفض هذه الرسوم على منتجات بعض الدول مقارنة بدول أخرى وهذا استعمالا سياسيا للسياسة الجبائية.

وخلاصة القول أن أهداف السياسة الجبائية تتمشى و الأوضاع الاقتصادية و السياسية وكذا مرحلة النمو التي يجتازها البلد.

المبحث الثالث : الآثار الإقتصادية للجباية

للجباية أثار بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من المجتمعات تزداد أهميتها باستمرارها مع اتساق نطاق دور الدولة وتزايد درجة تدخلها في النواحي المتقدمة، ولقد تطور مفهوم هذه الآثـــار تطورا كبيرا بتطور المالية العامة وانعكس هذا التطور بدوره على الضريبة فنقلها من الحياد إلى التدخل بقصد إحداث تغيرات عميقة في النظام الضريبي بحيث يضمن فاعليته في تحقيق سياسة الدولة الاقتصاديـــــــــة والاجتماعية في اقل عبئ ضريبي ممكن، أي بحيث يحقق اكبر إتباع جماعي مستطاع بأقل تضحية جماعيـــــة ممكنة.

[1]- فاطمة الزهراء زرواط " إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي "أطروحة لنيل درجة الدكتو راه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر . 2006 / 2005 ص:168 .

المطلب الأول : آثر الضرائب على الإستهلاك والإدخار

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معـــــدل الضريبة، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع كلما كان تأثيره على مقدار الدخـــل اكبـــر والعكـــس صحيـــــح. ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره أي معدل الضريبة على مستـــوى الأسعار، فالمكلفون و خاصة ذوو الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية في بعـــض السلع والخدمات و خاصة الكمالية منها، وبالتالي:

يقل الطلب وتميل الأسعار نحو الانخفاض، إلا أن هذه المقولة ليست صحيحة بصورة مطلقة، إذ أن درجـــــة مرونة الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، إذا أن درجة مرونة الطلب عـــلى هذه السلع والذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن(سلع كمالية) يتأثر استهـــلاكهـــــا بالضريبة اكبر من السلع ذات الطلب غير المرن(ضرورية كالأدوية والمواد الغذائية).

كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر بالضريبة، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية)لا يتأثر كثيرا بالضريبة، و منه لا يقلل من استهلاك هذه الفئات .لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض (الفئـــات الفقيرة أو المتوسطة)هذا يكون تأثير على الضريبة واضح، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبـــة للسلع ذات الطلب المرن، ويتوقف أيضا أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلـــة الضريبية، ففي حالة تجميد حصيلة الضريبة يتجه الاستهلاك نحو الانخفاض، أما إذا قامت الدول باستخدام هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الافراد نتيجة فرض الضريبة ويعوضه زيادة الاســتهـــلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة ومن جهة أخرى يمكن القول أن اثر الضريبة على الادخار يكون أثرا ايجابيا إلا أن أثـــر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في غالب الحالات، إن فرض الضريبة يؤثر على دخول الافـــــــراد بالنقصان وبالتالي تقليل إنفاقهم على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم، فالضريبة تؤدي بالأفـــراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما.

ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا، فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نظير رفع معدل الضريبة، ويختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنـــــــواع الضرائب. .

- فالضرائب التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي أي الضرائب المباشرة بصفة عامة تضر الادخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلقت بأصحاب الدخول المرتفعة التي تخصص جزءا كبيرا من دخلها للادخار.

-الضرائب التي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تشجيع المدخرات، أي تلك المتعلقة بالضرائب غير المباشرة المتعلقة بالإنفاق والضرائب على السلع والخدمات يكون تأثيرها نتيجة انخفاض في الاستهلاك [1] .

[1] - سوزي عدلي ناشد، " **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000 ، ص :174 .

المطلب الثاني : أثر الضريبة في الإنتاج والتوزيع

يكون التأثير بالنقصان وكذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثر الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجيـــــــة، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وكما أن النقصان على الادخار ثم الاستثمـــار وهذا يعني قلة رؤوس الأموال الإنتاجية ويتأثر مقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها، وكنتيجة لفرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع إنتاج أخرى قليلة العبء الضريبي وهذا ما يؤثر على النشاط الاقتصـــــــــادي.

أما فيما يتعلق بالضريبة في التوزيع قد ينتج عليها إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، وهذا ما يخص الضرائب غير المباشرة باعتبار أنها عبء على الطبقـــة الفقيرة.

أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار كما وضحنا سابقا وكذلك تؤثر الدولـة على نمط التوزيع، فإذا أنفقت حصيلة في شكل إنفاق تحويلي أو ناقلة بمعنى تحويل الدخول من طبقـــــات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى التفاوت بين الدخول[1] .

المطلب الثالث : أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الافراد أن يقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الافراد وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلعة، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تشديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة فترات التضخم، وفي حالة الانكماش تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الافراد رغبة في تشجيع الإنفاق وهذا يؤدي إلى الإنعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كش ا رء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال أو المبالغ المستحقة للموردين أو المقاولين يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا الأخير يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار، والجدير بالذكر أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقا لظروف فرضها[2].

المبحث الرابع : العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة العلاقة النظرية بين السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي.

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص :176 .

[2] - بثور عصام، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار منشورات جامعية ، دمشق ، 1990 ، ص :112 .

المطلب الأول :المدرسة الفكرية لكينز المحدثة للجباية

الفرع الأول :نموذج سميث ووايت

نموذج **وايت** يقوم على تعميم نموذج **هاورد** إلى حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات العمومي، فكما أ رينا فإن **هارود** حاول تغيير النمو الاقتصادي وعدم التوازن المصاحب له بالاعتماد على ثلاث معدلات وإلى عدم التطابق بينما يؤدي إلى بروز الاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي، **فوايت** يهتم أساسا بمشكلة التعادل الفعلي والضروري بمعنى اللاتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير،غير أن نموذج سميث كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الاتفاقية و الجبائية، إذا فهدف سميث في د راسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو، وعليه نموذج **سميث** يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنها عنصر مهم، ولكن جزئي يضمن السياسات الاقتصادية المتكاملة.

-السياسة الجبائية واختيار معدل النمو الاقتصادي التوازني، بالنسبة لسميث ووايت تكون أمام نمو اقتصادي متوازن عندما يكون معدل طلب فعلي Q^D يساوي معدل نمو الإنتاجية Q^c:

$$\frac{B\ (\ ¶ - nty\ )}{1\ -\ c\ (1-\ ty)\ -\ y} - 1 = [\,1 - c\,(\,1 - ty\,) - y$$

حيث:

t: معدل ضريبة

N:الضرائب على الأرباح

¶:أرباح إجمالية قبل فرض ضريبةT

G: نفقات عمومية التي هي عبارة عن نفقات استهلاكية

C: الاستهلاك الخاص.

D: معامل فعالية الاستثمار

تقول نظرية **سميث** من خلال معادلته أن ty الضغط الجبائي وضرائب على الأرباح يمكن لها أن تلعب دور فعال في المساواة بين Q^D و Q^C من جهة و من جهة أخرى الرفع من هذه المساواة إلى المستوى الأمثل الذي يمكن أن يكون مستوى العمالة كاملة لقوة العمل كما عند **وايت**.

وايت قام بتقديم عرض وافي حول الطريقة التي يمكن للجباية من خلالها أن تحقق المعدل الفعلي و المعدل الضروري.

بينما **سميث** يهتم قبل كل شيء بالبحث على المستوى الذي من خلاله يمكن للجباية أن تدخل اختبار معدل النمو التوازني.

و من هنا فان الدولة يمكنها التأثير مباشرة على معدل النمو التوازني و الممكن الوصول إليه بالاعتماد على السياسة الجبائية ، فبالإضافة للاقتطاعات الجبائية (نفقات عامة)هو أداة محددة لمستوى النمو المحتمل وبالمقابل لا يمكنها التأثير على هذا الأخير لأنها لا تتدخل في نموذج سميث إلا على مستوى الاختبارات الفعلية التي يقوم بها المقاولون لأنه يجب على السياسة الجبائية أن تسمح لمعدل نمو فعلي أن يوافق معدل النمو اقتصاديا[1].

الفرع الثاني:إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الآجال الطويلة : k.k.kurihara

يترك مشكل المساواة بين معدل النمو الطلبي الفعلي و معدل نمو القدرة الإنتاجية المفترض بأنه في الأجل طويل العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه معدل القدرة الكاملة ،يعمل K.K.K على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازي الموافق للتشغيل الكامل لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق المفروض انه يجعل معدل نمو ty للتشغيل الكامل لقوة العمل بالنسبة له ارتفاع معدل ضغط الجبائي القدرة الكاملة غير متغيرة، وهو الفرق الأساسي بين هذا النموذج سميث ووايت، فهذان الأخيران يعتبران أن العوامل هم ضحية الوهم الجبائي لأنهم يخصصون نسبة ثابتة من مداخيلهم خام (قبل الضريبة) للاستهلاك ، أي ارتفاع الجباية لا يؤثر على سلوكهم واستهلاكهم. و من الممكن في هذا النموذج مثلما هو الحال في النماذج السابقة استخدام معدل الضغط الجبائي من أجل الرفع من معدل القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو، ولضمان تفادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل. إن مختلف النماذج التي تعرضنا لها سابقا تبين لنا أن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها كأداة لتعديل الطلب الكلي، تهدف إلى الإستقرار الاقتصادي وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية التي لديها القدرة على التأثير في آن واحد على قيمة مختلف معدلات النمو الاقتصادي وعلى عملية المساواة بين معدلين الفعلي والمضمون.

المطلب الثاني:المدارس النيوكلاسيكية وتحليلها للسياسة الجبائية والنمو الاقتصادي.

وفقا للنيوكلاسيك فإن معدل النمو الاقتصادي في آجال طويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف السياسات الاقتصادية والمالية خصوصا، إلا أن هذه الأخيرة في مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الجبائية التي يتم استخدامها من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل للنمو.

إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي إلى اقتصاد يتجه أو يلتحق بمجال النمو المتوازن .

الفرع الاول :نموذج j.crnnowall

حاول التوفيق بين الكينزين المحدثين ومقاربة النيوكلاسيك وذلك أنه في ضل النموذج كينز حيث التشغيل الكامل يؤدي في الواقع إلى نفس نتائج النموذج النيوكلاسيكي وذلك عن طريق استبدال الميكانيزم مرونة الأسعار بميكانيزم مرونة السياسة الجبائية من خلال سياسة النمو عبر السياسة الجبائية في ظل هذه الأخيرة مستوى

[1] - أسامة بن محمد باحنشل ، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**،جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، الرياض، 1999 ، ص :12 .

الضرائب هو متغير متحكم فيه، في حين أن الإنفاق العام يتحدد بواسطة ميل إنفاق (g) ومفترض بمثابته حسب افترا ضاتهم

الفرع الثاني :نموذج R.Sato

الجباية تؤثر على عملية توزيع الثروة في مختلف الطبقات الاجتماعية وهو ما سوف يقودنا إلى نتيجة أساسية وذات أهمية بالغة بالنسبة لنموذج ،R.Sato وهي أن السياسة الجبائية لها أثر توزيعي لا يمكن إهماله الذي يأتي من إعادة توزيع مستويات الدخول والثروة بين الفئات وإنما هي تعديل هذه المستويات في حد ذاتها، فالضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لها أثر عكسي للأثر السابق والجباية تؤثر كذلك بشكل أساسي على توسيع مداخيل في الآجل الطويل، فالرسم على القيمة المضافة الضرائب على الواقعة على الأرباح والثروة والأجور تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح للعمال.

إن معدل النمو في التوازن ليس أمثليا، لا يؤخذون بالحسبان أن الزيادة في الإنتاج لها أثر على الجباية، ومن أجل تصحيح هذه النظرية الاقتصادية، ثم اقتراح آلياتهم مصححة تعتمد على إعانات وضرائب ، الهدف منها إعادة تخصيص الموارد حيث تدخل الدولة باستخدام نظام جبائي فعال لها.

- ✓ **إعانات الإنتاج** :تحفيز الإنتاج عن طريق الإعانات .
- ✓ **الدفع الجزافي** :أي استخدام هذه الضريبة مباشرة على هيئات ومؤسسات وحيث تشغل المستخدمين على أساس مجموع الأجور والمرتبات والمعاشات للعمال.

خلاصة الفصل الأول:

واستنادا إلى ما أسلفنا، يتضح أن عملية تحديد ماهية السياسة الجبائية يرتبط بمفهوم الاقتطاع الجبائي وتحديد إطاره وأبعاده ضمن هذا التصور و بذلك كان الفصل بين نوعين من الاقتطاعات مباشرة وغير مباشرة حسب المعايير النظرية الموجودة ولكل نوع مكانته وتأثيراته ضمن النظام الجبائي بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدهما أو تفضيل أحدهما عن الأخر .فالتوجهات الحديثة للأنظمة الجبائية تقتضي إعداد نوع من التوازن بين الاقتطاعات المباشرة و الاقتطاعات غير المباشرة.

تتأرجح الأهداف المالية للسّياسة الجبائية بين انخفاض و ارتفاع العبء الجبائي، و هذا حسب ما إذا تعلق الأمر بسياسة التوسع أو سياسة الإستقرار ضمن الظروف الاقتصادية أما الأهداف الاجتماعية فإنها ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية.

إن النماذج النيوكلاسيكية المدروسة تبين أن السياسة الجبائية ليست في مستوى التأثير على معدل النمو الاقتصادي، غير أنها وسيلة تحفز الأعوان الاقتصاديين على اختيار سلوك أمثل من منظور هدف اقتصادي يتم اختياره، كما أنها وسيلة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والركود التي تحدث بفعل الميكانيزمات الآلية للسوق والتي يؤمن بها النيوكلاسيك .إن المساهمة المتميزة للنيوكلاسيك تمثلت في تسليط الضوء على الدور

المحدد للتركيبة الجبائية، حيث يكون اختيار المعدل الإجمالي للضغط الضريبي اختيا را مـحـدودا، وبـذلك فـإن التركيز على أهمية الضرائب يبين تدخل الدولة .بيد أن الاختيارات الفعلية للدولة والتي يجب إعطاؤها أهميـــة تتركز على مستوى هيكل الاقتطاعات الذي يجب تطبيقه .أما بخصوص نماذج الكنزيين المحدثين تـبـيـــن أن السياسة الجبائية لا يمكن تناولها بطريقة مستقلة عن سياسة المالية(الميزانية)والنقدية بحيث تعتبر عنصـــرا مرافق لها.

لا تعمل السياسة الجبائية في فراغ، خاصة إذا علمنا أن الدولة تتخذها كأداة لتحقيق بعض الأهداف هذا وفقا للسياسة العامة المنتهجة، مما يترتب عليها إحداث أثار على المستوى الكلي وكذلك على المستوى الجـــــزئي .إن انخفاض معدل تكون رأس المال من أهم العقبات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار ، ومن هنا تأتي أهمية السياسة الجبائية كـــأداة للادخار الإجباري بالتالي توفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم مما يساهم في عملية التنمية، إلا أن أثار السياسة الجبائية تختلف باختلاف البنية الاقتصادية التي تعمل فيها .

الفصل الثاني :

الإصلاحات الجبائية والإقتصادية في الجزائر

تمهيد :

إن تعقد الأنظمة الجبائية وقلة الايرادات الجبائية إضافة إلى عدم مرونة النظام الجبائي من مميزات الدول النامية، وبهذا تسعى هذه الأخيرة إلى إحداث سياسة جبائية جديدة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية، مشجعة بذلك الاستمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض الاقتطاعات الجبائية واحداث إعفاءات جبائية.

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة .في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية جبائية لعصرنة هياكلها .قصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المتفشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة .إن هذه الهياكل تتكفل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

وسنستعرض في هذا الفصل العناصر التالية:

-الإصلاحات الجبائية في الجزائر

-الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : الإصلاحات الجبائية في الجزائر

يعد إصلاح النظام الجبائي من الخطوات الأساسية للإصلاحات الاقتصادية بحيث يدخل ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزا حيويا في تعبئة المدخرات، وتمويل التنمية، كما أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية، إلى أهمية دور النظام الجبائي في تمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا للاقتصاد النامي، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيها الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وبناء صرح واسع من التنمية الاقتصادية، ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء عدة إصلاحات جبائية عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي تسلكها من أجل مواكبة التطور و التنمية الشاملة .

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الجبائي و مراحله .

1- مفهوم الإصلاح الجبائي :

يمكن تعريف الإصلاح الجبائي على أنه" :التغيير المقصود للنظام الجبائي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الجبائي الحقيقي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، كما يمكن التعبير عن الإصلاح الجبائي على أنه مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة " [1] .

2- مراحل الإصلاح الجبائي في الجزائر:

إن تطبيق الإصلاح الجبائي يتم باحترام مجموعة من الخطوات والإجراءات و التي يمكن إيجازها في مجموعة من المراحل على النحو التالي : [2]

-**المرحلة الأولى : القيام بتشخيص ضريبي** :عن طريق:

- تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات؛
- تحليل الإمكانات والقدرات الضريبية، و هذا ب:

➢ تقدير هوامش الربح الحقيقية المنجزة بالنسبة لكل قطاع وهذا بالتمييز بين مختلف الأعوان المكونة لكل قطاع؛

➢ تحديد الضغط الضريبي الحالي؛

➢ تقدير الملاءمة بين الضغط المرجو أخذا بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش، تنافسية القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الخام؛

---

[1] -عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع،2011 ص :249 .

[2] -عبد المجيد قدي، **مرجع نفسه**،2011 ص:253، 254.

➢ تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

-المرحلة الثانية : اقتراح الإصلاح الضريبي :عن طريق:

•تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ؛

•وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط التنموي للبلاد، وهذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية و الوطنية، ولهذا لابد من تكوين مجموعة أشخاص مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد؛

•مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها؛

•اقتحام الحكومة إذ لضمان استمرارية عملية الإصلاح من الضروري أن تكون المقترحات المُعدة من فريق العمل مقبولة من سلطات البلاد ؛

-المرحلة الثالثة : تطبيق أداء الإصلاح الضريبي :عن طريق:

•إقرار واعتماد التدابير المقترحة؛

•نشر وإعلان آثار الإصلاح؛

•تكوين الموارد البشرية المعنية التطبيق ؛

المطلب الثاني:تقييم أداء الإصلاح الضريبي :

يمكن الاعتماد على مجموعتين من المؤشرات في تقييم سلامة و فعالية الإصلاح الضريبي[1]:

1- **المؤشرات الضريبية:**

يُعبر هذا النوع من المؤشرات عن مستوى الأداء الضريبي، من أهمها:

1 - 1مؤشر - التشتت :يتحدد النظام الضريبي الجيد بوجود عدد محدود من الضرائب والرسوم ذات الأهمية الضعيفة . حيث يمكن لنظام ضريبي اعتماد عدد من الضرائب والرسوم دون أن تكون لها أهمية محسوسة كلما تعرض تطبيق السياسة الضريبية إلى تعقيدات . مما يؤدي إلى توليد التكاليف الإدارية من دون مردودية.

1-2مؤشر درجة تركز الضرائب :حتى يكون النظام الضريبي جيدا لابد أن يكون في مستوى توليد حجم أكبر من الإيرادات انطلاقا من عدد محدود من الضرائب و الرسوم، وكلما كان النظام الضريبي مركزا كلما كان أكثر شفافية وكان أيسر على الإدارة الضريبية.

1-3 مؤشر التآكل :يتعلق هذا المؤشر بالوعاء الضريبي للدولة، إذ يمكن أن يغطي نظام ضريبي بشكل واسع وسليم الأوعية الضريبية الأساسية، ولكن تؤدي بعض التدابير إلى تقليص فعالية الإيرادات المجمعة بالنظـــر إلى

الإمكانات المتاحة نتيجة منح القروض الضريبية،الإعفاءات، العطل الضريبية والأنظمة الخاصة للتحفيز مما يعمل على تآكل الوعاء.

[1] -عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 260-264 .

1-4مؤشر الثِقل الضريبي :يمثل هذا المؤشر الثقل الضريبي الذي يتحمله الممولون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، فلابد أن تراعي الدولة أثناء قيامها بتعديلات في التشريع الضـــريبي بأن لا يـؤدي ذلــك إلى ارتفاع مفرط فيما يتحمله الممولون من ضرائب .

1-5 مؤشر الجهد :يتعلق هذا المؤشر بالجهد والزمن المبذولين من قبل المراقبين لضمان مطابقة كل ضريبة ورسم و التي تحقق أفضل العوائد للدولة.

1-6مؤشر التبعية للمؤسسات الكبرى : يقيس هذا المؤشر مدى تبعية الحكومة لمردودية عدد معين من المؤسسات، إذ ليس من الجيد أن تتقلب إيرادات الدولة بدلالة الأداء المالي لهذه المؤسسات.

ولتقدير هذه التبعية يتم جمع الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية المدفوعة من قبل أكبر عشر مؤسسات، وتحديد نسبتها إلى إجمالي الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية .

2-المؤشرات العامة:

2-1مؤشر التنمية البشرية : يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المعايير الأساسية المرتبطة بدرجة تطور ونمو أي دولة .و يحسب هذا المؤشر انطلاقا من ثلاث مؤشرات أساسية متساوية في أوزانها التَّرجيحية:

- دليل التعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، نسب الالتحاق بالدراسة) ،
- دليل العمر المتوقع عند الولادة،
- دليل الناتج المحلي الخام (حصة الفرد من الناتج المحلي الخام) .

و تتمثل أهمية هذا المؤشر في كون أداء النظام الضريبي يمكن أن يظهر في تحسن موارد الدولة بما يسمح لها بالتكفل بالانشغالات الاجتماعية وجوانب التنمية البشرية، فضلا عن تعزيز القدرة الشرائية للأفراد بما يوسع من خياراتهم.

2-2نمو الإيرادات الضريبية : حيث يتم حساب الإيرادات الضريبية العائدة للحكومة و الجماعات المحلية، و من ثم مقارنتها قبل الإصلاح و بعده.

2-3معدل الضغط الضريبي : يبحث هذا المقياس عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني و دون إلحاق الضرر بالأفراد، و ذلك باختيار الأسعار الملائمة، و البحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية[1] .

2-4فعالية الأداء الضريبي : يسمح تحليل الفعالية الضريبية لبعض أنواع الضرائب باستخراج الضرائب الأكثر فعالية . فالضرائب الفعالة هي تلك الضرائب التي تولد إيرادات أكبر وتتمتع بنمو سريع في مردوديتها.

2-5 نمو عدد الممولين : يهدف الإصلاح الضريبي إلى توسيع الوعاء الضريبي ودمج المتهربين ضمن الممتثلين للقانون ، وتحفيز القطاع الموازي على الانتظام في الشرعية . ولهذا يفتَّرض في الإصلاح الضريبي أن يؤدي إلى نمو عدد الممولين.

[1] -حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص:282 .

6-2 معدل الاستدانة : تهدف الحكومات إلى التقليل من لجوئها إلى الاستدانة و تقليص مستوياتها حرصا منها على استقلالية قراراتها من جهة، وعلى عدم رهن الأجيال القادمة بالتزامات لم يستفيدوا منها . وهذا ما يعني ضـــرورة

إحلال التمويل بالاستدانة بالتمويل عن طريق الضريبة . و بالتالي فالإصلاح الضريبي الجيد يؤدي إلى تخفيـــــض معدلات الاستدانة.

المطلب الثالث:النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992 م

غداة الاستقلال صدر الأمر 62-157 الموافق ل 31 ديسمبر 1962 و الذي نص على سريان التشريعات التي كانـت قائمة قبل الاستقلال، كما تم فرض ضرائب جدية إضافة إلى تعديل أخرى، فأصبح الهيكل الجبائي الجزائـــري يشمل :الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال و الضرائب على الاستهلاك، أما في سنة 1970 أدخلـــت الدولة تعديلات جبائية جديدة تم بمقتضاها فرض رسم الإحصائية و إعفاء الأرباح الناتجة عن القطاع الزراعي، إضافة إلى إعفاء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية من الضريبة الوحيدة على الإنتاج.[1]

تميز النظام الجبائي قبل الإصلاحات بعدم فعاليته نتيجة تعدد معدلات الضريبة و عدم ملائمتها مع الأوضـــاع الاقتصادية و المالية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في نقص الحصيلة الجبائية.

و يمكن إيجاز أهم مكونات النظام الجبائي قبل الإصلاحات فيما يلي:

1-الرسم على رقم الأعمال:

تمثل هذا النوع من الضريبة في :الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات والذي يطبق عليه معدلات 5 % كمعـدل أدنى للضمان الاجتماعي، و 50 % كمعدل أقصى على الاستهلاك، إضافة إلى الرسم الوحيد على الإنتاج و الـــذي يطبق على مختلف عمليات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات بنسبة 20 % .

2-الضريبة على الدخل:

و تتمثل هذه الضرائب في :الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية 55 % على أرباح الشركات العمومية، الضريبة على الأرباح غير التجارية بمعدل 2 % على نشاطات التسلية، و 10% على حقوق النشر و التأليف، الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بمعدل 18% على مداخيل الأسهم و شركات الودائع.

3- الضرائب و الرسوم ذات الطابع المهني :

تتلخص أهم الضرائب هنا في :الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، الرسم على النشاط غير التجاري إضافة إلى الدفع الجزافي.

المطلب الرابع:النظام الجبائي بعد إصلاحات 1992 م

سعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات طالت النظام الجبائي، بدءًا بسن تشريعات جبائية حديثة و انتهاء بتنظيم مختلف الهياكل الإدارية.

[1] - حنان شلغوم، أثرالإصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الجزائرية لمياه منطقة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 - 2012 ، ص: 9-10 .

1-إصلاح الإدارة الجبائية:

ساهمت إصلاحات 1992 في إعادة التنظيم الإداري و هيلكة المصالح الداخلية و الخارجية له، فأصبح بذلك لكل ولاية مديرية الضرائب الخاصة بها تضم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، تحتوي على مختلف الأجهزة المساعدة لها في تحسين مستويات أدائها.

شرعت الإدارة الجبائية في تغييرات أخرى إضافة إلى إنشاء مديرية الشركات الكبرى (DGE) ،مراكز الضرائب (CDI)ومراكز التقارب (CPI) ، الهدف منها تعميم عولمة الإدارة الجبائية في جميع مصالحها وزيادة فعاليتها، فتم اتخاذ عدة إجراءات من بينها تحويل قابضات التسيير من المديرية العامة للضرائب (DGI) إلى المديرية العامة للمحاسبة (DGC) مع إعادة تنظيم المصالح المركزية .بحيث تم بتاريخ 03 نوفمبر 2004 تحويل 668 قباضة تسيير بهياكلها وموظفيها البالغين 4.000 عون ضريبي.[1]

-إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفة الجمركية .

-إصدار قانون الاجراءات الجبائية سنة 2002 .

يلزم عولمة الإدارة الجبائية إجراء تغييرات تمس الإدارة المركزية، فتم إنشاء وحدتين تتمثل مهام الأولى في محاربة الغش والتهرب الضريبي، أما الثانية متعلقة بالمعلومات الجبائية، فتعمل على تدعيم إمكانيات التسيير والبحث عن المعلومة الجبائية، قد يجعل هذا العلاقة حسنة بين المكلفين والمصالح الجبائية.

2-إصلاح التشريع الجبائي:

2-1استحداث ثلاث ضرائب جديدة:

بموجب الإصلاحات الجبائية التي عمدت إليها الدولة بهدف إرساء نظام جبائي كفء، تم استحداث ثلاث ضرائب جديدة و هي:

2-1-1 الضريبة على الدخل (IRG) :حيث أنها ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، و تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحددة وفقا لأحكام والمحددة وفقا لأحكام المواد 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المباشرة. و تتميز بأنها : سنوية، وحيدة، شخصية، تصاعدية و تصريحية(أي المكلف بها مجبر على التصريح بمداخيله) ،و تتراوح هذه الضريبة بين 0 % و 35 % .

ويتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية [2]:

-الأرباح المهنية؛

-عائدات المستثمرات الفلاحية؛

-الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، كما تنص عليه المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

-عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛

- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

---

[1] - Ministère des finances, Direction générale des impôts, **la lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2005

[2] -voir article 1 et 2 code des impôts directs et taxes assimilées de la DGI « impôts sur le revenu » éditio 2015

2-1-2الرسم على القيمة المضافة (TVA) :و هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي .و يحصل الرسم على القيمة المضافة بمعدل عادي نسبتـــه 17 % .ليتم تعديله و تصبح نسبته19% . ، أما المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة فقدر ب 7 % .ليتم تعديله أيضا فيصبح9 % .[1]إن سياسة الإصلاح الجبائي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 والذي يدخل الرسم على القيمة المضافة، بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:

-يشكل ضريبة على الإنفاق(الاستهلاك)يتحملها المستهلك النهائي؛

-يعد ضريبة قيمية، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة؛

-يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة، أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي؛

-يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا)ومثيلتها المستوردة، لأن وعاءها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وانما بالقيمة المضافة، أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية؛

-يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزأة في كل مرحلة، نظرا لأن الخاضعين لها، يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات، أو الخدمات؛

3-1-2 الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :حيث تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيـــــل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين، و تسمى بالضريبة على أرباح الشركات[2] .و تتميز بأنها: سنوية، وحيد، عامة، تصريحية و نسبية، و تتراوح هذه الضريبة بين 19% و26 % .

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقـة، وذلك من خلال أنها:

-تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.

-تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية و الجزائرية.

-تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

2-2الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:

في إطار مساعيها لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية نظرا لعدم استقرار هذه الأخيرة، باعتبارها خاضعة لمتغيرات لا يمكن السيطرة عليها، جاءت جل أهداف الإصلاح الجبائي رامية إلى تقليص تبعية الميزانية العامة النفطية، إلا أن إصلاح 1992 لم يراجع الجباية البترولية كونها تتسم بالعديد من المميزات.

[1] -المواد 21 ،: 23 ، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، قوانين جبائية، المديرية العامة للضرائب، الطبعة 2016 ، ص:207 .

[2] -المادة رقم 135 ، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، مرجع سبق ذكره، ص :54 .

و قد ارتبط إصلاح الجباية البترولية في الجزائر بإصلاح القوانين الخاصة بالاستكشاف، الاستغلال و النقل عن

طريق القنوات التي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل و المتمم بالقانون 91-21 .[1]

3-2 اعتماد نظامين للدفع:

1-3-2 النظام - الجزافي : تم استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية 2007 ، حيث يخضع لهذا النظام الأشخاص الطبيعيون و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 30 مليون دج، و تعوض الضريبة الجزافية الوحيدة كلا من الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.

إن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يبقى مطبقا من أجل تأسيس الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى، كما يخضع لهذه الضريبة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، وغير المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2-3-2 النظام الحقيقي : يخضع له الأشخاص الطبيعيون و الذين يتجاوز رقم أعماله 30 مليون دج، يقوم فيه المكلف بتقديم تصريح حول رقم أعماله و الربح المحقق و كذا التكاليف.

المطلب الخامس : أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر.

1- أسباب الإصلاح الجبائي في الجزائر:

كان يتسم النظام الجبائي الجزائري إلى غاية 1991 بالإصلاحات الظرفية فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971 ، وإحياء هذه الضريبة لسنة 1984 ، وكذلك نسجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50 %لسنة 1986 إلى 55 %سنة 1987 ، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دينار جزائري سنة 1985 ، إلى 21.439 مليون دج سنة 1986 [2] نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26,50 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 13.5 دولار سنة 1986 .[3]

هذه التغيرات فرضت على الاقتصاد الجزائري الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما يستدعي إصلاح النظام الجبائي وفق ما تقتضيه هذه التغيرات.ومن مميزات الهيكل الجبائي الجزائري قبل الإصلاح الآتي:

-تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.

-عدم مرونة النظام الضريبي.

-تشوه بنية النظام الضريبي(جباية عادية- جباية بترولية) .

[1] -عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، يومي 20-21ماي 2002 ، ص 7 .

[2] - www.ons. dz « Statistique spécial » N° 31, P : 56

[3] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989 ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإما رات العربية،1989 ص : 58 .

-اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغـــط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أســـاس كل الاقتطاعات الضريبية بمعدل 45,6 %، و 46% سنة1987 مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضـــريبية.[1]

-الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.

-عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:

-للقيود المفروضة على الاستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.

-للحساسية حساسية المفرطة اتجاه الاستثما رات الأجنبية.

-للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وهذا ما جعل الضريبة أداة ميتة غير قادرة على تحريك دواليب الاقتصاد.

2-أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر:

يهدف الإصلاح الجبائي إلى مواكبة النظام الاقتصادي الجديد، من خلال الاعتماد على وسيلة الاقتطاعات الجبائية كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني و تطور المؤسسة الاقتصادية من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية.

والجدير بالذكر، أن الإصلاح الجبائي في الجزائر جاء في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الجبائي الذي يعتمد على:

-توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية أوعيتها ضيقة، وأسعارها مرتفعة، مما يسهل من ظاهرة التهرب الجبائي وارهاق فئات معينة بالضرائب يؤدي إلى عدم عدالة الجبائية وبهذا فتوسع الوعاء الجبائي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الجبائية وتخفيض الضغط الجبائي، وتباين المعاملات الجبائية حسب النشاط والأفراد.

-إسهام الضريبة على القيمة المضافة ذات الأسعار المنخفضة، في إصلاح الضريبة على رقم الأعمال ذات الأسعار المرتفعة والمتعددة.

-تحسين الإدارة الضريبية، بزيادة تأهيل موظفيها، وتجهيزها بنايات، أجهزة الإعلام الآلي، سيا رات التنقل، ...الخ، وهذا من أجل تحسين أداء ورفع مردوديتها مما يسمح لها بالإطلاع الكامل والدقيق على مجمل مداخيل الأفـــراد والنشاطات المختلفة. ويضاف إلى ذلك ما يلي:[2]

-إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، ومساعدتهـــا على تحصيل ضرائب أخرى حيادها واعتمادها على الشفافية بينت التجربة في البلدان التي اتبعتها إسهامها في رفع

[1] - rapport de F.M.I, « La réforme fiscale en Algérie » contribution à la réflexion, 1988 P : 6.

[2] -عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "مرجع سبق ذكره، ص:155 .

الإيرادات العامة بشكل معتبر.

-تقليص الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة حتى لا يقع هناك تعارض بين الأهداف في حد ذاتها.

-تعزيز مصداقية النظام الجبائي بإستقراره، هذا ما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.

ووفقا لما سبق يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي :[1]

-تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

-خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

-إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني.

-تحسين شفافية النظام الجبائي، من خلال تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الجبائية.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الجبائي تمحورت حول:

-توفير الإيرادات الجبائية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الأوعية الجبائية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.

- العمل على تحقيق توازن النظام الجبائي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة.

-تبسيط النظام الجبائي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

المطلب الأول :الإطار العام والمفاهيم النظرية للإصلاح الإقتصادي .

لقد ظهرت في أدبيات الفكر الإقتصادي المعاصر الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تحاول تعريف المناهج والمداخل الفكرية في الإقتصاد الدولي وفي المجال الإصلاح بالذات ، ورغم إختلاف المسميات والمصطلحات من إصلاح وتكييف وتصحيح إلا أن المعنى غالبا ما يرمي إلى :

- التكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الإختلالات وتحقيق أهداف التنمية .

[1] -قدي عبد المجيد "النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة "ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية 21-22 ماي 2002.

- الإصلاح هو التعديل في الإتجاه المرغوب ، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيـــام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية .

أما الأصل التاريخي لهذا المصطلح فيعود إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخـارجيـــة بسبب عجز المكسيك والتي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع الديون نتج عنها لجوء هذه البلـد إلى المؤسسات المالية الدولية يتعهد بتطبيق سلسلة من الإجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي .[1]

ومنذ سنة 1982 وحتى الأن فإن الاجراءات الإصلاح الإقتصادي تتم بالإتفاق الرسمي مع المؤسسات الماليـــة الدولية ، ومنذ ذلك الوقت فإن الإصلاح يعني تعديل مفردات النظام والنسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب ،أما المفهوم العام فيعني الاجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساعد على تشكيل سـلـوك الـنشـــــــاط الاقتصادي على أساس أليات السوق .

-الإصلاح الإقتصادي من منظور إتفاقية واشنطن :

يعود هذا التوافق أو ما يسمى إتفاقية واشنطن إلى سنة 1989 عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عـن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الإقتصادي الذي يتيح لها فرص الـخـــروج من أزمـــــة المديونية.[2]

وللتأكد من ذلك عقد معهد الإقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة بلدان في المنطقة بحوثا تتناول ما الذي حدث ،وللتأكد من قيام جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة كتب جون وليام سون بحثا أورد فيـه عشرة إصلاحات في السياسة الإقتصادية زعم أن كل شخص في الولايات المتحدة يعتقد أنها هي التي يتطلـب إجرؤها في أمريكا اللاتينية وقد سمى جدول الإصلاح هذا بإتفاقية واشنطن يصف فـيهـا مـجمـوعـة مـن الإصلاحات الموجهة إلى السوق وهي التي تمكن الإقتصاديات الراكدة في أمريكا اللاتينية وجميع البلدان النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها بهدف جذب رأس المال الخاص ، وقد تبنت هذه الإتفاقية الإدارة الأمريكيـــة والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الإقتصادي في دول التخطـيـــــط المركزي ،وأعتبرت هذه البنود اللبنة الأولى بالنظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة .

1- بنود الاتفاقية :

1-الترشيد المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي .

2-مراقبة المصروفات العامة ووضع أولويات لإنفاقها بما يتطلبه ذلك من الإبتعاد عن سياسات الـدعـــم والإعانات .

[1] -جودة عبد الخالق "الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة " المنتدى الثقافي شومان الأردن ماي 1996 ص: 134 .

[2] -صندوق النقد الدولي "مجلة التمويل والتنمية " سبتمبر 2003 ص: 14 .

3-الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية .

4-تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد و آليات السوق الحرة .

5-إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية .

6-تحرير التجارة وضرورة الإبتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10 % خـــلال عشرة سنوات .

7- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامها ومعاملة المستثمـــر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي .

8-تحصيص المشاريع العامة .

9-إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وإنشاء شركة جديدة مع ضمان المنافسة التامة .

10-ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات تجنب المبالغة في التكلفة .

وعموما فقد أثارت هذه الإتفاقية الكثير من التساؤلات والشكوك وعبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

وقد عبرت هذه الإتفاقية عن إقتصاد السوق والترويج للنظام الإقتصادي القائم على العولمة .

2- إنعكاسات الإتفاقية :

مع تباطؤ خطى الإصلاح وتناقص نتائجه ،وظهور الكثير من الإنعكاسات والإفرازات السلبية لهذه العملية بدأ الحديث عن ضرورة التعديل والإنحراف عن البنود السابقة والتوصيات العشرة السالفة الذكر ، لما ظهر من إختلال وتباين بين الدول من جراء تطبيق هذه البنود والتي تهدد الإستقرار السياسي للبلدان المعنية للإصلاح، وفي الوقت الذي تزيد فيه فرص المنافسة الدولية بين البلدان الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها . ولذلك بدأ الصندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة وجود إطار شامل لتنمية الشاملة ، ودعا إلى ضرورة تناغم أهداف التنمية الإقتصادية مع أهداف التنمية البشرية .

وتلت هذه المرحلة مرحلة التخطيط التي تخطي الفترة 67-89 حيث إتبعت الجزائر نموذج التخطيط الإقتصادي معتمدة على سياسة نمو الإقتصادي متجهة إلى الداخل مع التركيز على الصناعة الثقيلة واستعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة .

إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية ،وتثاقل نظام الإستراد التابع للدولة ، والروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج ، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية التكنولوجية المعتمدة رهنت الخطة وأهدافها في الجزائر ، ورغم هذه النتائج السلبية والإفرازات إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بخلق القيمة المضافة وإنشاء مناصب العمل

ونسبة الإستثمار على الناتج التي بلغت 45 % في أواخر عقد السبعينات ، النمو الإقتصادي عرف معدلات قياسية وصلت 6 % سنويا بالقيمة الحقيقية مقارنة ب 3 % لمجموع البلدان متوسطة الدخل،زيادة على تحسن الجوانب الإجتماعية والمعيشية للأفراد.

المطلب الثاني : الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات (إعادة هيكلة المؤسسات).

لقد كان وراء عملية فرض مثل هذا الإصلاح الإقتصادي الجديد عاملان أساسيان وهما :العامل الداخلي أين عرفت المؤسسة الوطنية نموا أثناء تطبيق المخططات التنموية ، والعامل الخارجي الذي يرجع أساسا إلى القيود المالية التي فرضتها الظروف الإقتصادية الدولية ، خاصة بعد الإنهيار الكبير لأسعار المحروقات إلى ما بين 10 و18 دولار بداية سنة 1986 بعدما تجاوزت سقف 40 دولار في النصف الأول من الثمانينات حيث أدى ذلك إلى إنهيار الميزان التجاري من صادرات المحروقات [1] .لقد مرت المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى مرحلة ما بعد الإصلاحات ، حيث عرفت مرحلة التسيير الذاتي منذ سنة 1963 ، ثم مرحلة التسيير الإشتراكي في سنة 1971 ، ثم مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980 ، وبعدها نظام توجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية سنة 1988 مع ما يسمى بصناديق المساهمة ، وفي الأخير سياسة الخوصصة

أو مايسمى بنظام الشركات القابضة (holding). وعلى ضوء هذه الضغوطات ، ومن أجل الرفع بكفاءة وأداء هذه المؤسسات ، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة عرفت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات ، وهي الخطوة الثانية من الإصلاحات المتمثلة بعد المخططات التنموية .

1-إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات (1980) :

قامت الجزائر في هذه المرحلة بعدة إجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81 والقانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي بعدما كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي . ومن أجل إعادة إعطاء المؤسسات الوطنية وجها جديدا لضمان التسيير المحكم والفعال ، قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات هيكلية لهذه المؤسسات ، حيث صدر المرسوم 242/80 المؤرخ سنة 1981 هي سنة تطبيق هذا الإصلاح .

ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات تقسيم هذه الأخيرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون التحكم فيها وتحسين مردوديتها ، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة .

ولقد كلفت لجنة وطنية بتنفيذ عملية تقسيم المؤسسات طبقا لمعيارين وهما : معيار التخصص في الإنتاج ،

[1] -محمد بلقاسم بهلول – تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر – الجزء الثاني (إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني) ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ص: 278 .

ومعيار فصل الإنتاج عن التسويق ، بالإضافة إلى معيار التقسيم الجغرافي .

2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات :

تتمثل إعادة الهيكلة المالية في مجموع التدابير التي اتخذتها الدولة قصد تجسيد الإستقلالية المالية للمؤسسات . وكان هذا نتيجة عجز المؤسسات الإشتراكية وتزايد حجم مديونيتها تجاه البنوك نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج . ولقد عرفت سنة 1983 تطبيقا لعملية الإصلاح هذه التي كانت تعمل على الإنفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية (ضبط قوانين الاستثمار – قانون 82-11).

وفيما يلي مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة للقيام بهذه الإصلاحات ملخصة في النقاط التالية :

-كلف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسات التي تعاني من العجز من خلال تقديم لها قروض طويلة الأجل.

-تخصيص تسبيقات من الخزينة العمومية غير قابلة للإسترجاع (تعتبر دعم) .

-إعادة هيكلة ديون المؤسسة .

-تصفية الديون ما بين المؤسسات .

وبعدما تم تطبيق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984) دون اللجوء إلى أطراف أجنبية ، عرف الإقتصاد الوطني عدة نتائج سلبية كانت غير متوقعة على مستوى الأوضاع النقدية ، الاقتصادية وحتى الاجتماعية تمثلت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، انخفاض معدلات الاستثمار ، انخفاض حجم الواردات ، ارتفاع معدل البطالة والزيادة المستمرة لمعدلات التضخم ، مما دفع السلطات الجزائرية في تلك الفترة إلى تبني إصلاحات أخرى جذرية وشاملة على الاقتصاد عامة وعلى المؤسسة العمومية خاصة أهمها "استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية" بتطبيق نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير ، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى نظام وآليات اقتصاد السوق .

المطلب الثالث : الإصلاحات الإقتصادية الجديدة .

لقد تميز الوضع الإقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الإقتصادي بحوالي 2 % ، وارتفاع التضخم إلى 20.5 % ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير ، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع الإنخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة[1] .وبسبب تدهور هذه الأوضاع ، اتخذت السلطات الجزائرية تدابير للدخول في إصلاحات شاملة كان الهدف من وراءه هو

[1] - عبدالله بن دعيدة – التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية – مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية بيروت 2005، ص: 361 .

التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه إداريا والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والمنافسة .ولقد دخلت الجزائر ، منذ أواخر سنة 1987 في سياسة إنمائية جديدة اصطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد ، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي ، كان الهدف من وراءه هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الإقتصادي . ولقد مرت الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر بثلاثة مراحل أساسية وهي :

1-مرحلة الإصلاحات 1988-1991 :

حيث حاولت السلطات الجزائرية تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة ،وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية ، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة .

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة تزيد عن 60 % خلال 1988-1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة .

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6 % سنة 1991 ،و من جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك ، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا .

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية :

-قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الإعتراف بفشل السياسات الإقتصادية السابقة .

-الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية ، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية .

-الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصةل على موارد إضافية .

-تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة .

-لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20 % من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء.

وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :

1-تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987 .

2-استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .

3-قانون المنافسة والأسعار 1989 .

4-شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990 .

5-إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 .

6-إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية .

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية ، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الإقتصاد الوطني على مسار النمو الإقتصادي الدائم .

2-مرحلة الإصلاح 1992-1993 :

خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الإقتصادية ، في الوقت الذي عادت الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الإستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الايرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992-1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية . إن

التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .

3-مرحلة الإصلاحات 1994-1998 :

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول ، وتضاؤل فرص الحصول

على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995 ، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.[1]

1-3 برنامج الاستقرار الاقتصادي :

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف :

1-رفع معدل النمو الإقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة .

2-احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين .

3-خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.

4-إعادة توازن ميزان المدفوعات .

ولتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات :

-ضبط الإنفاق .

-تعديل الأسعار.

-إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق .

-تثبيت كتلة الوظيف العمومي .

-اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.

-جدولة مستحقات الديون الخارجية .

وكان من نتائج هذا البرنامج :

-تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 % المتوقعة .

-تحسن احتياطات الصرف .

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة ،وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية .

2-3 برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 :

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش

[1] -البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1996 ص: 12 .

وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي :

-تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات .

-تخفيض التضخم إلى 10.3 % .

-تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 .

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .

-تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .

-وضع إطار تشريعي للخوصصة .

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيمايلي :

1-2-3 سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية :

وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق :

-توسع الضريبة على القيم المضافة .

-مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات .

-إزالة دعم الأسعار.

-عقلنة نفقة التجهيز .

وبهدف تحفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية ، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك .

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة ، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص .

2-2-3 سياسة متوسطة المدى :

سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الامثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته ، الإعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

المطلب الرابع : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2009) .

لم تتوقف الجزائر على مواصلة مسيرتها التنموية عند الإصلاحات الإقتصادية الكبرى من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد ، وإنما واصلت في تكريس مجهوداتها لذلك من أجل القضاء على البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى ، وتتخلص هذه المجهودات في برنامج الإنعاش

الاقتصادي الذي غطى الفترة (2000-2004)،ثم برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) الذي يعتبر برنامجا تكميليا لدعم الإنعاش الاقتصادي .**1** **-برنامج**

(مخطط) الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) :

يشمل برنامج الإنعاش الاقتصادي الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية ، والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية .

وتطبيقا لبرنامج الحكومة ، فهو يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني خاصة في المناطق المحرومة وهذا في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص عدم التوازن الداخلي والجهوي .[1] ولقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش إنطلاقا من فكرة الإصلاح يؤدي إلى النمو ، حيث قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 478 مليار دج وزعت كما يلي :

جدول رقم (II-1): هيكلة استثمارات برنامج الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**

هيكلة الاستثمارات	التكلفة
-تحسين ظروف المعيشة	155
-البنية التحتية الاقتصادية	124
-الأنشطة المنتجة	74
-الموارد البشرية والحماية الاجتماعية	76
-البنية التحتية للإدارة	29
-حماية الوسط	20
المجموع	**478**

المصدر : إحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات

وقد بلغ عدد المشاريع في نهاية شهر ديسمبر 2003 ،16063 مشروع استثماري، 11811 مشروع منجز التي كانت تمثل نسبة 73 % من الإجمالي ،4093 مشروع في طور الإنجاز بنسبة 26 % ،و159 مشروع قيد الإنطلاق بنسبة 1 % .

ولقد حققت الجزائر جراء هذا المخطط نسبة نمو اقتصادي قدرت 6.8 % في سنة 2003 مع احتياطات الصرف32.9 مليار دولار ، كما انخفضت الديون الخارجية إلى 22 مليار دولار ، وتقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .[2]

[1]- Services du chef du gouvernement – Le plan de la relance économique (2001-2004) ,Les composants du programme p 4.

[2] -تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، جويلية 2005 ص: 4 .

2- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009) :

اعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر من أجل إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العالمي ، حيث تميز هذا بإنعاش مكثف للتنمية تبين هذا في إنجازات عديدة مثل تراجع في البطالة ،استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار ، ونمو مستمر بلغ نسبة 3.8 % في المتوسط. وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار ، عملت على انطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) كان الهدف منه تحقيق ودعم النمو المحقق. فقد عرفت معدلات النمو تطورا بعد ثمان سنوات من انتهاء برنامج الإصلاحات الاقتصادية ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (II-2) : معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة **(2000-2010)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	% 2.2	% 2.6	%4.7	%6.9	% 5.2	% 5.1	% 2.0	%3.0	%2.4	% 2.4	% 3.6

المصدر: إحصائيات صادرة عن البنك العالمي .

من الملاحظ أن مع معدلات النمو الاقتصادي عرفت تطورا نتيجة السنوات الطويلة من الإصلاح بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة. ويبين الجدول التالي المبالغ المخصصة للإستثمارات الخاصة بهذا البرنامج للفترة (2005-2009):

جدول رقم (II-3): توزيع استثمارات برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة **(2005-2009)**

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
-تحسين ظروف معيشة الأفراد	1908.5	45.41
-تطوير المشآت الأساسية	1703.1	40.52
-دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	04.85
-التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50.0	01.20
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)،مجلس الأمة أفريل 2005 ،ص 6و7 .

يتضح من الجدول أان الحكومة الجزائرية عملت على مواصلة مسيرة التنمية من خلال تطبيق إستراتيجية الإنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان وذلك بتخصيص نفقات الميزانية للاستثمار في المنشآت الأساسية وتحسين ظروف المعيشة .

المطلب الخامس: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) .

1-مفهوم برنامج التنمية الخماسي (2010 -2014) وأهم مميزاته وأهدافه:

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010 ، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة2014 .

و لقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد .وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة .وبالتاي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 ، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009 .

و خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 21.214 مليار دج(ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي)يشمل:

-برنامجا جاريا(أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130مليار دولار أمريكي) .

-برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج(ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي) .

1-1مميزات برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات[1]:

[1] -مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010 ، الجزائر، أكتوبر 2010 ، ص40

لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه .

-عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية .

-كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .

-تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة .

-اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة(القبلية والبعدية).

-تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية .

-وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم03 الصادرة في ديسمبر 2009 ، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية .

-إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة.

ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

2-1 أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن أهداف برنامج التنمية الخماسي اتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014 ، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي[1] :

-دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين .

-مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.

-تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق .

-ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية .

-تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة .وترقية الصادرات خارج المحروقات .

-الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني .وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في

[1] -مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010 ، مرجع سبق ذكره، ص: 50 .

قطاع البناء والأشغال العمومية .

-مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية .

-تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية .

-الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

2-محتوى برنامج التنمية الخماسي(2010-2014):

إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يتوافق والالتزام الذي أعلنته السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها .وهذا أمر يفرض نفسه، خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية والتي حصتها 40 % من غلاف هذا البرنامج، متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيداً من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

إن هذا البرنامج يشكل امتداداً للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(II-4):محتوى برنامج التنمية الخماسي(**2010-2014**)

الوحدة :مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	12210	49.5
المنشآت الأساسية	4486	31.5
تحسين الخدمة العمومية	6661	8.1
التنمية الاقتصادية	5661	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	**41220**	**100**

المصدر :بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013 ، ص18 .

من خلال الجدول السابق يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية[1] :

1-دعم التنمية البشرية :وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 122 20 مليار دج .وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك

[1] -مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010 ، مرجع سبق ذكره، ص: 86 .

الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية .ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث مُنح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير .ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث مُنح له 619 مليار دج لانجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية .أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز ملوني سكن بمختلف الصيغ.كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز .دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام 120 مليار دج، ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني 19 مليار دج، وتثمين النهضة الثقافية من خلال نجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري 140 مليار دج،وتعزيز وسائل الإعلام العمومية 108 مليار دج ،بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني 40مليار دج التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

2-تطوير المنشآت الأساسية :خُصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق_غرب و 830 من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناءً، وكذا تعزيز ثلاث مطارات.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل انجاز 17 خط للسكة الحديدية6000 (كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ.

كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصاً لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

3-تحسين الخدمة العمومية :استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و 06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصاً، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخُصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة، و 50هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي .بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة .أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4-دعم التنمية الاقتصادية :خُصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

-أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

-أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

-حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

-حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

-حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5-مكافحة البطالة :رُصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل .و 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة .و 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6-البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال :استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي .و 50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين .و 100 مليار دينار لتجسيد "الحكم الالكتروني".

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي(التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد(التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما :

-وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة .

-إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

المطلب السادس : المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر(2015-2019) .

1- النص الكامل للبيان المتوج لأشغال الثلاثية :

اختتمت أشغال الثلاثية بالجزائر بصدور بيان صحفي نصه الكامل فيما يلي :

انعقد يوم الخميس 18 سبتمبر 2014, اجتماع بجنان الميثاق, خصص لتقييم القرارات المتخذة في الدورة 16 للثلاثية التي عقدت بتاريخ 23 فبراير 2014 وقد عقد هذا اللقاء تنفيذا للتعليمات التي أسداها فخامة رئيس الجمهورية في أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 26 أوت 2014 وقد ضم هذا اللقاء الذي ترأسه الوزير الأول, السيد عبد المالك سلال, عددا من أعضاء الحكومة, والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين, ورؤساء منظمات أرباب العمل الموقعين على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو, إلى جانب الخبراء المدعوين.

وفي كلمته الافتتاحية, ذكر السيد الوزير الأول بأهمية الحوار والتشاور كمسعى تنتهجه الحكومة في عملها مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. كما استعرض سياق ورهان هذا اللقاء الذي يأتي عشية الانطلاق في المخطط الخماسي 2015-2019, وقانون المالية لسنة 2015 اللذين يكرسان مواصلة جهد التنمية الوطنية الذي شرع فيه سنة 2000.

وفي معرض حديثه, حرص السيد الوزير الأول على وضع هؤلاء الشركاء في صورة تحديات ورهانات البلاد التي تستدعي التزاما وتجند جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على درب بناء اقتصاد تنافسي وبارز ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد نهائيا من تبعيتها إلى المحروقات. وبعد أن ذكر في أثناء مداخلته, بأن هذا اللقاء يشكل مناسبة لإجراء حوار صريح ومفتوح من أجل الوقوف على مدى تجسيد قرارات الثلاثية الأخيرة المنعقدة يوم 23 فبراير 2014, دعا الوزير الأول المشاركين إلى الإدلاء بتقديراتهم واقتراحاتهم حول إنجازات الاقتصاد الوطني وآفاقه.

2- تشجيع الخطة الخماسية الجديدة لنمو الجزائر، 2015-2019 الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر:

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي(حوالي5%) يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي (الذي) والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على إعادة التوازن بين 15% و10يتراوح ما بين مختلف المناطق المجالات الترابية ،كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف بالاعتبار. ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج للابتكارات التقنية) والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق. لقد باشر البلد عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية. غير أنه

يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل. ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخمسية الجديدة(لنمو الجزائر)الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر و المتمثل في الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة. يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخمسية للنمو ،والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة،وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني،فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحوالقطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7% في أفق 2019).

كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.

3- أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 :

رصدت الدولة نحو 262مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 وكما تم فتح حساب رقم 143-302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015_2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها .

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمور قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.

وذلك بتحقيق الأهداف التالية :

_برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار, أي ما يعادل 280 مليار دولار.

_منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن, والتربية . التكوين, والصحة العمومية, وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ .

_نمو قوي للناتج الداخلي الخام .

_تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات .

_واستحداث مناصب الشغل .

_بذل كل ما من شأنه أن يسمح, مع حلول سنة 2019, بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.

_مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة .

_إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة, من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. ولهذا الغرض, أعربت الحكومة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون عن ارتياحهم للتوقيع, بتاريخ 15 سبتمبر 2014, على الاتفاق الإطار بين خمسة عشر دائرة وزارية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وست منظمات لأرباب العمل, من أجل تطوير المؤهلات المهنية وتعزيز كفاءات العمال .

_مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل _إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية, بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي .

_ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة, وذات القيمة التكنولوجية القوية, ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات, وترقية المناولة.

_تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة, ولاسيما توفير العقار, والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.

_عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة .

_ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية .

-ترقية الشراكة العمومية, الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به _ و من بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنموية بلدية هامة و كذا توسيع شبكات الطرقات و الطرقات السريعة و السكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية،

_و بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.

_إنجاز المناطق الصناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات و تكثيف استغلال المحاجر، و كذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.

_كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.

_وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية و المالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنوعيه. وفي هذا الإطار وفضلا عن تكثيف الشبكة البنكية و المالية فان أهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في

معالجة العمليات البنكية والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكامة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري وترقية بورصة الجزائر وتمويل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم كل هذه التدابير و الإقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للإقتصاد الوطني الجزائري.

خلاصة الفصل الثاني :

خلصنا من دراسة هذا الفصل إلى أن سياسة الإصلاح الجبائي كان نتيجة التحولات الاقتصادية في العالم، حيث اتجهت مختلف دول العالم نحو إصلاح الأنظمة الجبائية، من خلال توسيع الوعاء الجبائي،

وترشيد معل الاقتطاعات الجبائية، وتبسيط النظام الجبائي .كما يهدف الإصلاح الجبائي إلى تحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة، ويشمل هذا الإصلاح التشريعات الجبائية والجهاز الإداري والمجتمع الجبائي.

إن الإصلاح الضريبي لسنة 1991 جاء لمواكبة الإصلاحات المنتهجة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في خضم الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، بهدف الحد من العجز الموازني والنهوض بالاستثمار وتسريع النمو الاقتصادي.

كما تعد سياسة التحفيز الجبائي من خلال الاعتماد على الإعفاءات الجبائية بمختلف أنواعها، عاملا من عوامل تقليص الإيرادات الجبائية مما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة من جهة، لكن بالمقابل يساهم في ترقية وتنمية الاستثما را ت بمختلف أنواعها كما يوجه الاستثما را ت نحو المناطق المراد ترقيتها.

غير أن الإصلاح الجبائي في الجزائر جاء تدريجيا، حيث لم تستقر الضرائب المحدثة بموجب قوانين الإصلاح لسنة 1991 ، إذ لم تخلو قوانين المالية السنوية التي تلت سنة 1991 إلى يومنا من التعديلات الجبائية، وصدور قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002 بالإضافة إلى التعديلات التنظيمية للإدارة الضريبية من خلال إنشاء المراكز الجوارية، مراكز الضرائب، والمديرية كبرايات المؤسسات.

وبعد تجربة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بكل نتائجها وإنعكاساتها وديناميكية النمو في ظل الإنعاش بهدف ارساء النمو الدائم يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة سجلا قويا في تطبيق الإصلاح بتحقيق التوازنات المالية الكلية ويبدو أنه اقتصاد واعد ،رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الإستقلال (التبعية للخارج ،أحادي التصدير)

كما اعتمدت الجزائر منذ بداية الألفية، سياسة استثمارية نشطة تقوم على أساس برامج ضخمة للاستثمار العمومي، والتي اعتبرت جد مهمة، استعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي، باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين، خاصة في أوضاع الركود والأزمات الاقتصادية.

إن برنامج توطيد النمو2010-2014 يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترة البرنامج والتي كانت موجبة في كل السنوات .كما استطاعت الجزائر أن تخفض من المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وأن تسجل احتياطي صرف معتبر.

من جانب ثاني فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة رغم المخصصات المالية الكبيرة لبرنامج التنمية الخماسي2015-2019، كما سجلت نتائج جيدة في وضعية الميزان التجاري ومعدلات تضخم مقبولة .وأخيرا يمكن إدراج نتيجة هامة وأساسية لهذا البرنامج،هي التراجع المستمر لمعدلات البطالة مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية .دون أن ننسى المكاسب الاجتماعية المحققة في معظم القطاعات والتي بدأت تظهر نتائجها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التنمية الاجتماعية.

لكن ورغم كل هذه النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية،إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة . حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة وبذلك فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام كانت متذبذبة وضعيفة

نسبيا، وهو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر، بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وبالخصوص في شقه الصناعي، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.كما أنه وبغض النظر عن الأثر الايجابي لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات لم تبني لنفسها قاعدة صلبة يمكن الارتكاز عليها في حالة غياب دعم الدولة، وهذا ما قد يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي في حال خفضت الدولة من إنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الراهن .وهو ما قد يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في أسواق النفط الدولية وتحت رحمة بورصات المواد الأساسية، الأمر الذي يمثل أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للسياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي

(2018-1970)

تمهيد:

بعد الطرح النظري في الفصول السابقة للسياسة الجبائية وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، سوف نعمل من خلال هذا الفصل على إسقاط المحتوى النظري على الاقتصاد الجزائري .إن السياسة الاقتصادية بمختلف أنواعها ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النمو الاقتصادي مستعملة بذلك مجموعة من الأدوات النقدية والجبائية تندرج هذه الأدوات فيما يعرف بالسياسة النقدية، المالية وبالخصوص السياسة الجبائية قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بالتطورات العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، هذه المرحلة الأخيرة ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي في تخطي الانزلاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1998 لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرار في الوضعية المالية والنقدية إلى غاية سنة 2018 هذه الوضعية ناجمة عن ارتفاع عائدات الجباية البترولية .إلى جانب جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصحوبة بإصلاحات جبائية قصد تحسين فعالية النظام الضريبي، زيادة الحصيلة الجبائية، جلب الاستثمار، ترقية الصادرات وانعاش بذلك الاقتصاد الوطني في ظل المساعي العامة للسياسة المالية، النقدية وسياسة سعر الصرف.

وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

-مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي(1967-1985)

-مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998)

- تقييم الوضع الاقتصادي والسياسة الجبائية خلال الفترة (1970-2018)

المبحث الأول : مرحلة التصنيع والإصلاح الاقتصادي (1967-1985)

بدأت سياسة التصنيع في الج ا زئر منذ 1966 مع تأميم مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعي الصناعة الإستخراجية والتحويلية، وبذلك أخذ التصنيع بعدا اقتصاديا وسياسيا، حيث كان ينظر إليه كمخرج لتحرير إقتصاديات العالم الثالث من الهيمنة الممارسة من طرف الدول المتطورة، كما أعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الإقتصادي.

إن التصنيع يعد النموذج الاقتصادي الأمثل الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، ومن ثم تم تقرير أن النمو الاقتصادي الجزائري يتحقق عبر إرساء صناعات قاعدية، كما أن هذه السياسة كانت تتمثل في الأهداف الرئيسية التالية[1] :

-يجب على صناعة السلع الاستهلاكية أن تشبع الطلب المحلي خلال هذه الفترة؛

-لابد من القطاع الصناعي أن يخلق 40000 منصب شغل سنويا؛

-يجب على الجزائر أن تكون في مستوى إنتاج السلع الإنتاجية في حدود سنة 1980 ؛

-تنمية الصناعة الميكانيكية والتي تعتبر كأداة تطوير للصناعة الزراعية؛

-إرساء صناعات قاعدية؛

المطلب الأول :مرحلة المخطط الثلاثي والرباعي الأول(1967-1973).

إعتمدت سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة على تطبيق مجموعة من المخططات التنموية تطبيقا لإستراتيجية الصناعات المصنعة، بإعتبارها كمخرج للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث شرع في تطبيق المخطط الثلاثي للتنمية(1967-1969) ثم بعد ذلك المخطط الرباعي الأول (1970-1973)وهذا من خلال تخصيص مبالغ إستثما رية ضخمة لكلا المخططين، فكان للقطاع الصناعي المرتبة الأولى من مجمل الاستثمارات كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(III-1): مخصصات إستثمارية للمخطط الثلاثي الأول الوحدة ب المليون دج

السنوات	1967		1968		1969		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة القاعدية	655	83	1621.5	93	1933	90	4209	89.5
الصناعات الاستهلاكية	115	14	109	06	171	08	395	8.5
صناعات أخرى	28	03	24	01	56	02	108	02
المجموع	798	100	2754.5	100	2160	100	4712	100

Sources : Hammid Temmar, « structures et modèles de développement de l'Algérie » SNED, Algérie, 1974, P: 222.

[1] - Hammid Temmar, op-cit, P: 219-220.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصناعات القاعدية تحصلت على 89.5 %من حجم مخصصات الاستثمار مقارنة بالصناعات الأخرى خلا هذه الفترة، هذا ما يترجم النهج الاقتصادي والمتمثل في سياسة التصنيع .إن هذه السياسة الاقتصادية حسب المسئولين الاقتصاديين الجزائريين تسعى إلى تحقيق التراكم الرأسمالي والرفع من إنتاجية العمل.

إن المخطط الثلاثي اعتبر كأول تجربة تنموية بعد الاستقلال حيث ارتكز هذا المخطط على التصنيع إذ أخذ قطاع الصناعة والمحروقات نسبة 53.4 %، أما القطاع الفلاحي فقد استفادة من 20.7 % من إجمالي الاستثمارات[1] ، كل هذه الجهود قصد تطوير الجهاز الإنتاجي والتخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تسعى السلطات الاقتصادية الجزائرية من خلال المخططات التنموية إلى تحقيق إصلاح اقتصادي مستمر ومن ثم تحقيق معدل تراكم رأسمالي مرتفع، مما يضمن حل مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، غير أن القائمين على إتخاذ القرار آنذاك كانوا أمام خيارين تواجههما عادة الاقتصاديات التي ترغب في تحقيق نمو اقتصادي متسارع، الخيار الأول :التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة الاستهلاك المستقبلي* أو الخيار الثاني وهو تفضيل الإستهلاك الحالي والتضحية بالإستهلاك المستقبلي .إن الخيار الاقتصادي الجزائري الممثل في تفضيل الصناعات القاعدية يمكن إبرازه من خلال هيكل الاستثمارات الكلية بين الصناعات الاستهلاكية والقاعدية في المخططين الثلاثي والرباعي الأول، حيث خصص المخطط الثلاثي 8.5 % من الاستثمارات الكلية نحو قطاع الصناعات الاستهلاكية و 89 % من الاستثمارات الكلية نحو الصناعات القاعدية .كما واصل المخطط الرباعي الأول نحو نفس الاتجاه بتخصيص 08 % للصناعات الاستهلاكية و 86 % لصناعات القاعدية، وبفعل هذه النسب المعتبرة والمخصصة لقطاع الصناعات القاعدية من خلال المخطط الثلاثي فإن أكثر من 30% من معدل النمو الاقتصادي المحققة خلال المخطط الرباعي الأول ترجع إلى إرتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع.

إن في تقييمنا لنمو الناتج الداخلي الخام يجب الأخذ في الحسبان الاستثمار في القطاع الخاص، حيث أن 75 % من المشاريع الخاصة تتعلق بإنتاج السلع الاستهلاكية[2]، من هنا نلاحظ أن الاستثمار الخاص يعزز الجهود المبذولة من طرف الدولة في قطاع الصناعات الاستهلاكية.

1-القطاع الزراعي :إن هيكل الاستثمارات خلال المخططين الثلاثي والرباعي الأول يبين أن الحصة المخصصة للقطاع الزراعي قدرت ب 18 % في المخطط الثلاثي وب 14.5 % في المخطط الرباعي الأول [3] ، إذ تحصل القطاع الزراعي على حصة معتبرة من الحصة المخصصة لقطاع الصناعة القاعدية وكذلك أكبر من الحصة المخصصة لقطاع البنى التحتية، كما أن الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع تضاعفت بمرتين ونصف مقارنة في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى، بينما تضاعفت الحصة المخصصة لقطاع الصناعات القاعدية ب أربع مرات خلال هذا المخطط مقارنة بالمرحلة الأولى، إن الاستثمار في القطاع الزراعي يحدث أثار سريعة على مستوى الإنتاج مما يبين أن نموذج النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة قد أعطى أهمية للقطاع الزراعي ، هذا ما يقودنا إلى

[1] - Zakïa Belogbi « Adaptation d'un modèle macro-économétrique de Haque et Alii à l'économie Algérienne » Thèse de Doctorat D'ETAT en sciences économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université d'Alger, 2004, P :24.

*أي تضحية الأجيال الحالية من أجل الأجيال القادمة.

[2] - Hammid Temmar, op-cit, P : 231.

[3] - Hammid Temmar, op-cit, P : 258.

السكوت عن نمو قطاع الصناعات القاعدية في هذه الفترة .إن سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة كانت ترتكز على القطاعين الصناعي والزراعي آنذاك حيث كانت تعمل الحكومة على توفير الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي عام ومنتظم.

2- مكانة القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي :إن مختلف الاستثمارات الصناعية بالنسبة للقطاع الخاص خلال هذه الفترة كانت تسعى إلى إشباع الاستهلاك النهائي، حيث يمثل قطاع الصناعات النسيجية نسبة 40 %من عدد المشاريع المعتمدة من طرف الدولة خلال الفترة (1967-1969) وبذلك احتل المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية بنسبة 13 % من حجم المشاريع المعتمدة خلال المخطط الرباعي الأول أما في المرتبة الثالثة كانت مخصصة للصناعات الغذائية بنسبة9.5 % من مجموع المشاريع المعتمدة من طرف الدولة خلال الفترة(1967-1971).

إن هذه الأرقام تفسر أن أصحاب رأس المال الخاص كانوا قدماء التجار المختصين في بيع النسيج، المواد الغذائية أو هم من كبار ملاك الأراضي ويرغبون في تنويع نشاطهم، كما يمكن توضيح أكثر لمساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمارات وكذا عدد مناصب الشغل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-2):مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1967-1971)

الوحدة 10^3دج

السنوات	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات	مناصب الشغل المتوقعة
1967	65	35903	1828
1968	220	136299	7221
1969	285	251652	9485
المجموع في المرحلة الاولى	570	423854	18534
1970	137	145934	4419
1971	41	41164	1738
المجموع في المرحلة الثانية	178	187098	6157
المجموع الكلي	748	610952	24691

Sources : Hammid Temmar, op-cit, P : 258.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع المعتمدة في 1969 كان يساوي 285 لينخفض بعد ذلك إلى 137 مشروع في سنة 1970 مما صحبه انخفاض في حجم الاستثمارات وعدد مناصب الشغل ويمكن إرجاع هذا الانخفاض للأسباب التالية:

-إرساء الدولة مخطط تنموي يعتمد على تنمية الصناعات القاعدية والتي ما تكون عادة من طرف القطاع العام كونها برامج إستثمارية تتطلب أموال ضخمة لا يمتلكها الخواص، هذا ما أدى إلى إنخفاض دور القطاع الخاص من سنة إلى إخرى خلال فترة تطبيق هذه المخططات.

-تلقي البنوك توجيهات واضحة تحول دون تمويل القطاع الخاص حيث لم يستطيع هذا الأخير الاعتماد على تمويل خارجي للمساهمة أكثر في النشاط الاقتصادي، مما جعله يستمر بوسائله الخاصة وبالتمويل الذاتي.

-إحتكار الدولة لعملية الاستيراد حيث تقوم المؤسسات الخاصة بطلب الوسائل التي تحتاجها من مؤسسات الدولة والتي تجبرها على أخذ الوسائل المستوردة ولا تمنحها التسهيلات التي يمنحها المستورد الأجنبي، حيث قدر خبراء الغرفة التجارية في نهاية سنة 1971 حوالي1000 مؤسسة خاصة ممولة بنسبة % 80 من أموالها الخاصة في حين أن الاستثمارات المحققة في القطاع العام خلال نفس السنة كانت على النحو التالي :خلال الفترة (1967-1969) 4712 مليار دج ، وبلغت 13112 مليار دج خلال المرحلة(1971-1970)[1] ، أي بمجموع17824 مليار دج خلال الفترة(1971-1967) كإستثمار عمومي مقابل 1 مليار دج بالنسبة للقطاع الخاص، هذا ما يبين أن النشاط الاقتصادي الصناعي آنذاك كان بفعل القطاع العمومي.

المطلب الثاني :مرحلة المخطط الرباعي الثاني(1978-1973)

عرف هذا المخطط استثمارا كبيرا بفضل ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة* مما أدى إلى إرتفاع إي ايرادات الدولة، فسجل بذلك المرتبة الأولى في الانفاق الاستثماري بمبلغ 19.5 مليار دج، وهذا قصد تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ثم تليه بعد ذلك صناعة وسائل الانتاج بمبلغ 18.5 مليار دينار وبعدها الفلاحة والري بمبلغ إنفاق 16.6مليار دج، ونلاحظ كذلك أن هذا المخطط أعطى أهمية لقطاع التكوين بغلاف استثماري يقدر ب 10 مليار دج، وهذا ما يشير إلى إتمام الدولة ب رأس المال البشري من خلال تكوين الإطارات للمساهمة في النمو الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(III-3) : حجم الانفاق الاستثماري لمختلف القطاعات خلال الفترة (1977-1973) الوحدة مليارد ج

القطاعات	صناعة وسائل	المحروقات	الفلاحة والري	التكوين	البنى التحتية	صناعة السلع	الصحة	السكن	صناعات اخرى	المجموع

[1] - Hammid Temmar, op-cit, P: 260.

*عرفت سنة 1973 بالصدمة البترولية الأولى في السوق العالمي مما أدت إلى ارتفاع أسعار البترول وتحسن عوائد الصادرات النفطية حيث قدرت ب 60 مليار دولار خلال الفترة(1977-1974)

	الانتاج				الاستهلاكية					
حجم الانفاق الاستثماري	18.5	19.5	16.6	10	15.5	9.6	5.7	1.3	0.9	30.9

Source : Hammid Temmar, stratégie du développement indépendant « le cas del'Algérie » opu, Algérie, 1983, p : 23.

وفي هذا السياق وخلال هذه الفترة تم انعقاد المؤتمر الوطني بتاريخ 03 ديسمبر 1976 ، الذي إهتم بعدة مجلات إعتبرها مصدر ا لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة التراكم الرأس مالي في اطار الاصلاحات الاقتصادية، ومن بين المجلات التي إهتم بها :قطاع المحروقات، الصناعات الثقيلة، الزراعة وقطاع الخدمات.

إن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على نقل التكنولوجيا دون التحكم فيها داخليا بواسطة الإطارات الوطنية قد لا يحقق الأهداف المرجوة من هذه الإصلاحات، إذ أن الصناعات الثقيلة المعول عليها قصد تحقيق التنمية تتطلب تكنولوجيا متطورة، غير أن استيراد مثل هذه التكنولوجيا يتطلب توفير محيط تكنولوجي محلي وهذا لا يتحقق إلا بفعل تكوين واعداد تقنيين قادرين على الإبداع التكنولوجي، غير أن هذه العملية تكون في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير تؤثر على الانفاق العام وهذا ما كان بالنسبة للجزائر من حيث الإعتمادات الاستثمارية .كما زادت الاستثمارات في الصناعة خلال الفترة(1978-1980) إذ بلغت نسبة92 % [1]مما يعكس مدى إهتمام السلطات بالصناعة آنذاك.

إن التحليل السالف الذكر والذي يبين المبالغ الاستثمارية الضخمة التي تم إنفاقها على قطاعي المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات ، لم تؤتي أكلها فالاهتمام بالصناعة واهمال القطاع الزراعي أدى إلى تدهور مساهمته حيث لم يتغير إلا بنسبة 1.5 مليار دج خلال الفترة (1967-1978) ، ويمكن إرجاع هذا التدهور المسجل إلى الثورة الزراعية الفاشلة بالإضافة إلى اعتماد القطاع على وسائل زراعية تقليدية .أما فيما يخص الإنتاج خارج قطاع المحروقات سجل إرتفاع قدره 17.6 مليار دج في الفترة(1967-1978) مما يبين أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على العائدات النفطية بشكل كبير خلال هذه السنوات، غير أن هذه العائدات تتوقف بشكل كبير على التقلبات التي يعرفها سوق النفط العالمي وبذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن الاقتصاد كان مبني على القطاع العام بالدرجة الأولى في حين تجاهل القطاع الخاص ودوره في النمو والتنمية الاقتصادية هذه الوضعية التي فرضها قانون المالية لسنة 1971 الذي تقرر بموجبه توقيف إعانات الدولة الموجهة للاستثمار الخاص مما كان سببا في تراجع مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

أما الفترة (1978-1980) والتي تعد مرحلة تكميلية انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والذي انتهت فترته سنة 1977والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980 ، وبذلك خصصت هذه الفترة لاستكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، كما يمكن توضيح هيكل الاستثمارات الفعلية خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-4):هيكل الاستثمارات خلال الفترة(1978-1979) المبالغ ب المليار دج

القطاعات	1978	1979

[1] - Abdelouahab Rezig, «Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement», OPU Algérie, 2006, p : 91

	المبالغ	النسبة %	المبالغ %	النسبة %
الزراعة	4.15	7.8	3.71	6.7
الصناعة	32.5	61.7	3.45	7.5
الأشغال العمومية والبناء	1.09	2	1.46	2.6
خدمات الانتاج	2.93	5.5	2.67	4.9
البنية التحتية الإقتصادية والاجتماعية	11.98	22.75	12.84	22.8
مجموع الاستثمارات	52.65		54.78	

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص:292 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجعا محسوسا في الناشط الاستثماري بالنسبة للقطاع الزراعي وكذلك الخدماتي مما يؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، في المقابل نسجل ارتفاعا نسبيا للاستثمارات في القطاع الصناعي إلى مجموع الاستثمارات حيث قدرت بحوالي 62 % ، أما بخصوص قطاع المحروقات فقد بلغت حصته من الاستثمارات الصناعية معدل أعلى بنسبة 51.5 % والتي تعتبر أعلى نسبة تم تسجيلها منذ الشروع في تطبيق المخططات التنموية.

المطلب الثالث :المخطط الخماسي الأول (1980-1985) .

بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي في هذه الفترة، حيث عرفت هذه المرحلة الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول وتميزت بارتفاع الاعتمادات المالية، ومن هنا بدأ السعي في تدارك الأخطاء السابقة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي ، فكانت بذلك أهداف هذا المخطط التنموي تسعى لترجيح الكفة لصالح قطاع الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات[1] . إن هذه المرحلة عرفت انخفاضا في حصة الصناعة إلى مجموع الاستثمارات حيث تغيرت من 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984 ، وبخصوص البنى التحتية الاجتماعية فتغيرت من نسبة 7 % سنة 1980 إلى 6 % سنة 1984 ، غير أن قطاع الزراعة شهد استقـــرار نسبيا من3 % إلى 4 % وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تدارك الإخفاقات التي عرفها الاقتصـاد الجـزائـــري

بفعل سياسة التصنيع السريعة المنتهجة ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائري .

[1] -عبد اللطيف بن أشنهوا، " تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي في التنمية المستقلة في الوطن العربي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص:513 .

فضلا عن ذلك عرفت هذه المرحلة أيضا إعادة الهيكلة العضوية * والمالية للمؤسسات العمومية والتي كانت تهدف إلى تحسين إنتاجية المؤسسة والتحكم الأحسن في تسييرها غير أن السنوات اللاحقة كشفت عن عدم فعالية هذه العملية المعتمدة ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي.

كما يمكن تقييم إصلاحات هذه المرحلة بالرجوع إلى معدلات النمو الاقتصادي، فكان بذلك متوسط معدل النمو الاقتصادي 6.8 %حيث ساهم قطاع الصناعة بنسبة 15 %سنة 1984 بعد أن كان يساهم بنسبة 12 %سنة 1979، يرجع هذا التطور إلى إنشاء وحدات إنتاجية جديدة ورفع طاقة الاستخدام للوحدات الإنتاجية السابقة **. في حين أن القطاع الزراعي سجل أدنى نسبة في النمو الاقتصادي بمتوسط 2.4 % هذا بالنسبة للقطاع العام أما بخصوص القطاع الخاص كانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة رغم إعادة النظر في دور القطاع الخاص بموجب قانون المالية لسنة 1982 [1] .وبذلك حققت هذه الاصلاحات نسبة من النجاح في بدايتها من خلال تحقيق معدلات نمو معتبر سنويا بمعدل 7 % رغم الاهتمام بقطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة.

عقب هذه النتائج إنتهت مرحلت التصنيع (1967-1985) حيث إعتمد فيها على سياسة التصنيع كسياسة إصلاح اقتصادي، ليدخل بذلك الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 مرحلة جديدة لتدارك وتصحيح الاختلال منذ بداية تطبيق المخططات، وبالمقابل شهدت هذه المرحلة تعقد الأمور إضافة إلى أزمة انخفاض أسعار النفط سنة1986 إن هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة التي عرفتها الجزائر كانت مجبرة على استخدام برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واللذان لعبا دورا كبيرا في التحضير للمرحلة الانتقالية غير أن مراحل الإصلاح الاقتصادي السالفة الذكر تبعتها سياسة جبائية معينة يمكن توضيحها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع :السياسة الجبائية خلال الفترة (1967-1985) .

تعاملت الجزائر بعد الاستقلال بالأنظمة الجبائية الموروثة من المستعمر الفرنسي، حيث لم تكن لديها الكفاءات العالية والقادرة على وضع التشريعات القانونية وصياغة الأطر التنظيمية لتسيير إدارتها الجبائية، فكانت هناك ضرائب تجبى لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات العمومية، كما كانت أنظمة تقدير الوعاء الجبائي مماثلة للأنظمة الفرنسية حيث يوجد النظام الحقيق والنظام الجزافي والفرق بينهما في معدلات الإخضاع الجبائي، فكانت تفرض معدلات ضريبية مرتفعة للحصول على موارد مالية ضخمة من أجل تمويل البرامج التنموية.

إن الهدف من فرض الضرائب في هذه الفترة كان يرتكز على تحقيق العائد المحقق من صادرات المحروقات لغرض الحفاظ على الخدمات العامة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك ،الانتاج والقيام ببرامـــــج ضخمة للاستثمارات العامة[2] . وبذلك فإن الدولة الجزائرية قد وضعت قوانين ضريبية سنة 1976 من أهمها مايلي:

---

*تكون إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات من خلال تفكيك المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات صغرى قصد التحكم في تسييرها وتحسين إنتاجيتها والرفع من كفاءتها.

** إرتفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من 40 %خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 5 % خلال المخطط الخماسي الأول.

[1] - BRAHIMI Abdelhamid « l'économie Algérienne » OPU, Alger, 1991, p : 95-101.

[2] -كريم النشاشبي وأخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، صندوق النقد الدولي، 1998 ، ص :28 .

-الأمر 102/67المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال؛
-الأمر 103/67المؤرخ في1976/12/09 والمتضمن حقوق الطابع؛
-الأمر 104/67والمؤرخ في 1976/12/09والمتضمن الضرائب غير المباشرة؛
-الأمر105/67 المؤرخ في 1976/12/09والمتضمن قانون التسجيل .

إن النظام الجبائي السائد خلال الفترة (1976-1985) تميز بهيمنة الضرائب غير المباشرة وقلة مداخيل الضرائب المباشرة وزيادة الجباية الخارجية مما أدى إلى ضرورة التفكير في إصلاح جبائي، ويمكن أن نورد أهم مميزات النظام الجبائي خلال هذه الفترة كما يلي:

-**سيادة الضرائب غير المباشرة** :كانت الضرائب غير المباشرة تشكل أكثر من 60 %من مجموع من إيرادات الجباية العادية نظرا لسهولة تحصيلها على عكس الضرائب المباشرة، ومع نقص كفاءات أعوان الإدارة الجبائية في تلك الفترة جعل من السلطة الجبائية تفضل الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها من ناحية وقلت الغش والتهرب الضريبي في هذا النوع من الضرائب .كما يمكن توضيح مساهمة الضرائب غير المباشرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-5): تطور نسبة إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1986)

السنوات / أنواع الضرائب	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الضرائب المباشرة %	30	25	27	26	26	25	23	26	19	22
الضرائب غير المباشرة %	64	69	67	69	69	70	68	70	78	74
الضرائب على رأس المال %	06	06	06	05	05	05	05	04	03	04
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

السنوات / أنواع الضرائب	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الضرائب المباشرة %	24	22	28	23	21	22	28	30	31	33
الضرائب غير المباشرة %	73	75	67	72	74	74	66	64	61	63
الضرائب على رأس المال %	03	03	05	05	05	05	06	06	08	04
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :تم الاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية الإحصائيات الجبائية

.-**الإعتماد على الرسوم الجمركية** :تمثل الرسوم الجمركية جزء كبير من حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على التجارة الخارجية، فكان اهتمام الدولة بالرسوم الجمركية قصد حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية غير أن هذه الرسوم لم تقلص من حجم الواردات بسبب سعر الصرف السائد آنذاك

والمبـــالغ فـيــه، إضافة إلى ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات لم تحظى بأي معاملة ضريبية خلال هذه الفترة، مما جعل الأثر الناتج عن السياسة الجبائية مماثلا للأثار التي تحدثها السياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة سعر الصـــرف، وهذا بسبب غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

-**تعقد التشريع الجبائي وعدم استقراره** :اتسم النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح بتنوع الضرائب والرسوم وتعدد معدلات الإخضاع الجبائي وطرق الحساب إضافة إلى ذلك تعدد القوانين كقانون الرسم على رقم الأعمال، حقوق الطابع والتسجيل، قانون الضرائب غير المباشرة، ضف لذلك غموض المواد والقوانين الجبائية والتعديلات العديدة لقانون الضرائب من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، مما يجعل عملية الرقابة و المراجعة الجبائية صعبة على أعوان الإدارة الجبائية ويفسح المجال أمام المكلفين بالضريبة للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

-**الاعتماد على الجباية البترولية** :كان م لا يزال الاعتماد على الجباية البترولية بمرور السنوات، حيث ساهمت بمتوسط 33 % خلال الفترة (1970-1973)لتتغير نسبة مساهمة الجباية البترولية ب 63 % سنة 1974 وبنسبة 65% سنة 1980 و استمرت هذه النسبة المعتبرة إلى غاية 1984 غير أنه وبعد إنهيار أسعار النفط بسبب الصدمة البترولية الثانية لسنة1986 انخفضت مساهمة الجباية البترولية إلى 29 % من إجمالي الإيرادات الجبائية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-6):تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970-1986) . الوحدة :مليون دج

السنوات / انواع الإيرادات الجبائية	1970		1971		1972		1973		1974		1975	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ايرادات الجباية البترولية	1350	25	1547	27	3278	39	4114	41	13399	63	13462	58
ايرادات الجباية العادية	4106	75	4334	73	5156	61	5842	59	8000	37	9732	42
مجموع الإيرادات الجبائية	5456	100	5982	100	8434	100	9956	100	21399	100	23194	100

السنوات / انواع الإيرادات الجبائية	1976		1977		1978		1979		1980		1981	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ايرادات الجباية البترولية	14273	57	18019	58	17365	49	26516	59	37658	65	50954	66
ايرادات الجباية العادية	10739	43	13260	42	18014	51	18328	41	20362	35	25760	34
مجموع الإيرادات الجبائية	24976	100	31297	100	35379	100	44844	100	58020	100	76714	100

السنوات / انواع الإيرادات الجبائية	1982		1983		1984		1985		1986	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ايرادات الجباية البترولية	41458	60	37711	50	43841	48	46786	50	21439	29
ايرادات الجباية العادية	27990	40	37454	50	46968	52	46991	50	52656	71
مجموع الإيرادات الجبائية	69448	100	74852	100	90809	100	93778	100	74095	100

المصدر:من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية : www.ons.dz Budget général de L'Etat De 1970 à 2002.

إن المميزات السالفة الذكر جعلت من الجزائر تباشر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والجبائية خصوصا، وأصبحت بذلك تنظر إلى الجباية العادية بأنها عنصر فعال لحل مشكل التوازن الاقتصادي والمالي قصد إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني :مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1986-1998) .

إن أزمة النفط الاقتصادي لسنة 1986 أثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على صاد رات النفط بنسبة تفوق 90 % ومع انهيار أسعار هذا المنتج، إنخفضت مداخيل المحروقات بنسبة 50 % وبذلك وصل عجز الموازنة إلى ما قيمته 13.7 من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1988 [1] .

أمام هذا الوضع شرعت السلطات في تنفيذ مجموعة من الاصلاحات والتي من شأنها إعادة تأهيل قواعد السوق، الدخول في مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية[1] ، تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا بدعم من صند

[1] -كريم النشاشبي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص:28 .

وق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن بين هذه الإصلاحات والتي مست أيضا الجانب الجبائي برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة(1998-1986).

المطلب الأول :الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التعديل الهيكلي

أبرمت الدولة الجزائرية اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية للخروج من أزمة انخفـــــاض أسعار النفط لسنة 1986 وما خلفته من عجز موازنتي مرتفع، غير أن هذه السياسة المتبعة للتحكم فيالنفقات وتخفيضها لم تتمكن من تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات الدولة، كما سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة خلال هذه الفترة فبلغت أقصى قيمة لها(-2 %) ومع غياب سوق مالية في الجزائر لجأت إلى الإصدار النقدي والى الاستدانة من الخارج لتغطية هذا العجز، إلا أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام أصبحت ترتفع، حيث بلغت 41 % سنة 1988 بعد أن بلغت 30 % سنة 1985 ، كما أدى استخدام أسلوب الإصدار النقدي إلى ارتفاع مذهل في معدلات التضخم .من هنا بدأت السلطات العمومية في تعزيز سياستها الإصلاحية ومع مطلع التسعينات تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع لتقليص العجز الموازنتي والتحكم أكثر في السياسة المالية، حيث تم الشروع في تطبيق نظام جديد لسعر الصرف والذي أصبح تحديده يخضع لقوى العرض والطلب، ضف إلى هذا تم تحرير الأسعار والتجارة الخارجية مع التزام الدولة بالتكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق هذه السياسات والمتوقع حدوثها. قد حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية، حيث تم إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهما اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989والذي من خلاله تعهدت الحكومة الجزائرية بالتوقف عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومن ثم بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد

أسعار الفائدة وسعر الصرف مع تقليص المنتجات التي يتم تحديد سعرها إداريا إضافة إلى منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وفي هذا السياق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض قصد إحداث تحولات على الجهاز المصرفي الجزائري، كذلك تم إصدار القانون المتعلق بالأسعار رقم 89-12 ، وبعد ذلك جاء اتفاق الاستعداد الائتماني حيث تم منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، فضلا عن ذلك تم تقليص تدخل الدولة في تخفيض عجز تلك المؤسسات بهدف تفعيلها قصد إحداث نمو اقتصادي.

إضافة للإجراءات المتخذة في إطار إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الدعم مع إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص بخصوص القروض وأسعار الفائدة، كذلك توقفت الدولة عن التمويل المباشر لقطاع السكن ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية[2]

تعد الإجراءات السابقة الذكر الخطوات الأولى في مجال التصحيح الهيكلي، غير أنها لم تمكن من النهوض بالاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وبذلك حقق هذا الأخير معدلات سالبة ففي سنة 1993 كـــــان

[1] - Nachida Bouzidi « Les réformes économiques en Algérie : ajustement structurel et nouveau rôle de l'Etat », revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politique, université d'Alger faculté de droit, N° 02, 2007, P : 5.

[2] -بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة شلف، العدد الأول، 2004 ، ص:181 .

معدل النمو الاقتصادي يساوي (-2.1 %)أما في سنة 1994 فبلغ (-0.9 %) كما بلغ عجز الميزانية نسبة 8.7 % وكان احتياط الصرف خلال الفترة(1986-1993) أقل من 2 مليار دولار، ومع تواصل انخفاض أسعار البترول ارتفع معدل التضخم إلى 7.7 % هذا ما أدى بالجزائر للاستدانة مرة ثانية من صندوق النقد الدولي قصد تجاوز هذا الوضع الاقتصادي مع الشروع في تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني في أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995 ومن بين أهداف هذا الاتفاق مايلي:

-تخفيض معدلات التضخم وتعديل قيمة الدينار مع كبح نمو الكتلة النقدية حيث لا تتجاوز 14 % سنويا؛

-إلغاء دعم الأسعار مع تحريرها والرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

-ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية مع الاهتمام بالقطاع الزراعي ؛

-تقليص عجز الميزانية ورفع أسعار الفائدة عند إعادة تمويل البنوك؛

أما بخصوص مجال الجباية تم منح إعفاءات في بعض النشاطات كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **TVA** و إجراء تعديل على معدلات الضريبة على أرباح الشركات؛ وبعد ذلك شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى غاية 1 أفريل 1998 ، وتستفيد بذلك من إعادة جدولة ديونها مقابل تطبيق سياسات اقتصادية كلية مست عدة مجالات، وفيما يلي سنتطرق لهذه المجالات بصفة مختصرة :

1-السياسة النقدية :تهدف لإلغاء التمويل النقدي لعجز الميزانية الكبير والذي ساد هذه الفترة نتيجة التداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي مع غياب سوق مالية في الجزائر، وهذا لتجنب الزيادة في معدلات التضخم . فتم بذلك التحكم في معدل الكتلة النقدية M إضافة إلى زيادة إحتياط الصرف بهدف دعم سعر الصرف الدينار الجزائري والذي تم تخفيضه لتقليص الفرق بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية .كما تم إدخال الاحتياط القانوني الإلزامي سنة 1994 بغية تحسين أدوات السياسة النقدية، إضافة إلى تسهيل عمليات السوق المفتوحة سنة 1996 .

2-إصلاحات الصرف الأجنبي :إن التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات الاقتصادية كان لا ينسجم مع تدهور القيمة الداخلية للدينار، مما أدى لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، كما ساعد على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، وبذلك فان برامج التثبيت المتخذة بالنسبة لسعر الصرف تهدف لتوحيد بين الصرف الاسمي والموازي حتى يصبح سعر الصرف يخضع لقوى العرض والطلب، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض نسبة الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي إلى 25 %، وبعبارة أخرى جعل 1دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري، وخلال بداية تطبيق البرنامج سنة 1994 حدث انخفـــاض في قيمـــة الدينار كما يلي[1] :

الانخفاض الأول :حصل في أفريل 1994 بنسبة 50 %من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي قصد الرفع من الصادرات والحصول على التوازن الخارجي والذي يعد ضمن شروط تحرير التجارة الخارجية.

الانخفاض الثاني :حصل في سبتمبر 1994 أين أصبح 1 دولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري، وبعد عدة أشهر فقدت العملة الوطنية 70 %من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي مع قابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير

[1] بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص :189،190 .

مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة .وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي للنفقات المتعلقة بالصحة، التعليم ونفس الإجراء اتخذ سنة 1997 بالنسبة لنفقات السياحة .كما تم سنة 1996 إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، إضافة للسماح بإقامة مكاتب صرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996 ، من هنا ساعدت عملية تحويل الدينار على توفير محيط ملائم للاستثمار الأجنبي.

3- إصلاح السياسة المالية :اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لزيادة الإرادات العامة وترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى رفع الدعم على أسعار السلع لتجنب عجز الميزانية مع إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية وهذا من خلال إصلاحات ضريبية جذرية على المنظومة المالية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

كما اتخذت عدة إجراءات في إطار الإصلاحات الهيكلية كتحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم على الأسعار الداخلية إضافة إلى تدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك، وفي هذا السياق يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

-تحرير الأسعار الداخلية :إن القانون 89-12 المتعلق بالأسعار فرق بين نوعين من الأسعار، الأسعار الإدارية التي تحددها الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وأسعار حرة تحدد من خلال قانون العرض والطلب، وبعد ذلك صدر الأمر رقم 95-06 في جانفي 1995 والذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وفق قواعد المنافسة، أما في نهاية سنة 1997 رفع الدعم على أسعار المنتجات الطاقوية والغذائية؛

-تخفيض ووضع حد أقصى للتعريفات الجمروكية بهدف تحرير التجارة الخارجية ومواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة؛

-إصدار قانون متعلق باسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها بهدف إعطاء أمان أكبر للفلاح قصد تحفيزه لخدمة الأرض وتحسن الانتاجية؛

صاحبت هذه الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف لتحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي إصلاحات مست النظام الجبائي الجزائري وهذا من خلال اعتماد على سياسة جبائية معينة سنتطرق إليها في العنصر الموالي:

المطلب الثاني :السياسة الجبائية ضمن برامج التعديل الهيكلي

في إطار برنامج التعديل الهيكلي تمت د ا رسة تجربة الإصلاح الجبائي في عشر دول نامية من طرف صندوق النقد الدولي كتجربة تستفيد منها البلدان التي تريد إجراء إصلاحات جبائية، وبذلك تمت صياغة قواعد مشتركة للإصلاح الضريبي الدول النامية:

-إصلاح النظام الجبائي بشكل منسجم مع الإصلاح الاقتصادي، فالتصحيح الاقتصادي الشامل يستدعي إصلاح جبائي يتماشى وتدابير الإصلاح الاقتصادي.

-اعتبار ضريبة القيمة المضافة عنصرا ضروريا ضمن برنامج الاصلاح لما لها من خصائص كالمردودية، الحيادية والشفافية؛

-تحسين الادارة الجبائية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري؛

-عدم التوسع في أهداف الضريبة حتى يتم تجنب التناقض بين الأهداف من خلال استثناءات في فرض الضريبة مما تعوق عملية الإصلاح؛

-مراعاة الظروف السائدة داخل البلد وخارجه، باعتبار العلاقة الموجودة بين النظام الجبائي والانظمة الاقتصادية الأخرى الداخلية منها أو الخارجية؛

وباعتبار هذه التوصيات تم الشروع في تطبيق سياسة جبائية حيث قدمت اللجنة الوطنية لإصلاح النظام الجبائي تقريرا مفصلا دخل حيز التطبيق سنة 1992 كما فصلنا فيه في الفصل السابق، يهدف هذا الاصلاح في مجمله الى تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار الإنتاجي وتخفيف الضغط الضريبي عن المؤسسات الانتاجية الناجم عن سياسة جبائية تعتمد على تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها؛

-إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل مع حماية القدرة الشرائية باستعمال أداة الضريبة للتحكم في التضخم نظرا لإرتفاع معدلاته في تلك الفترة؛

-إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الضريبية مع إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته؛

-تحقيق اللامركزية الاقتصادية والسياسية واحداث توازن جهوي للاستفادة من جهود التنمية بين مناطـــــق وجهات الوطن؛

-التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية؛

-تقليل من الإعفاءات الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي مع مراعات القدرة التكلفية للخاضعين للضريبة؛

-توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو من المنافسة بين المؤسسات؛

-الاعتماد على الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة من خلال إحلال الجباية المحلية مكان الجباية البترولية؛

إن السياسة الجبائية المعتمدة خلال هذا الظرف أسفرت على نظام جبائي يعتمد على العناصر التالية:

1-الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والضرلئب العائدة للجماعات المحلية:

إن هذا الفصل يندرج ضمن سياسة جبائية ترمي الى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، والى تمييز موارد الجماعات المحلية والتي تستخدم في التنمية المحلية من جهة أخرى، وبذلك تم تخصيص ضرائب لصالح ميزانية الدولة مثل : الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على التجارة الخارجية والضرائب على الإنفاق، كما تم تخصيص ضرائب أخرى لصالح الجماعات المحلية مثل :الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الأملاك، الرسم العقاري ورسم التطهير.

2-الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية:

كشفت أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 1986 عن هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، حيث شهدت هذه المرحلة انخفاض إرادات الجباية البترولية والتي كان لها تأثر مباشر على الميزانية العامة، والاستثمار العمومي، وزيادة حجم المديونية الداخلة، والتأثير المباشر على الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات التضخـــم والبطالة .إن الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية كان نتيجة عدة أسباب يمكن توضيحها فيما يـلي :[1]

1-2 الانخفاض المباشر للجباية البترولية :عرفت الجزائر اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي بالمقارنة بالعملات الصعبة الأخرى، حيث

[1] -كمال رزيق، سمير عمور، " تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر "، مجلة شمال إفريقيا العدد الخامس، جامعة شلف، 2008 ،ص:321،322.

انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية والتي كانت تمول بنسبة 95 %من صادرات البترول، أدى هذا إلى عجز دائم في الميزانية العامة، من هنا يلاحظ أن السياسة الجبائية المطبقة سابقا كانت غير عادلة في وعائها الضريبي.

2 - 2تدهور حجم الاستثمار العمومي :ابتداء من سنة 1967 اعتمدت الجزائر فلسفة النظام الاشتراكي ، حيث تزامنت سنة 1986 مع المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) أين بدأ حجم الاستثمارات يتقلص وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.3 % سنة 1985 إلى 13.8 % سنة 1986 ثم إلى 11.7 % سنة1987 .

3 - 2تراكم المديونية العمومية الداخلية :بسبب انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات وتقلص حجم إيرادات الجباية البترولية عرفت الميزانية العامة للدولة عجزا ، تمثل هذا في عدم كفاية الموارد الكلية لتغطية الحاجيات الوطنية، هذه الأسباب أدت بالجزائر إلى اللجوء للتمويل التضخمي* ، وأمام ارتفاع عجز الميزانية العامة من جهة، والعجز المالي الذي يعاني منه القطاع العمومي من جهة أخرى، من هنا أصبحت الخزينة العمومية تعتمد على تسبيقات الجهاز المصرفي أكثر من اعتمادها على تعبئة الادخار لتمويل العجز، هذا ما أدى إلى عدم التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السياسة التي ركزت على الخلق المكثف لوسائل الدفع قصد تمويل:

-كشوفات الخزينة العمومية التي تؤدي إلى اللجوء المتزايد للجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي؛

-جزء من الاستثما رات العمومية عن طريق القروض المتوسطة الأجل والقابلة للخصم الآلي لدى البنك المركزي؛

المبحث الثالث: تقييم الوضع الإقتصادي و الجبائي خلال فترة (1970-2018) .

سنعتمد في تقييم سياسة الإصلاح الاقتصادي على مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المسطرة لها، لذا سنركز على آثار تطبيق هذه البرامج على التوازنات المالية الكلية، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية كالصحة، التعليم، مع التركيز على مشكلة البطالة و أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي.

من الملاحظ أن الدولة أنفقت مبالغ ضخمة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بغية التأثير على المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه سيتم التطرق لبعض المؤشرات لقراءة التغيرات الحاصلة من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول : تطور مؤشر المديونية الخارجية .

إن نسبة الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تعكس مدى الإستقرار الاقتصادي لأي بلـــــد، فالجزائر كباقي البلدان النامية كانت مثقلة بالديون الخارجية، خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط ســنـــة 1986[1]، الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد إمكانية تسديد مستحقاته، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد بسبب ضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد على موارد مالية هامة خلال مرحلة البناء من دون خطط مدروسة وحكيمة للوفاء بمستحقاته في وقتها، فنظريا من المفترض على أي دولة تعتمد في تمويل اقتصادها على

*التمويل التضخمي يتمثل في الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة.

[1]-ضيف أحمد، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2015 ، ص : 189 .

القروض الخارجية أن تراعي تحقيق أربعة شروط أساسية تضمن كفاءة استخدام هذا التمويل وهي :الربحية، المرونة، الملائمة، السيولة [1] .

إن المديونية الخارجية للجزائر شهدت تزايدا واضحا خلال الفترة1967-1994 ، حيث ازدادت من1,4 مليار دولار عام 1967 إلى 27 مليار دولار 1994 أي أنها تضاعفت أكثر من 19 مرة، تعد هذه الفترة من أكبر الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، حيث ارتفعت من 2,9 مليار دولار سنة 1973 إلى 17,4 مليار دولار عام 1979 ، أي أنها تضاعفت بمقدار 6 مرات[2] . أما بالنسبة لخدمة الدين فقد عرفت هي الأخرى تزايدا سريعا من 0,189 مليار دولار سنة 1972 لتصل إلى 3,2 مليار دولار سنة 1979 ، ثم إلى 9,5 مليار دولار عام 1994 [3] .

إن انخفاض أسعار النفط لعام 1985 أدى إلى زيادة حدة الأزمة للدول النامية المنتجة للنفط لأن أغلبها تعاني من ديون خارجية ضخمة، فقد بلغ سعر البترول 17,5 دولار للبرميل عام 1986 ، هذا ما يترجم أن كل انخفاض في أسعار النفط بمقدار 1 دولار يعني خسارة تقدر ب 500 مليون دولار في الإيرادات النفطية في الجزائر [4] ، هذه الخسارة تؤثر على الميزانية العامة للدولة وتستوجب منها طلب تأجيل دفع ديونها.

زادت الأوضاع صعوبة خلال سنوات التسعينات بسبب استمرار تدهور أسعار النفط، وأصبح من الواضح أنه ليس هناك سوى طرق أبواب نادي باريس ولندن لغرض القيام بإعادة جدولة الديون مقابل معدلات إقراض مرتفعة، و برامج إصلاح تفرضها المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفعلا بحلول سنة 1994 باشرت الجزائر إعادة جدولة ديونها[5].

1 -عملية إعادة الجدولة:

يقصد بعملية إعادة جدولة الديون أن يقوم الطرف الدائن بتقسيم قيمة الدين على فترات سداد أطول للطرف المدين، هذا ما يوحي في الوهلة الأولى أن هذه العملية بسيطة تتضمن تسهيل شروط الدفع، غير أنها في الواقع معقدة وغالبا ما يشترط الطرف الدائن حدوث اتفاق مسبق على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي يراها مناسبة قبل الموافقة على إعادة جدولة ديونه .وفي جويلية 1995 وبعد الموافقة على اتفاق التسهيل مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995 ، تم التوصل إلى اتفاق إضافي لاعادة الجدولة نظر لقصر آجال استحقاق الدين الجزائري، كانت إعادة الجدولة بمثابة إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون، حيث تلقت الجزائر موافقة على تخفيف عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى ثلاثة سنوات، حيث نص الاتفاق على العمل بهذه الأحكام حتى عام 1998 ، شرط احترام الجزائر لاتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي بخصوص الإصلاحات. [6]

---

[1] - كواحلة يمينة، " الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12 ، جامعة البليدة، 2015 ، ص :263 .

[2] -الهاشمي بوجعدار، " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها" ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 ، جامعة قسنطينة، 1999 ، ص : 96 .

[3] -الهاشمي بوجعدار، مرجع نفسه، ص:97 .

[4] - قحايرية آمال، " أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 ، جامعة شلف، 2005 ، ص : 147 .

[5] - كواحلة يمينة، مرجع نفسه، ص:246

[6] -كواحلة يمينة، مرجع سبق ذكره،ص:265،266 .

1-1مؤشرات تطور حجم المديونية :توجد عدة مؤشرات تمكننا من تقدير تطور حجم المديونية، نذكر منها ما يلي [1] :

-**نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات** :يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الدولة في تسديد خدمات الدين من خلال الصاد رات ، حيث كلما كانت نسبة هذا المؤشر صغيرة كلما زادت القدرة على تسديد خدمات الدين من إيرادات الصادرات فقط، وبذلك فقد بلغت هذه النسبة في الجزائر إلى 69,1 % سنة 1989 هذا ما يترجم صعوبة التسديد في هذه الفترة نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط، ليصل إلى 1,08 % سنة 2012 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والتي تمثل أكبر عائد من صادرات البلاد.

- **نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات** :حيث أنه كلما كان هذا المؤشر صغير كانت القدرة على التسديد من خلال الصاد رات كبيرة والعكس صحيح، إذ بلغت هذه النسبة 268,7 % سنة 1989 لتنخفض إلى 7.1 % سنة 2012 هذا بفضل التسديد المسبق للمديونية.

- **نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام** :يعكس هذا المؤشر القدرة على تسديد الديون الخارجية من خلال الناتج الداخلي الخام، فكلما كان هذا المؤشر صغير كانت القدرة على التسديد كبيرة والعكس صحيح، حيث انخفضت نسبته من 50,7 % سنة 1989 إلى 3,34 % سنة 2011 ،لتنخفض إلى نسبة 1.06 % سنة 2018 .

- **نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية** :هذا المؤشر عكس المؤشرات السابقة بحيث كلما ارتفعت نسبته كلما كانت إمكانية التسديد كبيرة والعكس صحيح، وبذلك فقد تغيرت نسبته من 11.32 % سنة 1989إلى 3554,33 % سنة 2012 وهذا ما يعكس قدرة إحتياطات الدولة من ذهب وعملات صعبة على تسديد الديون الخارجية.

تعد المديونية من أشد الأسباب التي تحول دون برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة إذا كانت هذه المديونية غير متكافئة مع تطور الناتج الداخلي الخام، من هذا المنطق سنتطرق لتطور المديونية الخارجية خلال مرحلة 2001-2018 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (III-7): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2001-2018) . الوحدة :مليار دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ديون طويلة	22.3	22.5	23.2	21.4	16.5	5.1	5.3	4.8	4.4	3.9	3.3	2.48

[1] -ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره،ص: 190 .

ومتوسطة الأجل												
ديون قصيرة الأجل	0.26	0.10	0.15	0.41	0.71	0.55	0.51	1.08	1.33	1.78	1.14	1.20
المجموع	22.56	22.6	23.35	21.81	17.21	5.65	5.81	5.88	5.73	5.68	4.44	3.69

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	2.06	1.76	1.19	1.86	1.89	0.70
ديون قصيرة الأجل	1.32	1.97	1.82	1.98	2.09	1.10
المجموع	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98	1.80

المصدر: من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية: Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2018, « encours et structure de la dette extérieure » www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2018

بعد إعادة جدولة الديون الخارجية بين سنة 1994 و 1998 ، الجزائر وضعت إستراتيجية لتقليص حجم الديون الخارجية سنة 2000 من خلال الدفع المسبق، وهذا بعد الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إذ يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تغير مبلغ الديون الخارجية سنة 2004 من 21,81 مليار دولار ليصل إلى 5,65 مليار دولار سنة 2006 أي تقلص حجم الديون الخارجية بمبلغ 16,16 مليار دولار، ثم استمر تقليص حجم هذه الديون بفضل إستراتيجية الدفع المسبق للديون قبل تاريخ استحقاقها، وهذا بعد اتفاقيتين التي أبرمتها الحكومة الجزائرية الأولى مع نادي باريس في ماي 2006 أما الثانية فكانت مع نادي لندن من أجل تصفية أخرى للديون هذا في سبتمبر من نفس السنة [1] ، وبذلك سجلت سنة 2011 مبلغ ديون منخفض وصل إلى 4,44 مليار دولار، ثم انخفض إلى أدنى قيمة بلغت 3,02 مليار دولار سنة 2015 ، ليحقق بعدها في الفصل الأول من سنة 2016 مبلغ 3,03مليار دولار . ثم إنخفض إلى 1.8 مليار دولار سنة 2018 إن هذه الجهود المبذولة لتخفيض عبء المديونية الخارجية دليل على تحسن الصحة المالية للاقتصاد الجزائري رغم الأزمة المالية العالمية خلال هذه السنوات، غير أنه وفي الآ ونة الأخيرة مع انخفاض أسعار النفط سنة 2018 وتسجيل عجز في الميزانية العامة نحو 3.96 مليار دولار منخفضا بنسبة 56.71 عن الفترة ذاتها من 2017 ،حينما بلغت قيمته 8.53 مليار دولار ، بدأت الحكومة الجزائرية تعتمد سياسة جبائية انكماشية من خلال فرض المزيد من الضرائب، رفع الدعم على البنزين والمازوت، رفع تعريفة الكهرباء والماء قصد تغطية العجز إلا أن هذه السياسة الترقيعية لا تسمح بتغطية كامل العجز لسنة 2018 مما سيدفع بالحكومة الجزائرية للاستدانة من جديد لتغطية هذا العجز وهذا ما أدى بالحكومة الذهاب إلى التمويل الغير التقليدي في موازنة 2018 بدلا من الإستدانة خارجيا ،إلا أن الأحداث الأخيرة التي جرت في الجزائر أدى بالحكومة الحالية إلى التخلي عن التمويل غير التقليدي في موازنة 2019،2020 .

المطلب الثاني : تطور احتياط الصرف الأجنبي للجزائر.

[1]- Rapport annuel la banque d'Algérie, « renforcement de la soutenabilité de la dette extérieure », www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2018.

في سنة 2001 بلغ احتياط الصرف الأجنبي 17,9 مليار دولار في مقابل 11,9 مليار دولار في نهاية سنة 2000 ، هذه الزيادة في احتياط الصرف دعمت توازن سوق ما بين البنوك للصرف[1] ، كما استمر احتياط الصرف الأجنبي في تزايد حيث حقق سنة 2002 مبلغ 23,1 مليار دولار ليصل سنة 2004 إلى 43,1 مليار دولار أي أنه ارتفع بفارق 20 مليار دولار في ظرف سنتين، أما في سنة 2005 فقد قدر احتياط الصرف الأجنبي ب 56,2 مليار دولار ثم تغير إلى مستوى 110,2 مليار دولار سنة 2007 ، و 147,2 مليار دولار سنة 2009[2] .يعود هذا التطور القياسي لحجم الاحتياطات إلى ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، والاستثمارات الأجنبية حيث حققت هذه الاحتياطات أقصى قيمة سنة 2013 أين بلغت 194 مليار دولار ، لتنخفض بعدها إلى 179,9 مليار دولار سنة 2014 و 113,3 مليار دولار في نهاية سنة 2016 ،و 97.33 مليار دولار سنة 2017 و 79.88 مليار دولار سنة 2018 هذا الانخفاض مرتبط بتراجع في إيرادات المحروقات الناتج عن انخفاض أسعارها في السوق العالمية حيث تغير سعر البترول من 100دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52,7 دولار للبرميل سنة 2015 ليصل في شهر أكتوبر 2016 إلى 49 دولار للبرميل ،ليرتفع مرة أخرى إلى 55.10 دولار للبرميل سنة 2017 و إلى 57.4 دولار للبرميل سنة 2018 [3]مسببا بذلك تراجع إيرادات المحروقات والتي بلغت خلال السنوات 2013،2014،2015،2016،2017،2018، على التوالي 63.66مليار دولار، 58.36مليار دولار، 33.08مليار دولار ،27.92 مليار دولار، 32.31 مليار دولار،33.63مليار دولار[4]. كما أن هذا الانخفاض يرجع إلى عدة أسباب غير أن السبب الرئيسي هو زيادة العرض مما أدى إلى اختلال التوازن في السوق العالمية للبترول منذ سنة 2015 إلى حد الساعة ، هذا ما يمكن توضيحه من خلال البيان التالي:

الشكل رقم(III-1) : تغير احتياط الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (1999-2018) .

[1] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 55.

[2] - **Pr.Abderrahmane MEBTOUL,** « Emploi, salaires, inflation et réserves de change en Algérie, 2001/2015 Perspectives face aux tensions budgétaires », journal le **MAGHREB** quotidien de l'économie, le 01/12/2016.

[3]- www.http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie.html, consulté le 16/11/2016 à 10 H 05.

[4] - Bulletin Statistique trimestrielle, banque d'Algérie, « exportation des hydrocarbures » N°34 Juin 2018, p: 15.

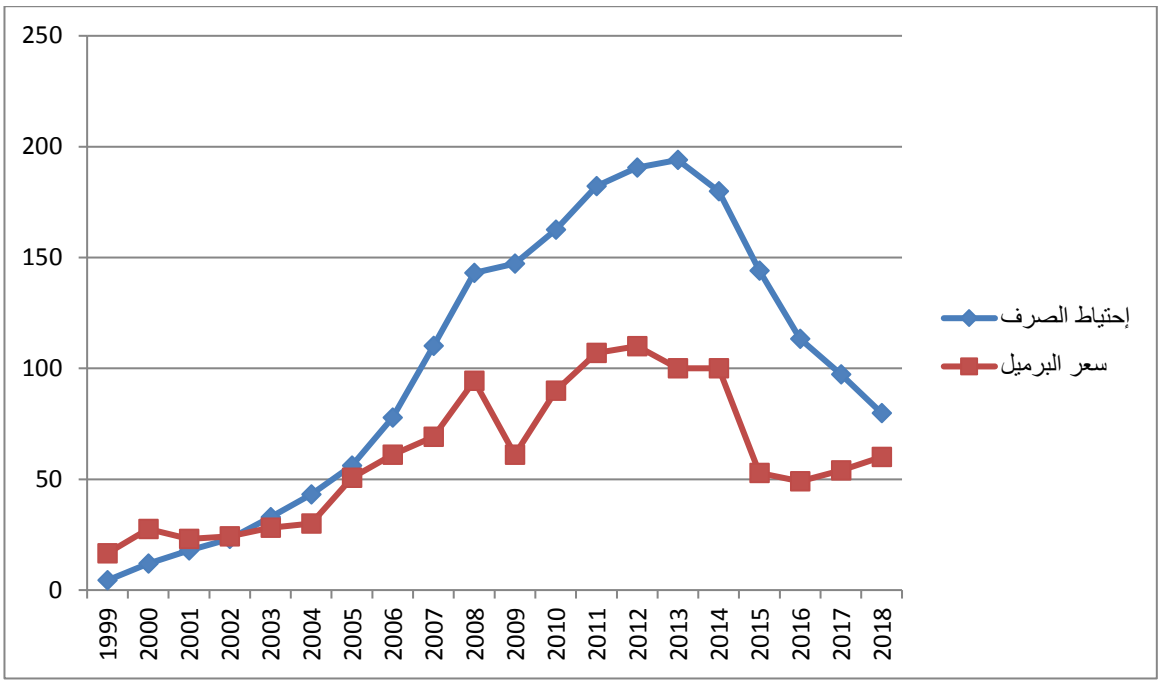

المصدر: من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية: La Banque d'Algérie, des Rapports Annuels de 2003 à 2018, « bulletins statistiques, la balance des paiements », www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2018.

المطلب الثالث : تطور وضعية الميزانية العمومية .

تتأثر الميزانية العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، لذا كلما كانت الأسعار مرتفعة حسنت مؤشرات هذه الميزانية والعكس صحيح، ذلك أن حصة الجباية البترولية من مجمل إيرادات الميزانية تقدر بحوالي 60 % هذا ما يؤثر على توازن الميزانية العامة في حالة انخفاض أسعار النفط، فضلال عن الأثر المباشر لأسعار النفط على الميزانية يجب اعتبار الأثر غير المباشر على الميزانية الناجم عن تقليص الواردات من خلال مجمل الرسوم المفروضة على الواردات[1].

خصصت الدولة ميزانيتها لنفقات التجهيز ونفقات التسيير، حيث بلغت فاتورة النفقات العامة سنة1999 نسبة 8,6 % من الناتج الداخلي الخام في مقابل 6,5 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2005 ، إن هذا المستوى دون المتوسط من الإنفاق مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والتي تخصص نسبة 10.5 % من الناتج الداخلي الخام، وبذلك فهي قريبة من الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى والتي تخصص إنفاق يعادل 7 % من الناتج الداخلي الخام في شكل نفقات تجهيز ونفقات تسيير[2]، يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم(III-2) : تطور وضعية الميزانية العمومية خلال الفترة (2000-2018) .

[1] -خالد منه، " دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 " ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - 3 - ، 2015 ، ص :175،176 .

[2] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 41.

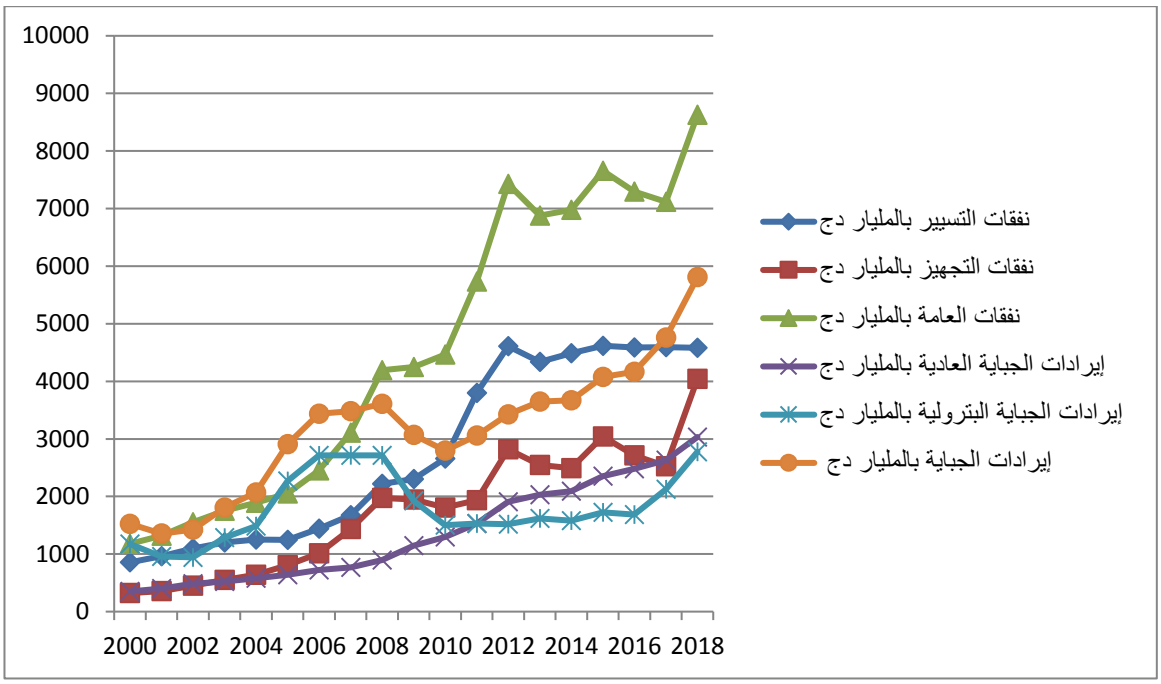

المصدر: من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية:Ministère des Finances, principaux indicateurs de l'économie de 2000 à 2018.

1 -تطور نفقات التسيير:خصصت الدولة حصص مهمة من نفقات التسيير منذ سنة 2000 إلى غاية 2018 حيث سجلت تزايدا مستمر، فبلغت سنة 2000 قيمة 856,2 مليار دج لتصل إلى 4617.00 مليار دج سنة 2015 ،ثم بلغت 4584.50 مليار دج سنة 2018 ، وكانت بذلك نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2000 تساوي 20,76 % لتسجل سنة2002 نسبة24,27 % ، كما حققت أعلى نسبة إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2012 بنسبة 29,67 % أما أقل نسبة 16,46 % فكانت سنة 2007 أين كان مبلغ الإنفاق يساوي1673.90 مليار دج. كما حقق أيضا الناتج الداخلي الخام سنة 2015 نسبة 27.64 % لينخفض سنة 2018 إلى نسبة 21.94 %.[1]

2-تطور نفقات التجهيز: يتضح من خلال الشكل أن كلفة نفقات التجهيز أقل من كلفة نفقات التسيير وهذا خلال فترات الإصلاح الاقتصادي حيث انطلقت بأقل قيمة 321,9 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى أكبر مبلغ إنفاق سنة 2018 ما يعادل 4043.30 مليار دج، أما كأكبر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام فكانت سنة 2009 أين بلغت نسبة 19,52 %في مقابل 11,74 %سنة 2013 و 14,06 %سنة 2014 و 19.35 % سنة 2018 .

3-إيرادات الجباية العادية: بلغت إيرادات الجباية العادية لسنة 2000 قيمة 349.46 مليار دج أي ما يعادل 9,4 %من الناتج الداخلي الخام، لتتغير بذلك سنة 2005 إلى 640.72مليار دج أي خلال بداية برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهذا بنسبة زيادة تقدر ب 78,15 %مقارنة بسنة 2000 ، إن هذه الزيادة في الجباية العادية نتيجة لسياسة الإصلاح الجبائي المعتمدة من طرف الدولة من خلال توسعة الوعاء الجبائي وتحديث آليات عمل الإدارة الجبائية، كما نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر مبلغ لإيرادات الجباية العادية كان سنة 2018 أين بلغت

[1] - Ministère des Finances « rapport de prèsentation du projet de la loi de finance pour 2018 ,p 44.

3033.00 مليار دج أي ما يعادل نسبة 9.85 % من الناتج الداخلي الخام من نفس السنة . غير أن أكبر نسبة من إيرادات الجباية العادية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لنفس السنة كانت سنة 2013 أي حققت 12,85 %من الناتج الداخلي الخام.

4- إيرادات الجباية البترولية: تمثل إيرادات الجباية البترولية حصة مهمة من مداخيل الخزينة العمومية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها تغيرت من 1173.20 مليار دج سنة 2000 إلى 1485,76 مليار دج سنة 2004أي بنسبة زيادة تعادل 27,03 %وهذا في بداية برنامج التكميلي لدعم النمو، هذه الزيادة ناجمة عن إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية حيث بلغ سنة 2004 سعر البرميل 38,5 دولار، لتسجل بعدها تزايدا مستمرا حيث بلغت 2711.90 مليار دج سنة 2008 أين بلغ سعر البترول 99,9 دولار للبرميل، لتنخفض بعدها إلى 1927.00 مليار دج سنة 2009 مسجل بذلك نسبة 23,35 % من الناتج الداخلي الخام، كما حققت إيرادات الجباية البترولية 2012 بمبلغ 1519.00مليار دج أي بنسبة 25,15 % من الناتج الداخلي الخام، أما في سنة 2017تراجعت إلى 2127.00 مليار دج لتترتفع بشكل طفيف إلى2776.20 مليار دج سنة 2018 بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام بلغت 26.18 % . إن هذه التذبذبات في إيرادات الجباية البترولية ناجم عن الأثر المزدوج للتغير في حجم صاد رات المحروقات وتغير قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي حيث أصبح1 دولار يقابل 107,44دج سنة 2016 [1]،مع العلم أن حصة الجباية البترولية تساهم بمستوى أكثر من 55 % في موارد الميزانية[2]

المطلب الرابع : تطور وضعية الميزان التجاري .

إن من بين أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في أواخر الثمنينات هي الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وعزمها على إتباع نظام اقتصاد السوق مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث بدأت خطوات الانضمام منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات وكان ذلك في30 أفريل 1987 ، ثم تم إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة في30 جانفي 1995 [3] . وفي خضم محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي جاء متسرع، إذ يبين نمو التجارة الخارجية أن الاقتصاد الجزائري ريعي مرهون بإنتاج النفط، إلا أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمول بالمعالجة ضمن اتفاقيات OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر لا تتمتع بأي امتيازات تتيحها الانضمام لهذه المنظمـــة [4].إن الشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2018 من خلال توضيح الفرق بين الصـــــــادرات والواردات، حيث يعتمد الميزان التجاري بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات لتحديد الواردات وزيادة الإنفاق العام، هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم(III-3) : تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018) .

[1] - Bulletin Statistique trimestrielle, banque d'Algérie, « taux de change » N°34 Juin 2016, p: 20.

[2] - Yamna Achour Tani, « Analyse de la politique économique algérienne », op-cit, p : 45.

[3] -ناصر دادي عدون، متناوي محمد، " انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل "مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2004 ، ص:74 .

[4] -خالدي خديجة، " أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ، جامعة شلف، 2005 ، ص:89 .

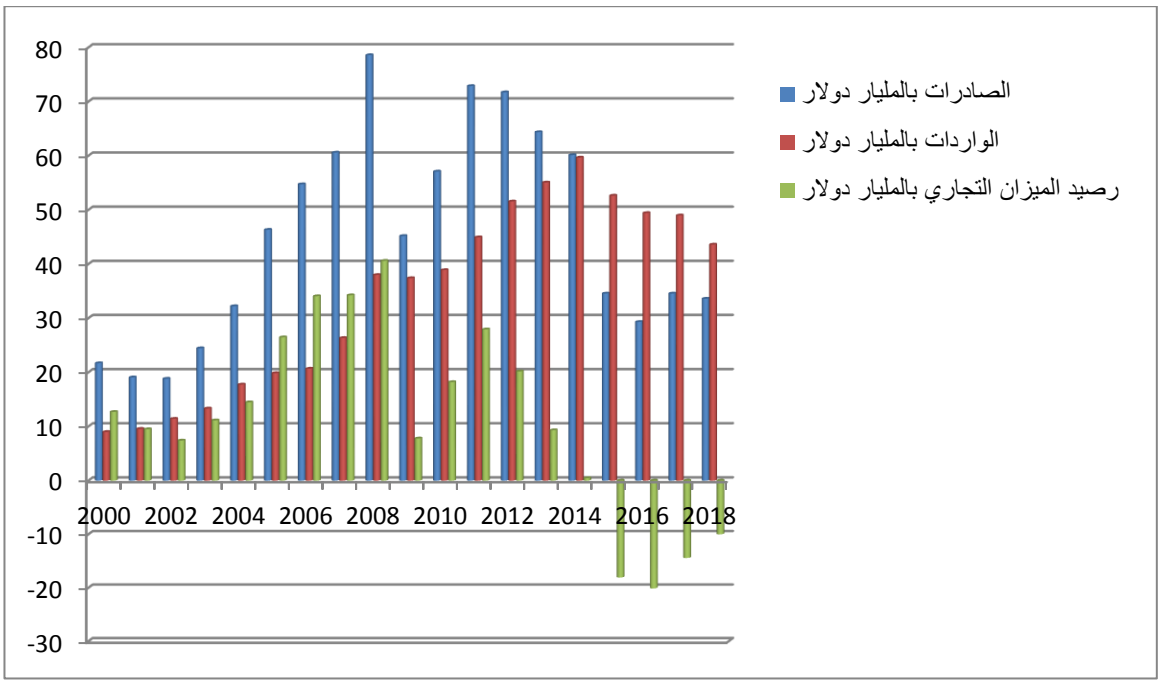

المصدر : من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية:

Bulletin Statistique trimestrielle de 2000 à 2016, banque d'Algérie, « exportations et importations »

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال الفترة 2000 إلى غاية 2008 أين بلغ أعلى قيمة تقدر ب 40,59 مليار دولار يرجع هذا الفائض في الميزان التجاري إلى زيادة الصاد رات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، تبع هذا الارتفاع في الصادرات نمو مستمر في الواردات أين بلغت أعلى معدل ب 36,3 %سنة 2008 هذا بسبب التوسع الكبير في إستيراد مواد التجهيز[1] ، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، أما بحلول عام 2009 نلاحظ انخفاض المفاجئ في رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 7,78 مليار دولار نتيجة لتراجع في حجم الصادرات والتي بلغت 45,19 مليار دولار وزيادة قيمة الواردات أين بلغت 37,4 مليار دولار ثم ليرتفع مرة أخرى رصيد الميزان التجاري سنة 2011 أين بلغ 25,96 مليار دولار بسبب زيادة الصادرات ليسجل بعدها أدنى قيمة كفائض في رصيد الميزان التجاري سنة 2014 بقيمة 0,45 مليار دولار، ليسجل سنوات 2015،2016،2017،2018،عجز في رصيد الميزان التجاري على التوالي بقيمة 18.60 مليار دولار، 19.00 مليار دولار،13.7 مليار دولار،10 مليار دولار بسبب انخفاض في حجم الصادرات والتي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، لأن الصادرات خارج المحروقات تظل جد محدودة لا تتعدى بعض المواد من التمور، البقوليات، الفوسفات والحديد بنسبة ضعيفة.

المطلب الخامس : تطور معدلات البطالة .

يمكن تحديد أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الفترة 2000-2018 من خلال د راسة مشكلة البطالة والتشغيل، وذلك بالتطرق إلى تطور معدلات البطالة والقطاعات التي ساهمت في خلق فرص العمل، تعبر ظاهرة

[1] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري لسنة 2008، 2009 "ص: 10 .

البطالة عن العمالة الناقصة والتي تتجسد في التفاوت بين سوق العمل وسوق الإنتاج، حيث تكون شريحة من الأفراد القادرين على العمل لا يجدون فرص عمل[1] . يمكن توضيح تغير معدلات البطالة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (III-4) : تطور معدلات البطالة في الجزائر(2000-2018) .

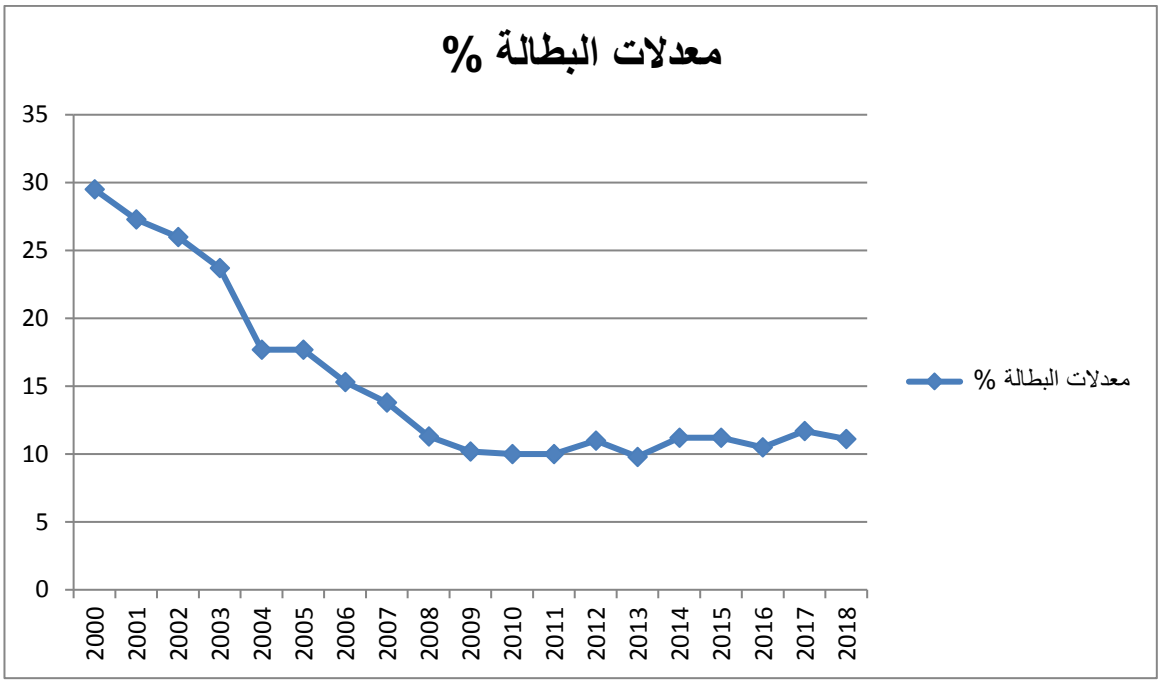

المصدر: من إعداد الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية:

www.ons.dz emploi et chômage de 2000 à 2018.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة البطالة بلغت أعلى قيمة سنة 2000 بمعدل 29,5 % ثم أخذت تتراجع لتصل سنة 2005 نسبة 15,3 % لتنخفض كذلك إلى أدنى نسبة سنتي 2010 و 2011 بمعدل 10 %، حيث تم توظيف سنة 2000 ما يقارب 1,18 مليون عامل أما في سنة 2008 إرتفع هذا العدد ليصل إلى 1,84 مليون عامل في القطاع الفلاحي هذا التحسن يرجع إلى الآثار الإيجابية لبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية[2] . كما مكن قطاع البناء والأشغال العمومية من توظيف حوالي 2,514 مليون عامل سنة 2000 و 5,377 مليون عامل سنة 2010 ، وبالرغم من فرص التشغيل التي جاءت في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي تبقى هذه الفرص مؤقتة وغير دائمة، ذلك أن القطاع الفلاحي مرتبط بالظروف المناخية أما قطاع البناء والأشغال العمومية يرجع لعدد المشاريع المقترحة من طرف الدولة[3] .أما في سنة 2018 فقد بلغ إجمالي العمال والمقدر عددهم ب 11.048 مليون عامل منها 9.073 مليون رجل (82.10 %) و 1.975 مليون امرأة (17.90 %)،كما أن القطاع العام يستوعب

[1] - بيبي وليد، " خريجو الجامعات الجزائرية بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، مجلة الإنسان والمجال، العدد 03 ، المركز الجامعي البيض، 2016، ص:79 .

[2] - حاكمي بوحفص، " البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر "مجلة إقتصاد المجتمع، العدد 06 ، جامعة قسنطينة، 2010 ، ص: 227 .

[3] -خلوط فوزية، " برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحققة "مجلة العلوم الانسانية، العدد 26 ، جامعة بسكرة،2013 ،ص : 108 .

حوالي 4.09 مليون عامل أي 37 % من السكان المشتغلين ، أما القطاع الخاص فهو يستوعب حوالي 6.95 مليون عامل أي 63 % من إجمالي العمال في الجزائر .

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.10% سنة 2018 مقابل 11.70 % سنة 2017 بسبب نقص عدد مناصب الشغل في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الإقتصادية .

المطلب السادس : المستوى الصحي والتعليمي .

إن من بين أهداف البرامج التنموية هو تعزيز التعليم بمختلف أطواره، إذ تشير البيانات إلى حدوث تقدم إيجابي بمعدل قيد إجمالي *98.5 % سنة 2018 بعدما كان سنة 1990 حوالي60.80% هذا في المرحلة الثانوية، أما في المرحلة الجامعية نلاحظ أن معدل القيد الإجمالي حقق ارتفاع بعدما كان سنة 1990 في حدود 12 % أصبح سنة 2018 يساوي 30.8 %، أما مؤشر متوسط سنوات التمدرس للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 سنة فما فوق حقق تطورا ملحوظا حيث انتقل من 5.37 % في سنة 2000 إلى 6.8 % خلال سنة 2009 [1].أما بخصوص قطاع الصحة فإن المجهودات المكثفة من قبل الدولة من أجل توسيع خدمات الرعاية الصحية وتحسينها، حيث استفاد قطاع الصحة ضمن برنامج التنمية الخماسي من غلاف مالي قدره 619 مليار دج خصصت لإنجاز 172 مستشفى 377 عيادة متعددة الخدمات،100 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة[2] . إن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر تبقى ناقصة وبنسبة ضعيفة خلال الفترة 2000-2009 حيث لا تتعدى 2 % في حين ازدادت هذه النسبة

خلال السنوات 2014،2015،2016،2017،2018 بنسب تتراوح بين 4% ، 8 % هذا الإنفاق من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي ، تبقى هذه الإصلاحات في القطاع الصحي نسبية وضعيفة لا ترقى لمستوى الرعاية الصحية للدول المتطورة كما تعتبر في جلها إصلاحات هيكلية تحتاج لأطباء واختصاصيين ووسائل حديثة.

المطلب السابع : أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018) .

حسب المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بقيمة أكبر، من هذا المنطلق سنحاول تبيان تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي البرامج التكميلية لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 على النمو الاقتصادي، غير أن هذه البرامج التنموية جاءت مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، القطاع الصناعي والحرفي، القطاع الزراعي وقطاع البناء والأشغال العمومية وبذلك

*يعرف معدل القيد الإجمالي حسب عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مؤوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

[1] - عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، "مؤشرات قياس رأسمال البشري في الجزائر "مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، 14 / 13 ديسمبر 2011 ،ص :8 .

[2] - دريسي أسماء، " تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة **"2004-2013** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06 ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص: 151 .

أنفقت الكثير من الموارد المالية، كما تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي عرف معدلات نمو متطورة خلال هذه الفترة [1] .يمكن توضيح تغير معدلات النمو الاقتصادي في الفترة 2000-2018 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III-5) : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).

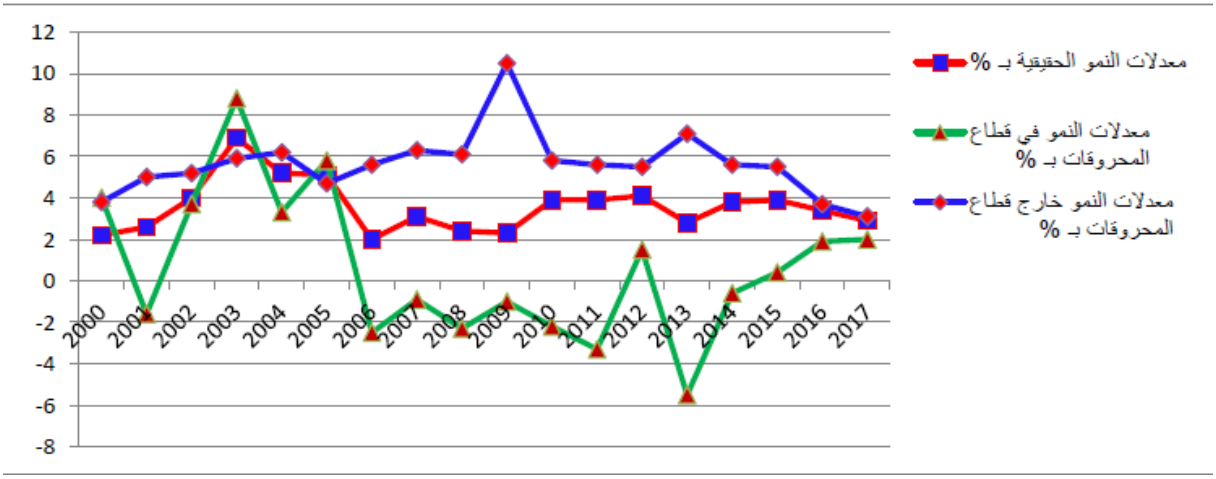

Source : Fonds Monétaire International, des rapports annuels de 2000 à 2016, « Algérie principaux indicateurs économiques et financiers », http://www.imf.org/external/french, consulté le 21/08/2016.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة2000-2004 متزايد حيث بلغ متوسط نسبة 4.18 % لينخفض بمتوسط 2.98 % خلال الفترة 2005-2009 ليسجل بعد ذلك خلال الفترة 2010 - 2017 ارتفاع بمتوسط 5.74 % يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بالخصوص خلال السنوات 2012، 2013 ، 2014 أين بلغ 13.560 مليار دج، 14.092 مليار دج،14.489 مليار دج [2] ترجع هذه الطفرة في الناتج الداخلي الخام لزيادة إيرادات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، في حيـــن نلاحظ أن معدل النمو الحقيقي تراجع في السنوات الأخيرة ليصل إلى 3.4% سنة 2016 في المقابل أين حقق أعلى نسبـــة سنة 2012 تقدر ب 4.1 % ، إن معدلات النمو المتواضعة خلال الفترات الأخيرة3,9 % ، 3,4 %، 2,9 % ترجع بالأساس إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات حيث انتقل سنة 2014 من -0.6 %إلى 1,9 % سنة 2016و 2 % سنة 2017 ، أما بخصوص معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا طوال الفترة 2000-2004 ، لتبلغ سنة 2009 أعلى نسبة 10,5 % ثم لتتراجع خلال الفترات الأخيرة محققة بذلك النسب التالية، 5,5 %، 3,7 %، 3,1 % خلال السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 ، أما من ناحية مساهمة مختلف القطاعات في النمو الاقتصادي يمكن توضيحها كما يلي:

1-القطاع الصناعي :إن نسبة المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الخام في هذا القطاع متذبذبة على طول الفترة 2000-2017 حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7,45 % ونسبة 6,31 % سنة 2003 ، لتنخفض بعد ذلك مسجلة نسبة 4,69 %سنة 2008 ، لترتفع مرة أخرى بشكل طفيف سنة 2009 محققة نسبة 5.72 % قد ترجع هذه

[1] -بن عزة محمد، " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة الدكتو راه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015 ص :206 .

[2] - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018.

النسبة إلى مساهمة القطاع الخاص، وعلى الخصوص فإن دعم المؤسسات العمومية الصناعية والتي كانت تعاني من حالة الإفلاس تراكم الديون اقتصر فقط تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بمبلغ لا يتجاوز 4مليار دج[1] ، تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام تقريبا ثابتة حيث تسجل خلال السنوات 2010، 2011 ، 2012 ، النسب التالية: 5,9 %، 5,4 %، 5,3 % *على التوالي .كما سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لسنة2015 ارتفاعا نسبته 5,5 %ساهمت في تحقيق هذا النمو كل من صناعات الصلب، الفولاذ، الميكانيك والكهرباء بمعدل 10.30 %، وبمعدل 10 % بالنسبة لنشطات الخشب والورق[2].

2-القطاع الفلاحي :هذا القطاع خصص له ما يقارب 65,5 مليار دج ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصـــادي موزعة على أربع سنوات، إلا أن هذا القطاع حقق أيضا معدلات نمو متذبذبة، قد يرجع هذا إلى الظـــــروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع لسنة 2000 تساوي 9,3 % ثم أخذت هذه النسب في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا إذ سجلت سنة 2003 نسبة 9,8 % ثم انخفضت إلى 9,4 %سنة 2004 تبقى هذه النسـب في تذبذب إلا أنها شهدت تحسن سنة 2009 مسجلة نسبة 10,6 % لتنخفض سنة 2011 إلى نسبة 9,6 % ثـــم لتتحسن هذه المساهمة خلال سنتين 2013 ، 2014 مسجلة النسب التالية:11.6 %، 12,2 % على التوالي .أمـا خلال سنة 2015 سجل القطاع الز ا رعي نمو بنسبة 5.5 % حيث حقق الناتج الداخلي الخام الـــزراعي مـــع احتساب الغابات والصيد البحري قيمة 490,4 مليار دج [3].

3- قطاع المحروقات :تعد مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام جد معتبرة، حيث حققت سنة 2000نسبة 43.69 % لتنخفض سنة 2002 إلى 36.71 %يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في أسعار النفط إذ بلغ 24,8دولار للبرميل سنة 2002 مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28,7 دولار، ثم يبقى محافظ على هذه النسبة ليرتفع سنة 2006 بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام تقدر ب49,53 % لتنخفض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 محققة نسبة 47,8 % ثم تأخذ مساهمة هذا القطاع في التذبذب خلال السنوات 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 بالنسب التالية: 42,93 %، 40,82 %، 35,25 %، 32,14 % على التوالي ، يرجع هذا التذبذب إلى إختلالات العرض والطلب في هذا القطاع.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية :هذا القطاع أخذ حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وبذلك كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام معتبرة، حيث حققت خلال السنوات 2000 ، 2002 ، 2004 النسب التالية:7.8 %، 9.1 %، 8.2 % على التوالي، كما تسبب التذبذب في إنتاج الاسمنت لتموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الانجاز، ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2007 بنسبة مساهمة وصلت إلى 8,56 % ثم لتأخذ نسبة المساهمة في التزايد خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2014 محقق بذلك النسب التالية: 11,4 %، 11,47 %، 11,94 % على التوالي .

[1] -صالحي ناجية، مخناش فتيحة، " أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم " مداخلة في مؤتمر دولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف، 2013 ، ص:13،14 .

* Les calcules des taux selon les données de www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à2018 .

[2] - www.radioalgerie.dz consulté le 06/02/2018 à 16 :43

[3] - www.radioalgerie.dz consulté le 06/02/2018 à 16 :43.

وما يمكن ملاحظته أيضا الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة لا تقل في أسوء الحالات عن 80 % من إنتاجية هذا القطاع وبمتوسط معدل نمو لا يقل عن 17.6 % سنويا [1] ، فبالرغم من تطور المساهمة النسبية لمؤسسات القطاع العام في الإنتاجية العامة للقطاع إلا أن الدور الأكبر في تطور إنتاجية قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر يعود إلى القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة مساهمته خلال سنة 2014 من القطاع ككل 83.14 % [2] .

5- قطاع الخدمات :ساهم هذا القطاع أيضا في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث سجل مبالغ متزايدة على طول الفترة 2000-2014 إذ انتقل سنة 2000 من 130,4 مليار دج إلى 183,5 مليار دج سنة 2004 ليصل سنة 2008إلى 280,1 مليار دج، ثم سجل سنة 2011 قيمة 412,7 مليار دج أما أعلى قيمة فكانت سنة 2014 أين بلغت 564,8 مليار دج ، غير أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام تبقى متذبذبة على طول الفترة 2000-2014 حيث سجلت خلال السنتين2000 ، 2001 النسب 3,5 % ، 3,7 % على التوالي، لتنخفض خلال السنوات 2005 ، 2006 ، 2008 مسجلة النسب 2,9 % ، 2,88 % ، 2,81 % على التوالي، لترتفع سنة 2009مسجلة نسبة 3,6 % لتنخفض مرة أخرى خلال سنتي 2011 ، 2012 مسجلة نفس النسبة 3.3 % لتصل سنة 2014 أعلى نسبة مقدرة ب 3.8 % أما إذا أدرجنا قطاع النقل، الاتصالات والتجارة لقطاع الخدمات فيكون لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته من22,7 % سنة 2000 إلى 26,7 % سنة 2009 لتصل إلى أعلى نسبة 28,9 % سنة 2014 ، سبب هذا النمو راجع لانفتاح الأسواق وتحرير المبادلات التجارية، كما يعود كذلك وبالخصوص في السنوات الأخيرة للسياسة الاقتصادية من خلال تطوير شبكات النقل والاتصالات وزيادة حجم المبادلات التجارية.وما يمكن استخلاصه أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت لم تسمح بتحرير الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، إذ لا يزال المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث أثر سلبا نمو هذا القطاع على باقي القطاعات، هذا ما يطلق عليه بالداء الهولندي أين يعتمد الاقتصاد على قطاع معين لتحقيق مداخيل من العملة الصعبة[3] ، هذه المداخيل من العملة الصعبة تؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما يتسبب في تراجع وانكماش القطاعات الأخرى.

المطلب الثامن : تقييم السياسة الجبائية من خلال الحصيلة الجبائية (1970-2018).

إن الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأربعة الماضية حقق معدلات نمو معتبرة، غير أن هذه الفوائض ناتجة أساسا عن إيرادات الجباية البترولية، وكانت هذه التجربة ضمن نظام التخطيط المركزي المتبع بعد مرحلة الانتظار التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، هذه التغيرات الاقتصادية صحبتها تغيرات جبائية لاسيما مرحلة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 والذي يعتبر من بين أهم محاور الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى الانفتاح على العالم الخا رجي، حيث كانت و لا تزال الإيرادات الجبائية العامة مصدر تمويل كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية،

[1] -أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني، " واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، جامعة شلف، 2017 ، ص:68.

[2] - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018.

[3] -قدي عبد المجيد، " الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات"، ملتقى دولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7 و 8أفريل 2008 ، ص: 4.

لذا أصبح من الضروري إدخال تعديلات عليها تستجيب للتغيرات الاقتصادية، فبعد عدة سنوات من الإصلاحات الجبائية نتساءل اليوم عن مدى فعالية السياسة الجبائية ومدى مسايرتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، من هنا يمكن إجراء عملية تقييم على ضوء المؤشرات التالية:

بعد عرض السياسة الجبائية قبل وبعد الإصلاحات لابد من تقييم مدى فعالية هذه السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة ومدى مسايرتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يمكن إجراء هذا التقييم من خلال عـــرض

تطور الإيرادات الجبائية، الجباية البترولية، والجباية العادية هذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (III-8):تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018). الوحدة :مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	نسبة مساهمة الجباية البترولية %	الجباية العادية	نسبة مساهمة الجباية العادية %	الإيرادات الجبائية الكلية
1970	1350	24	4106	76	5456
1972	3278	39	5156	61	8434
1974	13399	62	8000	38	21399
1976	14237	57	10739	43	24976
1978	17365	49	18014	51	35379
1980	37658	64	20362	36	58020
1981	50954	66	25760	34	76714
1982	41458	59	27990	41	69448
1983	37711	50	37141	50	74852
1984	43841	48	46968	52	90809
1985	46786	50	46992	50	93778
1986	21439	29	52656	71	74095
1987	20479	26	58215	74	78694
1988	24100	29	58100	71	82200
1989	45500	41	64500	59	110000
1990	76200	52	71100	48	147300
1991	161500	66	82700	34	244200
1992	193800	64	108864	36	302664
1993	179218	60	121469	40	300687
1994	222176	56	176174	44	398350
1995	336148	58	241992	42	578140
1996	495997	64	290603	36	786600
1997	564765	64	314013	35	878778

708400	47	329800	53	378600	1998
874900	36	314779	64	560121	1999
1522700	23	349463	77	1173237	2000
1354600	29	398211	71	956389	2001
1425900	34	483000	66	942900	2002
1809900	29	524900	71	1285000	2003
2066100	28	580400	72	1485700	2004
2908308	27	640472	73	2267836	2005
3434900	21	720900	79	2714000	2006
3479600	22	767700	78	2711900	2007
3607200	25	895300	75	2711900	2008
3071900	37	1144900	63	1927000	2009
2799600	46	1297900	54	1501700	2010
3056500	49.96	1527100	50.04	1529400	2011
3427600	56	1908600	44	1519000	2012
3646900	56	2031000	44	1615900	2013
3669200	57	2091500	43	1577700	2014
4077600	58	2354700	42	1722900	2015
4164800	60	2482200	40	1682600	2016
4757000	55	2630000	45	2127000	2017
5809245	52	3033027	48	2776218	2018

المصدر :من إعدادا الطالبان إنطلاقا من المعطيات التالية :

www.ons.dz/www.MFDGI/derction de recouvremet

يتضح من خلال استقراء الجدول أعلاه أن تغير ايرادات الجباية الكلية يتبع نفس تغير ايرادات الجباية البترولية ارتفاع وانخفاضا على طول فترة الدراسة، هذا ما يفسر أهمية الجباية البترولية كـمـورد للإيـــــرادات العامة، حيث تراوحت مساهمتها بالنسبة للإيرادات الجبائية الكلية بين 40 % و 80 % ماعدا السنـــــــوات 1970، 1972 ، 1986 ، 1987 ، 1988 أين بلغت المساهمة النسب 24 % ، 39 % ، 29 % ، 26 % ، 29 % على التوالي من مجموع الإيرادات الجبائية الكلية، يرجع هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار النفط.

وفي المقابل فإن مساهمة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية، حيث تتراوح نسب مساهمتها في الإيرادات الجبائية الكلية بين 20 % و 60 % ماعدا السنـــــــوات 1970، 1972 ، 1986 ، 1987 ، 1988 أين كانت نسب المساهمة مرتفعة إذ بلغت النسب 76 % ،61 % ، 71 % ، 74 % ، 71 % ، على التوالي .كذلك سجلت إيرادات الجباية العادية نسب مرتفعة خلال السنوات 1976 ، 1978 ، 1982 ، 1983 ، 1984 ، 1985 ، 1998 ، 1999 ، 2013 ، 2014 ..... 2018 هذا ناتج عن السياسة

الجبائية قصد إحلال الجباية البترولية، غير أنها لم تتمكن من إحلال محل الجباية البترولية ولا حتى إحداث توازن بينهما.

مما سبق يتبين أن الإيرادات الجبائية الكلية تتأثر بتغير أسعار المحروقات، حيث لما ارتفعت أسعار البترول سنة 2007من 74,9 دولار للبرميل إلى 98 دولار للبرميل سنة 2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا بنسبة 80 % ، وبالمقابل لما انخفضت أسعار البترول سنة 1998 سجلت الجباية البترولية انخفاضا بنسبة 11 % مقارنة بسنة 1997، هذا الارتباط القوي بين الإيرادات الجبائية الكلية والجباية البترولية يجعل من الموازنة العامة للدولة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار المحروقات، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي والمستخدم كأداة تسوية في المعاملات، ولتجنب هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون التكميلي لسنة 2000 حيث يعمل هذا الصندوق على استقرار الموازنة العامة للدولة، وتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة في حالة الصدمات الخارجية حيث سجلت رصيد هذا الصندوق سنة 2008 قيمة 2288 مليار دج لتنخفض سنتي 2013 ، 2014 مسجلة بذلك المبالغ 2062 مليار دج، 1812 مليار دج [1] على التوالي هذا الانخفاض راجع لتغطية العجز خلال هذه السنوات.

كما نستنتج من الجدول أعلاه أيضا ما يلي :

انطلاقا من سنة 1992 ، أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة 1991 ، وبدأ تطبيقه سنة 1992 ، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 108864 مليون دج سنة 1992 ، واستمرت في التزايد لتصل سنة 2018 إلى 3033027 مليون د.ج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما. كما نلاحظ تذبذبا في نسبة تمويلها لإيرادات الميزانية العامة للدولة بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، مما يدل على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر التمويلي الهام وهو الضريبة، فعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته إيرادات الجباية العادية في هذه الفترة والذي يرجع إلى الإصلاحات المتتالية الذي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية ومحاولة إحلالها بدل الجباية البترولية إلا أن مساهمتها التمويلية بقيت ضعيفة ومتواضعة نوعا ما.

أما في السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة كانت جيدة أين بلغت نسبتها 57 % سنة 2014 لتصل إلى 60 %سنة 2016 ثم بدأت في التراجع سنة 2017 حيث بلغت نسبتها 55 % إلى أن وصلت إلى 52 % سنة 2018 .

في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة في بداية سنوات الدراسة لتتدهور سنة 1998 بسبب الانخفاض في أسعار البترول من $ 19.9 سنة 1986 إلى $ 12.7 سنة 1987 مما كان له الأثر الكبير على انخفاض حصيلة الجباية البترولية إلى 29 % سنة 1988 ، ومع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك إلى نمو الإيرادات البترولية وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية حيث بلغ معدل مساهمتها التمويلية للإيرادات العامة % 55.98 خلال السنوات العشر الأولى من القرن الجديد، وابتداء من سنة 2014 عرفت المحروقات انخفاضا متتاليا في أسعارها بداية من شهر جوان، أين تراجع سعر برميل من النفط من $ 109.55 للبرميل سنة 2013 إلى $100.71 للبرميل سنة 2014 ، حيث وصلت الأسعار إلى ما دون $ 50 للبرميل مع بداية سنة 2015

[1] - www.MFDGI/derection de recouvrement / évolution des recouvrements affectés au budget de l'Etat.

مما انجر عنه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي نسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة والتي بلغت42 % سنة2015 لتصل النسبة إلى 48 % سنة 2018 .

خلاصة الفصل الثالث:

بعد دراستنا لمختلف التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي والجبائي الجزائري من خلال هذا الفصل، يمكن القول أن السياسة الجبائية في الجزائر تم النظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تم إد راجها ضمن منطق الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، غير أن هذه السياسة الجبائية لم تؤتي أكلها بفعل هيمنة الجباية البترولية على الايرادات الجبائية العامة في الجزائر، فالجزائر كغيرها من الدول الريعية لا تتحكم في أسعار النفط مما يجعل أكثر من % 60 من إيراداتها مرهون بتقلبات أسعار هذه المادة و عرضة بذلك للصدمات التي تتعرض لها أسواق النفط .من هذا المنطلق فإن السياسة الجبائية لا يمكن استخدامها بفعالية قصد تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية عموما والنمو الاقتصادي خصوصا، حيث باشرت الجزائر جملة من التدابير والإصلاحات الجبائية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، كذلك تحقيق التنمية المتوازنة عبر مختلف ولايات الوطن مع تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي باعتماد سياسة جبائية مبنية على تقديم تحفيزات جبائية من خلال قوانين الاستثمار، إضافة إلى اعتماد صندوق خاص لضبط الموارد والذي قد يخفف من وطأة تقلبات في أسعار النفط على استقرار الميزانية السنوية للدولة، حيث يعمل هذا الصندوق على امتصاص الفوائض المالية السنوية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي 37 دولار للبرميل [1] والذي يتحدد على أساسه قانون المالية السنوي، وبذلك تستخدم هذه الفوائض لتغطية العجز في الميزانية نتيجة انخفاض أسعار النفط، كما يستخدم لتسوية المديونية العمومية للدولة .إضافة إلى إحداث تدابير جبائية من شأنها عصرنة النظام الجبائي ورفع كفاءة الإدارة الجبائية حتى تواكب التحولات الاقتصادية الجديدة، إلا أنه وبعد تقييمنا لفعالية السياسة الجبائية لاحظنا استمرار هيمنة الجباية البترولية حيث تحتل الصادرات النفطية أكثر من 95 %من الصادرات الوطنية بالرغم من التحفيزات الجبائية المقدمة سواء بالنسبة للمؤسسات المصدرة أو المؤسسات التي أعادت استثمار أرباحها لإشباع الطلب المحلي، كذلك بالنسبة للامتيازات المقدمة للمستثمرين سواء الأجانب أو الوطنيين تعد مهمة لكن غير كافية مع وجود نوع من المعاملات الإدارية التي لا تزال دون المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمارات .هذا لا يعني أن السياسة الجبائية لم يكن لها أثر إيجابي، إنما يجب أخذ بعين الاعتبار الظروف المالية والسياسية التي مرت بها البلاد.

إن معدلات الضغط الجبائي المرتفعة بسبب إيرادات الجباية البترولية، قد لا تسمح لهذا النظام من مواكبة النمو الاقتصادي والذي يسترشد في زيادته إلى الناتج الداخلي الخام، كذلك معدلات البطالة المرتفعـــة والضغوط الاجتماعية المتزايدة جعلت من الحكومة تلجأ إلى استخدام احتياطات الصرف الكبيرة والتي تراكمت منذ سنة 2000 في دعم برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تعزيز الطلب الكلي وخلق مناصب شغل عن طريق خلق استثمارات عمومية، كبناء بنى تحتية، خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1] - journal officiel N° :72 portant loi de finance n° 15-18 pour 2016.

يمكن القول أن الجزائر حققت التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أنها لم تستطيع تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، فمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة لا تعبر إلا عن معدلات وهمية ناتجة عن
اقتصاد ريعي مبني على المحروقات، حيث تشير الدراسات الإستشرافية للبنك العالمي أن معدلات النمو الاقتصادي لابد أن تتجاوز 7 % إلى غاية سنة 2020 .

وفق ما سبق يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون لدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول، لذا فإن احتمالات النمو الاقتصادي المستقبلية تبقى مرتبطة بأسعار هذه المادة، هذا ما يستوجب الإسراع في القيام بإصلاحات هيكلية في مختلف المجلات :القطاع الزراعي ، قطاع السياحة، تنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في إنشاء البني التحتية، إعادة هيكلة المنشآت العامة هذا بغرض زيادة مساهمة هذه القطاعات في نمو الاقتصادي الوطني.

الخاتمة العامة

يتمثل الهدف من دراستنا لهذا الموضوع في تحديد دور السياسة الجبائية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية واستهداف بذلك معدل النمو الاقتصادي، مع التركيز على فعاليتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية على العموم والنمو الاقتصادي بالخصوص.

- نتائج اختبار الفرضيات:

عملنا في بداية هذا العمل على وضع ثلاثة فرضيات أساسية، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

1- فيما يتعلق بالفرضية الاولى كان من الضروري البدء بالاطار النظري (الفكري و العلمي) الذي يسمح بالاحاطة بكل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ، فتم التطرق الى المنحى التاريخي للجباية و معرفة الاسس و القواعد التي تسمح لها بالتأثير الفعال و هذا حتى نتمكن من تشخيص دراسة الحالة و تحليلها.

2- فيما يخص الفرضية الثانيةالمتعلقة بتطور النظام الجبائي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي، حيث يعتبر الإصلاح الجبائي لسنة 1991 إصلاحا جزئيا ويشكل انعكاسا للإصلاح الاقتصادي، فلقد تبين صحتها من خلال وقوفنا على مختلف تدابير الإصلاح الجبائي المتتالية في قوانين المالية السنوية، وكذا إصلاح هياكل الإدارة الضريبية.

-النتائج العامة للدراسة:

لقد ساقنا هذا البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

1-تأخذ الجباية العادية مكانة ثانوية مقارنة بالجبائة البترولية، مما أدى إلى عدم وضوح هيكل النظام الجبائي، فالسلطات العمومية ليست قادرة لحد الساعة على تحديد معالم بناء هيكل النظام الجبائي، و بذلك فإن القرارات الجبائية المتخذة من حين لآخر، ما هي إلا إجراءات لتسيير ظرفي يفقد لمحتواه بمجرد زوال الظرف الذي انجرت عنه.

2-الإصلاحات الجبائية التي أقدمت عليها السلطات العمومية في إطار الإصلاحات الإقتصادية الشاملة، و التي كان من أهدافها تبسيط الإج ا رءات الجبائية حتى تسمح للمتعاملين الجبائيين (الإدارة الجبائية و المساهمين الجبائية) من استيعابها، لم تصل إلى ما تصبو إليه، بحيث أن الضرائب الإجمالية التي استحدثت (الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي) ، أصبحت بعد سنوات من التعديلات تشكل ضرائب نوعية و هو ما يعتبر من مميزات المرحلة السابقة للإصلاح الجبائي المعتمد و لعل الكثير من المختصين يتجاهل هذه الحقيقة.

3-إستيراد النماذج الجبائية في جانبها القانوني فقط و بصيغة أخرى إستيراد المواد القانونية و هو أمر غير منطقي نظرا لاختلاف المعطيات الإقتصادية، الإجتماعية و السلوكية و لعل هذا ما يبرر التعديلات المتتالية والفورية بمناسبة قوانين المالية السنوية أو قوانين المالية التكميلية، ضف إلى ذلك خلّو القرارات الجباية المتخذة من أي رؤية علمية أي أنها قرارات غير مؤسسة.

4-المستوى الحالي للإدارة الجبائية لا يسمح لها بتسيير السياسة الجبائية، ليس من حيث الوسائل المادية التي قد تكون متوفرة و لكن من حيث الموارد البشرية، بحيث أن السلطات العمومية اهتمت بمضمون الإصلاحات دون الاهتمام بمن الذي ينفذ هذه الإصلاحات، وبذلك فإن الزيادة في حصيلة الاقتطاعات الجبائية لا ترتبط بأداء الإدارة الجبائية بقدر ما ترتبط بتطور الظرف الإقتصادي.

5- عدم وجود نظام جبائي محلي واضح المعالم، بسبب إرتباطه بمبدأ الاستقلالية الجبائية الذي يعتبر أحد عناصر مبدأ الاستقلالية المالية المحلية و لذلك فإن فقدان هذا الأخير أدى إلى إعفاء المنتخبين المحليين من أية مسؤولية باستثناء مهمة الإنفاق، التبذير و إهمال المصالح العمومية، بالإضافة إلى أن هؤلاء المنتخبين المحليين لم يتم اختيارهم على الكفاءة في التسيير العمومي.

6- سياسة الإنفاق غير رشيدة باعتبارها الوجه الآخر للسياسة الجبائية، مما يؤدي إلى تكوين نزعة لدى المساهمين الجبائية بضرورة التهرب من الإقتطاعات الجبائية و بشرعية الغش الجبائي الذي أدى إلى إنعاش القطاع الموازي، و بذلك فإن التغيير البسيط في النظام الجبائي لا يعني شيئا إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتغيير وجهة الإيرادات الجبائية .

-التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها بخصوص السياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، فإننا نضع بعض التوصيات الممكن أن تحسن من أداء هذا السياسة وجعلها في مستوى التحديات الاقتصادية:

1- العمل على إنعاش الجهاز الإنتاجي، وتوفير مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار بإزالة القيود الإدارية، والبنكية، وفي ذلك إحداث للدخل والحد من البطالة وفرص للضرائب.

2- العمل على زيادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وتطهيره من الاقتصاد الموازي الذي يشوه بنية الاقتصاد، والاجتماع، ويهدر الموارد المراد بها تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.

3-العمل على جعل النظام الجبائي يضمن الاخضاع الجبائي لنشاطات الاقتصاد الموازي من أجل تحقيق العدالة الجبائية، وتوجيه هذه النشاطات للدخول في نشاطات الاقتصاد الرسمي.

4-تفعيل النظام الجبائي للحد من التهرب والغش الضريبيين وللتخفيف من خسائر الخزينة العمومية بفعل هاته الظاهرة، وزيادة فعالية الفرق المختلطة(ضرائب، جمارك، تجارة) .

5- تكثيف عملية تبادل المعلومات الخاصة بالمكلفين ونشاطاتهم المختلفة على المستوى الوطني والدولي بصفة دورية، قصد استغلالها على نحو كفيل بإعادة بناء الأسس الصحيحة للوعاء الضريبي، الزام البنوك بإرسال أي معلومة فيما يخص حركة حساب المتعاملين إلى الإدارة الضريبية.

6- تطوير الأداء الخدماتي لأعوان الادارة الجبائية من خلال تعميق المعارف نظريا وتطبيقيا، بهدف التحكم تقنيا في ضبط وتحديد أسس الضريبة وكذا زيادة التحصيل الجبائي، فضلا عن وجوب تحسين الشروط الموضوعية لعمل أعوان الضرائب، نظرا للتداخل الكبير بين إنجاح الاصلاح الضريبي والشروط الموضوعية للأعوان.

7- كذلك يساهم العمل على إعادة توزيع الدخل الوطني جغرافيا في تعميم التنمية الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن، وفي ذلك تخفيف من حدة تفاوت الإيرادات الجبائية التي تعانيها المناطق المحرومة.

8-تعديل التشريعات الجبائية لتقرير المعاملة الجبائية الملائمة لظر وف، وخصائص صفقات التجارة الالكترونية، وتطوير الادارة الجبائية بشريا وماديا على النحو الذي يمكنها من التعامل مع التطورات التكنولوجية، بما يضمن زيادة فعالية وكفاءة العمل الاداري.

-آفاق البحث:

لقد تناول هذا الموضوع السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الإقتصادي وهذا على المستوى الكلي، بما يعني أننا لم نتناول أثر السياسة الجبائية على المستوى الجزئي(المؤسسة)، وفي هذا السياق لم تتعمق الدراسة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها السياسة الجبائية المحلية (الجباية المحصلة للجماعات المحلية)، ولا مكانة السياسة الجبائية في مكافحة الفساد الاقتصادي والمالي .كما أننا لم ندرس مؤشرات الأداء الجبائي على المستوى الجهوي والولائي لتحليل مدى التركز الجبائي.

وعليه يمكن أن تشكل هذه الجوانب التي لم نتطرق إليها في هذا الموضوع موضوعا لأبحاث أخرى لاحقة.

و أخيرا نسأل الله السميع العليم، أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته.

المصادروالمراجع

الكتب :

الكتب باللغة العربية:

1- الإمام أحمد بن حنبل " المسند " طبعة محققة للشيخ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، طبعة دار صادر، بيروت،الجزء6 ،1999.

2-- الجوهري " تاج اللغة وصحاح العربية" تحقيق أحمد عبد الغفور والعطار، الجزء 3 ،مؤسسة الرسالة، بيروت،1998.

3- المسعود أبو الحسن " مروج الذهب ومعادن الجوهر" طبعة الأندلس، بيروت، بدون تاريخ .

4- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.

5- سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية" (مدخل تحليلي مقارن) ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

6- سوزي عدلى ناشد " الوجيز في المالية العامة " الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000 .

7- باهر محمد عتلم " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي" مكتبة الآداب جامعة القاهرة سنة 1998.

8- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت،2003 .

9- خالد شحاذة الخطيب" أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة،2012 .

10- الدكتور :محمد الصغير بعلي/الدكتور :يسري أبو العلا " المالية العامة " دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة سنة 2003 ص:65 .

11- حسين الصغير" دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية "دار المحمدية العامة،1999 .

12- بثور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار منشورات جامعية ، دمشق ،1990 .

13- أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي،جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

14- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع،2011 .

15- محمد بلقاسم بهلول – تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر – الجزء الثاني (إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني) ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.

16- عبد اللطيف بن أشنهوا، " تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي في التنمية المستقلة في الوطن العربي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982 .

الكتب باللغة الأجنبية :

1- PIERRE Beltrame, «la fiscalité en France », 10 me édition, Hachette supérieur, Paris, 2004.

2- JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion « Fiscalité»Edition 2002/2003 DUNOD.

3- Carl Menger, Principles of economics Translated by James Dingwall and Bert F. Hoselitz Institute for Humane Studies, published by New York 2004 The Concept of Capital.

4- P.M Gauderment et J Molinier « finance public fiscalité » DALLOZ, Paris 1992.

5- LOIC PHILIP « Finances publiques », Editions CUJAS, Paris 1989.

الأطروحات باللغة العربية :

12- فاطمة الزهراء زرواط " إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي "أطروحة لنيل درجة الدكتو راه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2006/2005 .

3-4- ضيف أحمد، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2015 .

5- خالد منه، " دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 " ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - 3 - ،2015 .

6- عزة محمد، " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة الدكتو راه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2015 .

المذكرات باللغة العربية :

بكريتي بومدين " أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة(1992-2008) رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، سنة ،2010/2009.

حنان شلغوم، أثرالإصلاح الضريبي في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الجزائرية لمياه منطقة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 - 2012 .

الأطروحات باللغة الأجنبية :

1- Zakïa Belogbi « Adaptation d'un modèle macro-économétrique de Haque et Alii à l'économie Algérienne » Thèse de Doctorat D'ETAT en sciences économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université d'Alger, 2004.

المقالات :

1- بثور عصام، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار منشورات جامعية ، دمشق ،1990 .

2- أسامة بن محمد باحنشل ، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**،جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، الرياض،1999 .

3-حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

4- عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، يومي 20-21ماي2002 .

5- عبد المجيد قدي " النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة "مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية 21-22 ماي 2002 .

6- جودة عبد الخالق "الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة " المنتدى الثقافي شومان الأردن ماي 1996.

7- عبدالله بن دعيدة – التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية – مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية بيروت 2005.

8- بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة شلف، العدد الأول،2004 .

9- كمال رزيق، سمير عمور، " تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر "، مجلة شمال إفريقيا العدد الخامس، جامعة شلف،2008 .

10- كواحلة يمينة، " الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12 ، جامعة البليدة، 2015 .

11-الهاشمي بوجعدار، " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها" ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12 ، جامعة قسنطينة، 1999 .

13- قحايرية آمال، " أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 ، جامعة شلف،2005 .

14- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، " انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل " مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة،2004 .

15- خالدي خديجة، " أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة شلف،2005 .

16- بيبي وليد، " خريجو الجامعات الجزائرية بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، مجلة الإنسان والمجال، العدد 03 ، المركز الجامعي البيض، 2016 .

17 - حاكمي بوحفص، " البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر "مجلة إقتصاد المجتمع، العدد 06 ، جامعة قسنطينة، 2010 .

18 -خلوط فوزية، " برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحققة "مجلة العلوم الانسانية، العدد 26 ، جامعة بسكرة،2013 .

19- عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، "مؤشرات قياس رأسمال البشري في الجزائر "مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، 14 / 13 ديسمبر 2011 .

20 - دريسي أسماء، " تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة "2004-2013 المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06 ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 .

21- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، " أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم " مداخلة في مؤتمر دولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف، 2013 .

22- أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني، " واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، جامعة شلف، 2017 .

23 -قدي عبد المجيد، " الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات"، ملتقى دولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7 و 8 أفريل 2008 .

التقارير:

1 - البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1996.

2- -التقري الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989 ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإما رات العربية،1989

3- rapport de F.M.I, « La réforme fiscale en Algérie » contribution à la réflexion, 1988.

4- تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، جويلية .2005.

5- -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري لسنة 2008 ،2009.

القوانين و المراسيم :

1- Dèpliants de la direction générale des impôts 2004 régime d'imposition- la procédure de détermination du forfait.

2- voir : vignette automobile DGI pour 2015.

3- - Voir : Article 354, et 355/2 CIDTA pour 2015

4- Voir : Article 60 CIDTA de la DGI/ « Retenue à la source » édition 2015.

5- Ministère des finances, Direction générale des impôts, la lettres de la D.G.I.N°20, Avril 2005

6- المادة رقم 01 ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، قوانين جبائية، المديرية العامة للضرائب، الطبعة 2016، ص 19 .

7- voir article 1 et 2 code des impôts directs et taxes assimilées de la DGI « impôts sur le revenu » éditio 2015.

8- المواد 21 :، 23 ، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قوانين جبائية، المديرية العامة للضرائب، الطبعة 2016 ، ص:207

9- المادة رقم 135 ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره،

10- Services du chef du gouvernement – Le plan de la relance économique (2001-2004) ,Les composants du programme .

11- journal officiel N° :72 portant loi de finance n° 15-18 pour 2016.

12- المواقع الإلكترونية :

1 - www.ons. dz « Statistique spécial » N° 31, P : 56

2 - www.bank-of-algeria.dz, consulté le 08/03/2018

3 -www.http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie.html, consulté le 16/11/2018 à 10 H 05.

4 - www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à2018.

5 -www.radioalgerie.dz consulté le 06/02/2016 à 16 :43.

6 www.ons.dz rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018.

7 - www.MFDGI/derection de recouvrement / évolution des recouvrements affectés au budget de l'Etat.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع السيّاسة الجبائية مع تبيان أهميتها للدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية، استنادا إلى الواقع الاقتصادي الجزائري وما أفرزه من إختلالات ومشاكل في التوازنات الاقتصادية المالية والكلية، وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية السياسة الجبائية ضمن إستراتيجيات السياسة الإقتصادية العامة للمجتمع، من خلال محاولة إعداد أسس علمية وعملية للسياسة الجبائية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر خاصة وأن كل الإصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته.

فضلا عن ذلك، فإن تأثير السياسة الجبائية لا يتحدد بصفة منعزلة و لكن يتحدد في سياق سياسة إقتصادية و إجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات و المعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الاقتصادية من جهة و أهداف السياسة الجبائية من جهة أخرى، و هو ما يفترض إستعمال مادة الاقتصاد التحليلي كوسيلة تحليل و توجيه قرارات السلطات الجبائية و لا سيما فيما يتعلق باختيار طبيعة الإقتطاعات الجبائية الملائمة و كذا معدلاتها.

الكلمات المفتاحية:

الجباية، السياسة الجبائية، السياسة الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الجبائي .

Summary :

This study aims to address the issue of fiscal policy while showing its importance to the state especially on the economic and the financial levels based on the Algerian economic reality and the resulting imbalances and problems Financial and macro-economic balances, with the aim of establishing a serions scientific approach to the problem of fiscal policy withun the general economic policy strategies of society, by trying to prepare scientific and practical foundations.

Tax policy and economic reform in Algeria, especially as all reforms have affected the Algerian fiscal fabric did not allow its instructing.

Moreover,the impact of fiscal policy is not determined in isolation,but is determined in a political race to rnsure compatibility between the comprehensive economic and social goals,considerating of all variables and varions economic policies on the one hand and the goals of fiscal policy on the other hand which is what is supposed to be used analytical economics as a mean of analyzing and guiding the dicisions of the tasc authorities,especially with regard to selections the appropriate nature of the tax cuts and their rates.

Key words:

Taxation, Fiscal policy, Economic policy, Economic reform, Fiscal reform.